



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2000م - العدد: 03

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الأربعاء 18، الأحد 22 والإثنين 23 ربيع الأول 1421 هـ
الموافق 21، 25 و 26 جوان 2000م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الرابعة: ص 03

• المناقشة العامة لنص قانون المالية التكميلي لسنة 2000م (مواصلة).

2- محضر الجلسة العلنية الخامسة: ص 32

• رد السيد وزير المالية على تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000م.

3- محضر الجلسة العلنية السادسة: ص 40

• المصادقة على الأمر رقم 2000 - 01 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها.
• المصادقة على نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

4- محضر الجلسة العلنية السابعة: ص 50

• أسئلة شفوية.

5- ملحق: ص 61

• نص الأمر رقم 2000 - 01 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها.
• نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم الأربعاء 18 ربيع الأول 1421هـ الموافق 21 جوان 2000م (صباحا)

الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد جاء مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والبلاد تمر بظروف صعبة في مختلف الجوانب لا سيما منها الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد لأية دولة هو الدافع الأساسي لنموها وتطورها إن كان مدروسا بعناية ودراية. إن الاقتصاد القوي هو الذي يعتمد على أهل الاختصاص المدعمن بالتقنيات الحديثة إلا أن الشيء الملاحظ عندنا هو أن الركائز الأساسية لاقتصادنا هي شبه مشلولة مما أدى إلى تدهوره، إن إعادة الهيكلة التي كنا نطمح من ورائها إلى تحقيق الغايات المرجوة كتشغيل فئة كبيرة من العمال، توفير الإنتاج الوطني والتصدير للحصول على العملة الصعبة خارج المحروقات حالت دون ذلك بسبب الإسراع بدون دراسة موضوعية والتهاون من طرف المشرفين على إعادة الهيكلة في الميدان.

السيد الوزير، إذا أردنا النهوض بالاقتصاد الوطني فيجب استغلال مؤسسات الإنتاج التي انبثقت عن إعادة الهيكلة بإعطائها الأولوية للحصول على المشاريع وتقديم التسهيلات لها من طرف البنوك.

أما فيما يخص الوحدات الصناعية فإنه من الضروري دراستها عن كثب واتخاذ الإجراءات اللازمة في حقها، كل حسب وضعيتها وأشير أن هناك بعض الوحدات رغم حداثتها لم تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني مع العلم أنها هي التي أثقلت كاهل البلاد بالديون الخارجية. كما أن اقتصادنا مربوط بالقطاع الفلاحي الذي يعد قطاعا هاما في الوقت الراهن، حيث إن قدراته ومؤهلاته يساهمان في تطوير الاقتصاد إذا ما اتخذت

الرئاسة: السيد بشير نصر الدين بويجرة، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية،
- السيد علي براهيتي الوزير المنتدب للميزانية،
- السيد عبد الوهاب دربال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين صباحا.

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

يعتذر السيد رئيس مجلس الأمة عن رئاسة هذه الجلسة وذلك نظرا للالتزامات بروتوكولية. أرحب في بداية هذه الجلسة بالسيد ممثل الحكومة والوفد المرافق له ويقتضي جدول أعمال جلستنا هذه الصباحية مواصلة المناقشة العامة لنص قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

أعلم السيدات والسادة الأعضاء أن العدد الباقي من المسجلين للتدخل يبلغ تسعة عشر عضوا، وأحيل الكلمة مباشرة إلى المتدخل الأول وهو السيد محمد عليوي والظاهر أنه غائب، فالكلمة إذن للسيد محمد بوزار قوادري .

السيد محمد بوزار قوادري: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة

ثانيا: رفع المبلغ الممنوح لمراكز الشيوخة والمعوقين والطفولة الذي لا يتعدى 29 دج يوميا مما جعل هذه الفئة تعاني معاناة كبيرة لا سبيل لذكرها.

ثالثا: رفع عدد مستفيدي كبار السن المحتاجين ورفع المنحة الخاصة بهم والتي لا تتجاوز تسعمائة دينار شهريا وتصفية قوائم المعوقين.

رابعا: إن عدد مستفيدي النشاط ذي المنفعة العامة (L'A.I.G) يعتبر قليلا إذا ما قورن بأزمة البطالة الموجودة فيتطلب رفعه حتى يستفيد أكثر عدد ممكن من البطالين وخاصة في المناطق الريفية نظرا للنتائج الإيجابية المحققة في الميدان.

خامسا: إن خريجي الجامعات الذين استفادوا من القانون الخاص بما بعد التشغيل (pré-emploi) وتتوفر فيهم كل الشروط وعددهم واحد وعشرون ألف طالب على المستوى الوطني والمستفيدون من منحة مدتها ثمانية عشر شهرا، يجب إيجاد حل لإدماجهم في الوظيف العمومي بعد انتهاء العقد المبرم بينهم وبين مديرية تشغيل الشباب.

سادسا: القرض المصغر (micro-crédit)، إن القرض المصغر يعتبر مكسبا لفائدة الشباب ويجب تشجيعه، حيث إن هناك إقبالا كبيرا عليه لكونه يساهم في امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل ذاتية مع العلم أن المبلغ المخصص لهذه العملية يتراوح ما بين خمسة ملايين سنتيم وخمسة وثلاثين مليون سنتيم إلا أن المشاكل التي تواجه هذه العملية تكمن في عدم قبول الملفات من طرف البنك الوطني الجزائري وخاصة الملفات ذات الطابع الفلاحي، رغم أنه توجد اتفاقية مبرمة بين البنك المذكور ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية المشرفة على هذه العملية، أما الملفات الخاصة بالصناعة والخدمات فيلاحظ تباطؤ كبير في دراستها وقبولها ولذا أطلب من السيد الوزير التدخل العاجل مع البنك لحل هذه المشكلة حتى تسهل عملية استفادة الشباب من القرض المصغر الذي تعود فوائده على الشباب والبلاد، أما بالنسبة لوكالة الترقية وتدعيم الاستثمار التي

إجراءات عاجلة وناجعة لمعالجة مشاكل الفلاحة في بلادنا، ومن بينها الفصل في ملف العقار الذي أصبح عائقا أمام الفلاحين وخاصة الذين استفادوا من أراضي ملك الدولة.

ثانيا: إيقاف البناءات الفوضوية فوق الأراضي الفلاحية المنتجة.

ثالثا: استغلال مياه السدود للسقي بطريقة عقلانية.

رابعا: إلغاء كل عقود الشهرة غير الشرعية والتي مست آلاف الهكتارات من أراضي ملك الدولة في غياب المشرفين على هذا القطاع الهام.

خامسا: دعم الفلاحين من طرف صندوق القرض الفلاحي التعاوني، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، خاصة هذه السنة التي عرفت جفافا بالغا أثر كثيرا على مردود الفلاحين، إذ لا بد من إقحام هذا القطاع في مجال التصدير أو على الأقل تحقيق الاكتفاء الذاتي وربح المبلغ المخصص كل سنة لاستيراد الغذاء والذي يفوق 3.5 مليار دولار سنويا.

إن الاقتصاد الوطني إذا ما بقي على الوضعية الحالية أي بعدم إنعاش الوحدات الإنتاجية والصناعية والتكفل الحقيقي بملف الفلاحة وجلب الاستثمار الوطني والأجنبي وإصلاح النظام المصرفي والنظام الجبائي والخدمات العمومية يبقى دائما مرهونا بالدخل الخاص بالمحروقات مما ينعكس سلبا على حياة المواطنين والبلاد لأن ما يعانيه المواطن اليوم من تدهور القدرة الشرائية وغلاء المعيشة وأزمة البطالة المرتفعة وعدم وجود استثمار حقيقي يتطلب ضرورة استمرار تكفل الدولة بالتزاماتها نحوه وخاصة تجاه الفئات المحرومة، لأن هنالك مواطنين أصبحوا عاجزين حتى عن شراء الخبز اليومي والحليب لأبنائهم ومنهم من اضطر إلى توقيف أبنائه عن الدراسة، وللتخفيف من حدة الأزمة الاجتماعية يجب على الدولة أن تضاعف المساعدات للفئات المحرومة وذلك بـ:

أولا: رفع الأجور لذوي الدخل الذي لا يتماشى مع القدرة الشرائية.

لذا يجب أن يوزع هذا المبلغ على البلديات الفقيرة التي ليس لها أي مصدر دخل آخر ما عدا مساعدة الدولة، وزيادة على مسح ديونها من الضروري تزويدها بمشاريع في إطار التنمية المحلية لكي تستطيع مواجهة الاحتياجات المساعدة والمتنامية للمواطنين في عدة قطاعات كالسكن، تصليح وتعبيد الطرقات لفك العزلة، تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، بناء المراكز الصحية والمنشآت الرياضية والثقافية وقد حان الوقت للصندوق المشترك للجماعات المحلية للتكفل بتغطية عجز ميزانية البلديات والذي كان مكلفا في السنوات الماضية بتمويل قطاع لا يقل أهمية عن تغطية ميزانية البلديات، وإذا أردنا تخفيف العبء عن الجماعات المحلية فعلى وزارة التربية الوطنية أن تتكفل بصيانة وتجهيز المدارس الابتدائية ودفع أجور عمالها.

أما فيما يخص شبكة الطرقات في بلادنا، فمنها طرق وطنية، ولائية وبلدية، وقد خصصت لإنجازها أموال باهظة في المخططات التنموية السابقة إلا أن الشيء الملاحظ هو تدهور هذه الطرقات فأصبحت غير صالحة للاستعمال وأثرت سلبا على تنقل المواطنين وحركة المرور وكانت سببا في عدة حوادث مرور، مع العلم أن كل سنة تخصص في ميزانية الدولة مبالغ لتصليح وصيانة هذه الطرقات. السيد الوزير، من هو المسؤول؟ هل الوزارة الوصية؟ أم الولايات؟ أم البلديات؟ وفي الأخير إن قانون الميزانية التكميلي هذا قد جاء:

أولا: لدفع عجلة التنمية الوطنية والمحلية لإتمام عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية كانت معطلة بسبب العجز المالي.

ثانيا: دعم نفقات التجهيز لعدة قطاعات وخاصة التربية الوطنية والصحة العمومية.

ثالثا: دعم عجز مداخل الجباية العادية.

رابعا: دعم جزئي لعجز الخزينة العمومية.

إنشاء صندوق إيرادات المحروقات فوق تسعة عشر دولارا للبرميل لتغطية عجز الميزانية العامة.

أنشئت لترقية ومساعدة المستثمرين فقد حادت عن الأهداف المسطرة لها وقد أثرت سلبا على مدخول الخزينة العمومية بتسليمها قرارات منح الامتيازات لغير المستثمرين الحقيقيين، لذا يجب مراجعة كل القرارات غير المطابقة لقانون الاستثمار حتى يتم تحديد المستثمرين الحقيقيين كون نقص المداخل من الضرائب ارتفع إلى حوالي 50% في السنوات الأخيرة ولنجاح عملية الاستثمار يجب التنسيق بين الوكالة الوطنية لتدعيم ومتابعة الإستثمار والجماعات المحلية لكي يسهل تثبيت المستثمرين في المناطق المعينة لهم، لتفادي المشاكل التي نحن في غنى عنها، وما دام الموضوع يخص خزينة الدولة فأشير هنا إلى أن المواطن أصبح عاجزا عن دفع ثمن الكراء وفواتير الماء والكهرباء التي يمكن تقديرها بملايين الدينارات مما أثر سلبا على الخزينة العمومية، إن سبب عدم تسديد هذه الفواتير ليس تهربا من الدفع وإنما مرده إلى ارتفاع أسعار الماء والكهرباء وثمان الكراء والذي أدى بدوره إلى تراكم الديون وبالتالي العجز عن الدفع ولذا يتعين القيام بدراسة موضوعية لهذه الأسعار ليكون في إمكان المواطن تسديدها وفي حينها مما يعود بالفائدة على الخزينة العمومية.

إن تدعيم برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة باليد العاملة المكثفة (tip-Timo) الذي أعطى نتائج جد إيجابية اقتصاديا واجتماعيا والملاحظة الإيجابية حول هذا البرنامج هي مساهمته في امتصاص نسبة البطالة ولذا يجب توسيعه وتعميمه على مستوى كل ولايات الوطن، خاصة وأن المرحلة النموذجية التي استفادت منها بعض الولايات أظهرت نتائج إيجابية اقتصاديا واجتماعيا وهو ما يدعونا إلى المطالبة بتعميمه.

السيد الوزير، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2000 يرخص اعتمادا ماليا بمبلغ ستة ملايين دينار جزائري لتطهير ديون البلديات.

إن هذا المبلغ ثلث المبلغ الإجمالي لهذه الديون والذي يقدر بثمانية عشر مليار دينار جزائري،

الحالية الممنوحة لمخططات التنمية البلدية ضعيفة جدا لا ترقى إلى مستوى يسمح بمواجهة الآثار الوخيمة التي خلفها الإرهاب إضافة إلى تخريب العديد من المنشآت التربوية والصحية وكذلك الطرقات مما يحول دون رجوع المواطنين النازحين من الجبال، كما أعتنم هذه الفرصة ونحن بصد مناقشة الميزانية التكميلية لطرح قضيتين هما الإنارة الريفية والغاز الطبيعي.

بالنسبة للإنارة الريفية بولاية جيجل عرفت عملية التزويد فيها تأخرا من 94 إلى 97 نظرا للظروف المذكورة أعلاه، إذ لم ينجز سوى 20% من البرنامج المقرر أي 114 كيلومترا من أصل 563 كيلومترا، وأثناء زيارة السيد الوزير السابق لولاية جيجل يوم 99/05/20، التزم برفع حصة الولاية في برنامج الإنارة الريفية لكن وللأسف لم تحصل الولاية خلال سنة 2000 إلا على 78 كيلومترا والتي ستنتهي بها الأشغال قريبا.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد تم تسطير برنامج طموح في هذا المجال وتمت المصادقة عليه من كل الأطراف، كما تم التوقيع على اتفاقية بين الولاية والمديرية الجهوية لسونلغاز بسطيف وهذا في 24 فيفري 99 لتزويد أربع مناطق بالغاز الطبيعي وهي: بلغمور، الجمعة بن حبيبي، سيدي عبد العزيز والمزاير. بخصوص التركيب المالي فإن حصة 30% للجماعات المحلية قد تم تسديدها خلال سنة 99، لكن البرنامج أوقف من طرف سونلغاز بسبب عدم دفع حصة الدولة والمقدرة بـ 25% لذا يجب التفكير في طريقة جديدة لتمويل هذه المشاريع. النقطة الرابعة: مشاريع التنمية المحلية تعاني مشاكل مالية لا يمكن التطرق إليها بالتفصيل غير أنني سأركز على مشروعين لهما أهمية إلى جانب بعدهما الوطني.

المشروع الأول، الطريق الوطني رقم 77 (جيجل - سطيف) رغم أهميته الاستراتيجية لفك العزلة عن الولاية والتخفيف على الطريق الوطني رقم 43 الوحيد والخطير في نفس الوقت وكذا تحريك التنمية المحلية والوطنية من خلال ربط

وإننا نعلق آمالا كبيرة على قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوزار قوادري والكلمة للسيد عبد السلام بو الشعر.

السيد عبد السلام بو الشعر: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي، الأخوات والإخوة الحضور السلام عليكم. في تدخلتي هذا سأحاول التطرق إلى النقاط التالية:

النقطة الأولى: على الرغم من الانتقادات الموجهة، أقول إن التجمع الوطني الديمقراطي قدم الكثير للوطن في ظروف جد صعبة إذ لعب دورا أساسيا في تحسين الظروف وتوفير الشروط الضرورية لدفع عجلة التنمية ببلادنا وساهم كذلك وبفعالية في إعادة الاستقرار الأمني للبلاد وحقق استقرارا سياسيا واستقرارا ماليا وعلى الرغم من ذلك فاقصادنا ما يزال بحاجة إلى إصلاحات أخرى منها إصلاح المنظومة البنكية، تطبيق سياسة نقدية منسجمة مع السياسة المالية، تشجيع الاستثمار ولم لا تخفيض نسبة الفوائد المطبقة حاليا؟

النقطة الثانية: وتخص قطاع الصحة، فدم ميزانية الصحة شيء إيجابي غير أنه في رأيي غير كاف لتحسين مردودية هذا القطاع لذلك لا بد من الإسراع بفتح ملف الإصلاحات الشاملة للمنظومة الصحية على غرار ما يشهده قطاعا التربية والعدالة.

النقطة الثالثة: ديون البلديات، نرحب بإجراء مسح ديون البلديات ولو جزئيا وكان هذا من بين اهتمامات أعضاء البرلمان.

وهنا أقترح إعطاء الأولوية لتسديد ديون البلديات الأكثر تضررا من العمليات الإرهابية وبذكر هذه البلديات، أذكر ولاية جيجل، حيث بلغت ديون بلدياتها أكثر من أربعين مليار سنتيم وتعد الإمكانيات

منه الكثير، وكنا نتصور كمنتخبين محليين قبل أن نكون منتخبين على المستوى الوطني بأن التنمية المحلية ستأخذ حصة الأسد في قانون المالية التكميلي هذا، وإذا كانت جلسة اليوم تدور مناقشتها حول مشاكل البلاد والأمن ودولة القانون إلى آخره، ونتكلم عن إنعاش اقتصادي، فهل يمكن أن يكون ثمة إنعاش اقتصادي بدون تنمية محلية؟ ومن دون الإضرار بالمحيط المعيشي للمواطن (le cadre de vie) فالمواطن في البلديات يسير في طرق غير معبدة زيادة على انعدام الإنارة العمومية وصولاً إلى الميدان الصحي حتى الكفاح ضد الأمراض المتنقلة عن طريق المياه الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار، وحتى عملية جمع الفضلات - أعزكم الله - تبقى ضعيفة وناقصة! هذه هي البلدية وهذا دورها! البلدية هي واجهة الدولة، المواطن الماشي إذا سقط وتعثّر في حفرة، يقول هذه ليست بدولة!! إذا أردنا أن نعيد ثقة المواطن بدولته ونعطي مصداقية للدولة فيجب أن نعني مباشرة بالتنمية المحلية.

لاحظنا في قانون المالية تخصيص 45 مليار دج موجهة لتغطية العجز الجبائي ولاحظنا وجود صندوق خاص للتوازنات لأن الميزانية مرتبطة بمداخيل البترول، ونلاحظ أن ما فوق 19 دولارا يوجه لصندوق خاص والامر بصرفه هو وزير المالية، ولكن لا علم لنا فيم تُصرف هذه الأموال وأين تذهب؟

وإذا كان البرلمان له دور الاقتراح والتوجيه ونحن كبرلمانيين نريد أن نسهم باقتراحاتنا في كيفية صرف الأموال وفي توجيهها خاصة أن الجميع يعلم بأن المشاكل الكبرى للبلاد هي العمل والسكن.

صحيح أنه في أمور التسيير أعطينا الأولوية للتعليم والصحة وهذا شيء جميل جداً، لأن مدارسنا تعاني والصحة تعاني كذلك وقد سبق لي أن تحدثت عن الأمراض التي كنا قد نسيناها نهائياً ثم عادت في الظهور من جديد، لكن هناك أشياء أخرى (en amant et en aval) فالتلميذ الذي ليس له

نشاط ميناء (جن جن) بالولايات الداخلية والجنوب، يبقى هذا المشروع الذي بلغ إنجازه مستوى متقدماً داخل تراب الولاية يعاني من عدة مشاكل منها:
- تأخر وتيرة الإنجاز إن لم أقل توقفها حالياً.
- تدهور الأجزاء التي تم إنجازها بفعل الأحوال الجوية.

- مديونية تقدر حالياً بأربعة عشر مليار سنتيم، والمؤسسات المكلفة بالإنجاز تهدد بالانسحاب مما سيزيد في تعقيد الأمور ناهيك عما يتطلبه المشروع من قروض الدفع للاستمرار في أشغال الجزء المتبقي للمنشآت الفنية.

- عدم التحضير لانطلاق الأجزاء الأخرى داخل تراب ولايتي ميلة وسطيف، حوالي ثلاثة عشر كيلو متراً، كل هذه الانعكاسات السلبية سببها ضعف قروض الدفع المخصصة لإنجاز الطريق والمقدرة في حدها الأدنى لسنة 2000 بثلاثين مليار سنتيم منها أربعة عشر مليار كما سبق وأن ذكرت لتسديد ديون هذا المشروع.

المشروع الثاني: وهو المنطقة الحرة، سبق لي وأن تدخلت بخصوص المنطقة الحرة لبلارة وأغنم هذه الفرصة مرة أخرى لأطلب من السيد الوزير رفع القيود عن هذا المشروع، أي المنطقة الحرة لبلارة وأؤكد هنا بأنها منطقة صناعية حرة موجهة للتصدير بإمكانها تدعيم عائدات الجزائر من العملة الصعبة خارج المحروقات والجزائر اليوم بأمس الحاجة إلى هذا النوع من المداخل، أشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد السلام بو الشعر والكلمة للسيد رشيد عبيد.

السيد رشيد عبيد: شكراً. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي، تحية احترام وتقدير.

أود اليوم أن أتكلم عن قضية تبذولي ذات أهمية ولم ترد في قانون المالية التكميلي الذي كنا ننتظر

جاء لتطهير ديون البلديات (06 ملايين) من أصل (18 مليار) ليس عادلا، لأننا لو قمنا بعملية حسابية وقسمنا المبلغ المذكور على (1400) أو بالتقريب (1200 بلدية) لما استطعنا التقسيم وإن فعلنا ذلك، ومهما وضعنا من حسابات ومقاييس لتقسيم الملايير الستة على هذه البلديات فتعطي لهذه مائتي مليون دج ولتلك 300 ولها تيك 500 مليون ولأخرى مليار دج فلا تفعل بها شيئا! ولا يبعثون بها أي حي (lotissement)، فما الذي تفعل به بلدية فقيرة أمام كم هائل من المشاكل؟

لذا لا بد من مراجعة قانون البلدية، ومراجعة المالية المحلية ونعطي للمنتخبين حقوقا وواجبات وتراقب عمليا ولا بد أن ننظر في قضية التقسيم الإداري الذي تحدثنا عنه في وقت سابق وأعطت له الصحافة حيزا واسعا حتى ظننا أنه عدوى ولكنه لم يحدث، فثمة بلديات لم تستطع العيش إطلاقا وكذلك بعض الدوائر.

لا بد من مراجعة هذه الأمور فهي حتمية، وكذلك الشأن بالنسبة للتنمية المحلية حتى يكون هناك إنعاش اقتصادي الذي هو الوحيد القادر على إيجاد إنعاش فكري وثقافي وبدورهما يسيران المؤسسات على أحسن وجه، فقاعدة كل تطور هي الاهتمام بالجماعات المحلية، ويجب أن تخصص لوزارة الداخلية بعض الأموال تضعها في صندوق (FCCA) لتساعد به بعض البلديات.

أما الفلاحة، فالجميع يعلم أن السنة سنة جفاف فمثلا ولاية سوق أهراس على غرار الولايات الأخرى مسها الجفاف كما مس جميع الولايات، والفلاحون ينتظرون اليوم مساعدة من قبل الدولة على الأقل بالبذور أو الكهرباء أو الوقود، وتمنحهم تعويضات عن الجفاف، ويظهر لي أن السنة القادمة مربوطة بشيء تقوم به الدولة من إجراءات استعجالية لصالح الفلاحة والفلاحين فهناك (le fonds national du développement agricole) ولكن لا يعلم عنه الفلاح شيئا، لذا على وزارة الفلاحة أن تقوم بحملة إعلامية للتعريف بهذا الصندوق والكيفية التي يستفيد بها الفلاحون منه ولمن هو موجه، وما هي

مسكن لائق وولي أمره في بطالة فليس من المعقول أن يستوعب الدرس وينجح، وكذلك الطالب الجامعي الذي يكابد الولايات وبعد التخرج لا يجد منصب عمل كأنه لم يدرس على الإطلاق حتى أضحت فكرة سائدة لدى بعض الدارسين تقول: (علاش تقرا).

إذن لا بد أن تؤخذ هذه الأمور على المستوى المحلي بعين الاعتبار ولا بد على المواطن أن يحس بها، فنحن نرى في البلديات الطرق غير معبدة والإنارة العمومية منعدمة والأوساخ منتشرة في كل مكان، والمحيط متدهور فلم نستطع العيش. وعلى هذا الأساس لا بد أن نعطي قيمة للتنمية المحلية ونحن كبرلمانيين نقترح أن توجه الأموال التي ضمن الصندوق الخاص - والذي يشرف عليه وزير المالية - للتنمية المحلية حتى وإن استلزم الأمر حذف 45 مليار دج خصصت لتغطية العجز الجبائي وصرفها في التنمية المحلية، وأنتم ترون الآن وتشاهدون في كل مدننا - وقد عايشنا الجماعات المحلية - (des lotissements non viabilisés) ففي الماضي كانت الدولة هي من تساهم في تغطية (la viabilisation) ثم أجد المواطن هو من يساهم فيها ويطلب منه الدفع بأثر رجعي - ولا ندخل في التفاصيل - حتى غدت الأحياء التي بنيناها من غير ماء ولا كهرباء، وحتى إن كنت بسيارتك فلن تستطيع السير لأن الطرق غير معبدة، ولن تدخل الموقف أيضا بحكم عدم وجوده.. إلخ.

وإن نظرت إلى مناطق النشاط التي تدعم الاستثمار، فترى أحدا يستثمر ويحضر آلات وعتادا.. إلخ ثم عندما يصل إلى شراء منطقة الأعمال لا يجد فيها لا كهرباء ولا طرق ولا ماء.. لا بد أن نعطي إذن قيمة لمحيط المواطن لأن البلديات هي واجهة الدولة.

لقد استمعنا في المجلس الشعبي الوطني، وسمعنا الناس جميعا تتكلم عن ديون البلديات وعجزها ماليا، ولكن هناك بلديات لاموارد ولا ممتلكات لها! ولكنها الآن تسير.

كل النواب في البرلمان تحدثوا عن ديون البلديات وعجزها المالي، بل هناك بعض البلديات تعيش في فقر مدقع وعلى هذا الأساس أرى بأن الإجراء الذي

أما التي نجمت عن الفقر فهي الغالبية العظمى للبلديات وأتساءل سيادة الوزير، ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتلافي ذلك مستقبلاً؟ لأن الحل لا يكمن في مسح الديون فقط، والغريب في الأمر أننا نحمل هذه البلديات مع فقرها المعترف به دفع نسبة 25% من القيمة الإجمالية لإيصال الغاز لمواطني البلديات، هذا ما يجعل المواطن يأساً نهائياً من الاستفادة بهذه الطاقة الحيوية بطريقة عصرية وإبقائه مع القارورة والطوابع المخلة، في حين تصل هذه الطاقة إلى كندا وإسبانيا، ألا يعد ذلك تنصل الدولة من المسؤولية وتشحيد وتأليب المواطنين على منتخبهم ببلدياتهم؟ والدليل على ذلك مرور الأنبوب على تراب البلديات وإنجاز خزانات له انتظاراً لدفع البلديات لقسطها للشروع في بدء إنجاز قنوات داخل البلدية وهذا هو الشأن بولايتنا ببلدية القرارة 50 ألف مواطن والمنيعة 30 ألف مواطن، أما عن بلدية منصور، حاسي لفحل وسبب فحدث ولا حرج، والحال أنهم يعيشون فوق الغاز وتمر أنابيبي أمام أنوفهم ويمثلون قول الشاعر العربي:

كالعير في الصحراء يقتلها الظمأ

والماء فوق ظهورها محمول
سيادة الوزير، ألا يحق لهاته المناطق الصحراوية أن ترى النور وتنعم بظروف لا ثقة للحياة؟ كيف يعقل أن تكون تسعيرة الماء والغاز والكهرباء وطنية؟ مع العلم أن استهلاكها بالجنوب يفوق عشرات المرات استهلاكها بغيره من مناطق الوطن علماً على سبيل المثال أن الإدارات العمومية في وقت الصيف تبقى لوحدها إلى الفترة المسائية. كيف يمكن أن ترتب مناطق الصحراء في جدول الرسم العقاري في خانة تيبازة وحيدرة ووهران وعنابة وقسنطينة إلى آخره؟

كيف يعقل أن تسلط رقابة شديدة وقاسية على الشاحنات الجالبة لمتطلبات الحياة والتنمية بالجنوب؟ ومكافأته بتسليط عقوبات صارمة بحجة عدم استحضر الفواتير واشتراط أشكال معينة لها عند وجودها! سيادة الوزير، تأكدوا معي أن السائق

مقاييس الاستفادة منه؟ فالفلاحون يجهلون الأمر تماماً، فلا بد على وزارة الفلاحة والمصالح المعنية الاعتناء بهذا الشأن، وشكراً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد رشيد عبيد والكلمة للسيد بكير حني.

السيد بكير حني: شكراً. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السادة وزير المالية والوزير المنتدب للميزانية، والمدير العام للجمارك، والوفد المرافق لهم، زملائي زميلاتي الحضور، السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أنوه بالمجهودات المبذولة من طرف اللجنة المختصة وزملائنا بالمجلس الشعبي الوطني لمناقشتهم وإثرائهم نص هذا القانون التكميلي لسنة 2000. السيد رئيس الجلسة، لقد أشرت في مداخلتني لقانون المالية لسنة 2000 أن هاته العملية تعتبر وقفة حاسمة للدراسة والتصفح الدقيق لواقع اقتصاد بلادنا، صادرات، واردات، نفقات وخدمات وممارسات، وانطلاقاً من ذلك فإن الشعب يلح على ترشيد النفقات العمومية والخدمات والتحكم التام في الواردات والصادرات ويلح أيضاً على اجتناب كل تبذير وإسراف وتضييع، وملحاً على أنه يجب أن لا يتولى لوحده دفع ضريبة التدهور الاقتصادي لبلادنا والمتجلية في قساوة الظروف المعيشية علماً أننا حيناً الأسعار في جميع الميادين ولم نحين الأجور وهذا في ظل اقتصاد السوق.

ورد بالتقرير التمهيدي للجنة المختصة في رد السيد ممثل الحكومة في الفقرة الثالثة (3) الصفحة الرابعة عشرة (14) أن أسباب المديونية للبلديات يرجع بعضها للفقر والبعض الآخر للإرهاب في حين يعود سبب آخر إلى سوء التسيير، سيادة الوزير أتساءل: ما موقف الحكومة إزاء المديونية الناجمة عن سوء التسيير؟ وأين هو موقف مجلس المحاسبة وقتئذ؟ هذا المجلس الذي لم نر له أي أثر في الميدان! وهل يعقل أن تأخذ الدولة على عاتقها؟

الحديدية؟ علما أن الدراسات مهيئة جاهزة إلى آخره وهذا إلى جانب الطرقات والمسالك باعتبارها شرايين الحياة. سيادة الوزير، إن جنوبنا الشاسع جدا بكر ينتظر من يستثمره وينميه ففي ذلك من اعتبارات هامة:

- تجنب تكديس المواطنين بالشمال.

- الإبقاء وصيانة الأراضي الفلاحية الخصبة بالشمال.

- تجنب الفراغات المخلة والشاسعة بالجنوب فهي مطية لكل الأخطار.

سيادة الوزير، زميلاتي زملائي، لي انشغالات هامة علاوة على ما تقدم، أود من السادة الوزراء حين زيارتهم للولايات أن تكتسي زياراتهم صبغة الجدية والفعالية والصرامة وتجنب البروتوكول وإلقاء الورود والاكتفاء بزيارات مواطن القوة والاكتفاء باللقاء مع المسؤولين وأحسن نموذج للزيارة الناجحة هي زيارة وزير التجارة لولايتنا مؤخرا، وبالمناسبة أقترح إفادة الوزارة المعنية وإفادتنا بما أسفرت عنه اللجان المختصة لمجلس الأمة إثر زيارتها التفقدية لبعض الولايات، ومما ينال من سمعة وهيبة الدولة ويقلق المواطنين في الصميم مشاهدة مشاريع متوقفة لشهور وسنوات أو مشاريع منجزة ومهملة خاصة في مجال السكن وبعض المشاريع أو بعض المنجزات مهملة تماما كما هو الشأن في فندق «ميزاب» بغرداية و«البستان» بالمنيعه وغيرها أو محطات تكرير المياه المستعملة. وفي هذا السياق أيضا المشاريع التي يعاد إنجازها لمرات عديدة مثل قنوات صرف المياه المستعملة بكل من وادي سوف وورقلة والقرارة بولاية غرداية، نتيجة عدم إحكام الدراسات مسبقا وعدم مجانية محطات رفع المياه إضافة إلى إعادة تقييم الغلاف المالي للمشاريع نتيجة التماطل وعدم الثقة في المتابعة.

أخيرا، لا شيء ينقذ اقتصادنا في ظل العولمة المتوحشة التي لا مفر لنا منها سوى العمل وحب العمل وتشجيع العمل فعلى وزارة الثقافة والتربية والشؤون الدينية والأوقاف وكذا الأحزاب

يعيش حالة نفسية مضطربة جدا طوال المسافة التي يقطعها متخوفاً من حوادث المرور أو الإرهاب أو المراقبة القاسية ولا يتنفس الصعداء إلا حين الوصول إلى مقصده، كيف يمكن للصانع أو المنتج أن ينافس زميله على شاطئ البحر على ضوء ما تقدم وغيره من الإرهاقات والمتاعب؟ لقد أدى ذلك فعلا إلى غلق الكثير من المصانع وفشل المنتجين، كيف يمكن لأطفال الجنوب بالنظر إلى ما تقدم وما ينجم عنه من مصاريف باهظة من الاستفادة بالمخيمات الصيفية والتمتع بالبحر والتخلص من قساوة الطبيعة صيفا؟ وأعتنم مناسبة وجود مدير الجمارك - وهو مشكور - لأقول ألا يفضل التحكم التام في الموانئ والمطارات والحدود لضبط سجلات الحركية الاقتصادية وتجنب الإفلات الجبائي عوض التسلط على الشاحنات في الطرقات وتجار التجزئة؟ أفلا يعد ذلك هروبا إلى الإمام؟ لقد تفتشت المنافسة والتجارة غير الشرعية باعتبارها الوسيلة المفضلة للهروب بالسلع المهربة أو المسروقة وهذا بواسطة الأسواق العمومية أو اليومية التي أنشئت هنا وهناك لغرض شريف، وكذلك البيع في الطرقات وهذا على مرأى ومسمع من الجميع ثم في الأخير نفتش عن الفواتير لدى التجار المنتظمين القانونيين، فهناك سيادة الوزير، يكمن داء الهروب من الجباية والمساهمة في المجهود الوطني وتشجيع الفوضى وتمييع القوانين ومصداقية الدولة! سيادة الوزير، إنصافا لسكان الجنوب الذي بفضل خيراتنا نعد اليوم قانونا ماليا تكميليا، لقد خصص السيد اليمين زروال رئيس الجمهورية السابق وزكاه السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الحالي - وهما مشكوران - صندوقا خاصا بالجنوب الذي يدخل سنته الرابعة ولم نر أي أثر له، وفعلا بقي صندوقا مغلقا لدى وزارة المالية وملفات المشاريع تتلملل في درج وزارة التجهيز، ألا يكون من المفضل الإسراع في مساهمته في التخفيف من معاناة الشعب هناك لتكاليف الغاز والكهرباء والماء إيصالا واستهلاكا؟ ألا يخصص جزء منه سنويا لإنجاز خط السكة

إنكم سيدي الوزير قد اقترحتم في هذا المشروع أربعة ملايين للتخفيف من ديون البلديات رغم أن القيمة اللازمة لمسحها كليا تفوق ثمانية عشر (18) مليار، لا أريد هنا مناقشة هذه الأرقام وإنما أريد أن أذكر الأسباب التي أدت إلى هذه الديون وتراكمها. من السهل جدا أن نتهم رؤساء البلديات والمنتخبين بالتبذير وسوء التسيير والاستعمال السيء لميزانية البلدية (les élus ont été souvent accusés de mauvais gestionnaires et n'ayant aucune expérience dans la gestion des APC).

لنضع حدا نهائيا لهذا الاحتمال لأنه خاطئ، أولا من الناحية النظرية نعرف أن مشروع ميزانية البلدية لا ينفذ إلا بعد المصادقة عليه من طرف السيد الوالي الممثل الأول للحكومة على مستوى الولاية (Donc; après la répartition du budget de l'APC, il doit être approuvé par Monsieur le Wali)

إن السيد الوالي أو السيد رئيس الدائرة لهما القدرة والكفاءة الكافية في توجيه المنتخبين في تنفيذ هذه الميزانية واجتتاب الديون.

(Etant donné que ce budget est approuvé par Monsieur le Wali, tout dépassement des crédits)

السلطة المحلية تكون على علم (y'a dépassement des crédits donc on peut bloquer et après cela éviter tout dépassement dans la dotation budgétaire).

هذا من الجانب النظري، لكن نعرف أن أغلبية هذه الديون كانت في الحقيقة نتيجة المرحلة الانتقالية التي مرت بها البلاد والتي كان فيها رئيس المندوبية التنفيذية للبلدية معيناً ويسير أو بالطبع ينفذ أوامر الإدارة.

في هذه المرحلة ولأسباب عدة، تصرف أموال في عدة مناسبات، أو لمواجهة حالات خاصة دون الأخذ بعين الاعتبار القدرة المالية لميزانية البلدية، للتكفل بهذه النفقات، لقد ذكر زميلي بوطويقة قضية رئيس البلدية الذي يجبر لشراء معدات وأشياء تفوق قدرته كأن يطلب منه اقتناء مولد كهربائي والمصابيح الكاشفة وإعادة السياج لأسباب أمنية، وإصلاح الإنارة، وذلك دون مراعاة

والجمعيات أن تثمن العمل وتحث عليه وترسخ قيمنا الروحية ومحاربة الأفكار الهدامة المستوردة وترسيخ روح المواطنة الصادقة ولا أختم مداخلتني دون التعرض إلى وجوب الإسراع في إنصاف الأسرة الثورية التي حررت البلاد وبقيت وماتزال طودا شامخا للإجهاض والقضاء على كل المناورات والدسائس التي تعرضت لها بلادنا وذلك باستصدار النصوص التطبيقية لقانون المجاهد والشهيد فهي أحسن هدية نقدمها لهم إنصافا واعترافا غداة احتفالنا بالذكرى الثامنة والثلاثين للاستقلال الوطني واسترجاع الكرامة والعزة لبلادنا والتي نحن على مشارف الاحتفال بها إلى جانب مصارحتنا التامة عن مصير قانون النائب بالبرلمان وأضم صوتي إلى الصوت القوي لزميلي بوطويقة حفاظا على الدستور ومصادقية الهيئات التشريعية.

وفي الختام لا بد من الإلحاح على تثمين وتعزيز الوثام المدني، وإنصاف ضحايا الإرهاب وتحية إلى السيد رئيس الجمهورية وكافة القوات المختلفة للجمهورية والمجاهدين والوطنيين. شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بكير حني والكلمة للسيد العربي عباد.

السيد العربي عباد: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير والوفد المرافق له، زملائي زميلاتي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. ربما لاحظتم سيدي الوزير أن أغلبية التدخلات سواء على مستوى مجلسنا هذا أو على مستوى المجلس الشعبي الوطني كانت تشير إلى الديون الخاصة بالبلديات، لماذا؟ لأن أغلبية أعضاء هذا المجلس خاصة عاشوا هذه الحالة التي تعاني منها مجالسنا المحلية في تسيير أمور بلدياتهم ومواجهة مطالب سكانهم، لأن أغلبيتنا كانت في السابق تمارس وظيفة رئيس بلدية أو مندوب تنفيذي، لذا فإن أغلبية الأعضاء عاشوا هذه المرحلة ويعرفون حالة البلديات معرفة كبيرة.

أي الذي قرر أن تشارك البلدية أظنه لا يعرف تماما ما هي البلدية في حد ذاتها، لكن الأخطر من كل هذا سيدي الوزير، أن المحطات هذه أنجزت وانتهت بها الأشغال، وأن مشروع التوزيع لم يبدأ بعد، لأن المشكل المطروح والمشكل الرئيسي أن البلديات غير قادرة على المساهمة في إنجاز هذه الشبكة! أ طرح سؤالاً سيدي الوزير، كيف ستكون حالة هذه المحطات بعد 4 أو 5 سنوات أي بعد أن نفكر ونجد حلاً وأموالاً أي تتطور البلديات وتجد الوسائل لتمويل شبكة التوزيع، في يوم نصل إلى ذلك بعد 4 أو 5 سنوات، اذهبوا للوقوف على الحالة التي تكون عليها هذه المحطات!! إن المحطات حالياً جاهزة وكاملة ومن الأفضل حفظها (travaux achevés) ويوم نتفاهم ونتفق حول تمويل شبكة التوزيع نفكر في بعث المشروع الذي يتطلب 3 أو 4 سنوات على الأقل ويوم نكمل الشبكة نذهب لننظر على المحطة لنرى كيف سنجدها؟! إنه التناقض بعينه!

وهكذا أؤيد زميلي حمادي عندما يقول إن عدة مشاريع كبرى معطلة والأشغال بها متوقفة في ولاية سعيدة، إن هذه الظاهرة موجودة في كل ولايات الجنوب، كل المشاريع الكبرى التي تتطلب مساهمة من البلديات جامدة ومعطلة، وهذا لسبب واحد وهو عدم وجود أموال كافية لدى البلديات للمساهمة ونفس المشكل يطرح بالنسبة للمركبات الرياضية فأينما بني مركب في ولايتك يقال لك تعال شارك فيه، في كل المركبات، هناك 12 مركباً في 12 ولاية 60% من نسبة الأشغال بها معطلة ومتوقفة! لأنه عندما جاء دور البلدية أعدمها المال! فهاهي مشاريع المركبات الرياضية كلها معطلة، وأظن أن السيد وزير الشبيبة والرياضة لديه رأي في هذا الموضوع.

في الخلاصة، ألم تكن الوزارة المعنية التي قررت إنجاز هذا المشروع - مهما كان المشروع - على علم بأن الجزائر أرض واسعة، وكل منطقة لها خصوصياتها، وكل بلدية تختلف عن بلدية أخرى؟ فإذا كانت بعض القرارات تطبق على بعض البلديات في الشمال، يجب مراعاة وضعية معيشة سكان

الاعتمادات المالية المخصصة للبلدية (donc, toutes les dépenses liées à la situation sécuritaire ont été supportées par l'APC qui actuellement joue le rôle de voirie! Elle n'a jamais joué le rôle d'APC) فيقال له ادهن الشجرة هذه، وأعد الأرصفة وأصلح الإنارة (ça se limite à celà)، هذا فيما يخص بعض أسباب الديون، السبب الثاني سيدي الوزير، وهنا نتكلم (en termes de gestion)، توجد تناقضات في القوانين التي تسيّر البلديات. (Il faut reconnaitre. qu'il y a contradiction dans les textes qui régissent les APC)

كيف يطلب من كل البلديات، دون مراعاة مداخلها، (sans tenir compte de ses recettes)، دون مراعاة موقعها الجغرافي (qu'elles soient au nord ou au sud) دون مراعاة قدرتها المالية، كيف يطلب منها بقرار وزاري المساهمة والمشاركة المالية في كل المشاريع الكبيرة التي تنجز داخل ترابها؟ أشير لكم سيدي الوزير، كمثال واحد بولايات الجنوب التي استفادت من بناء وتجهيز محطات للغاز الطبيعي، هذا جميل، جميل جداً، هذه المحطات مفيدة وهامة، قد تكفلت شركة سونلغاز بإنجازها وتجهيزها، وإلى حد الآن كل شيء طبيعي، هذا ما يسمى بالمرحلة الأولى. المرحلة الثانية والتمثلة في إنجاز شبكة توزيع هذا الغاز على المنازل والأحياء يطلب فيها من البلديات مساهمة مالية تفوق في أكثر الأحيان ميزانية البلدية، (la station de gaz est prise en charge par sonelgaz) وهي من بناها وجهزها ولكن عندما يأتي دور إقامة شبكة التوزيع في الأحياء، يطلب من البلدية ذلك ويقال لها ساهمي! كيف يعقل أن يطلب من بلدية، كبلدية بشار أو أدرار أو البيض التي مداخلها محدودة أو منعدمة أن تساهم بأكثر من 12 مليار سنتيم في إنجاز هذه الشبكة؟ كونوا منطقيين، الواحدة غارقة بالديون، وتتخبط فيها (et on lui demande en contre partie de participer, il y'a une contradiction!) وكأن الذي قرر إشراك البلديات في هذه المشاريع، ليس على علم بما تعانيه هذه الأخيرة من عجز مالي

والإصلاح، وبحكم أن قانون المالية - السيد الوزير - هو شريان الحياة لبقية القوانين، فإن تحري الدقة عند إعداده أمر ضروري لإقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أسس سليمة وواضحة حتى يكون قانون المالية التكميلي استثناء يلجأ إليه في حالات استثنائية لا قاعدة يلجأ لها في كل سنة.

سيدي رئيس الجلسة، لا أريد أن أدخل في تفاصيل ودقائق قانون المالية لأن اللجنة قد أسهبت في الموضوع بما فيه الكفاية وهي مشكورة على ذلك وإنما أود أن أؤدي بعض الملاحظات التي أراها ضرورية لإقامة توازنات تنموية عند تطبيق القانون محل النقاش ميدانيا، وأول ملاحظة ارتأت إيلاجها في الموضوع هي قضية المسح الجزئي لديون البلديات الذي تحدث الزملاء عنه كثيرا. لاشك أن هذه العملية هي عملية إيجابية وضرورية في نفس الوقت ولكن لا محالة ستتكرر إن لم تتخذ الإجراءات المناسبة لدفع هذه البلديات للاعتماد على نفسها وذلك بإيجاد موارد تدعم ميزانيتها وهذا باعتماد مقاييس أخرى في توزيع الثروة الوطنية التي أشار إليها الزملاء منذ حين، من بين هذه المقاييس إعادة النظر في الاقتطاعات الجبائية وعدم اعتماد مقياس السكان عاملا وحيدا في بعض المنح والإعانات وتخفيف بعض الأعباء التي تثقل كاهل ميزانية البلدية ومساعدة هذه البلديات في إيجاد مجالات استثمارية لدعم ميزانيتها.

انطلاقا من هذه النقاط الثلاث وغيرها يمكن أن نجعل البلديات تعتمد على نفسها دون أن نلجأ إلى مسح ديونها.

النقطة الثانية التي وددت أن أشير إليها في هذا المقام هي قضية الأجور. لقد تحدث كثيرون عن الأجور التي ظلت راكدة لفترة زمنية طويلة رغم الارتفاع الفاحش للأسعار الذي نشهده يتكرر يوميا والذي أدى بدوره إلى إضعاف القدرة الشرائية لدى المواطنين بل أدى إلى عجز شرائي لدى المواطنين إلا أنه وفي نفس الوقت يجب التفكير عند إعداد الميزانيات القطاعية في استحداث أنشطة تؤدي إلى فتح مناصب لتشغيل شبابنا وإطاراتنا خاصة

الجنوب وكذا وضعية البلديات هناك مثل بلدية أدرار أو بلدية كرزاز، فهي ليست مثل الجزائر العاصمة أو بومرداس، هناك فرق بينها. إن أمل سكان الجنوب خاصة أولئك الذين لديهم مشاريع معطلة هو إحصاؤها جميعا ليتكفل بها صندوق الجنوب فهو أملنا الوحيد.

أما إذا كنتم تعتمدون على هذه البلديات في تمويل المشاريع فهذا لن يحصل!!

إن القضية كما قال زميلي فنيقي ليست كيفية مسح الديون، نستطيع مسح الديون هذا العام، لكنها ستتراكم العام القادم ونعاود مسحها مرة أخرى ثم تعود لتتراكم وهكذا دواليك!

إن القضية ليست قضية مسح الديون وإنما القضية هي إعادة النظر في قوانين تسيير البلديات، (l'APC n'arrive plus à s'adapter à son environnement, l'APC a changé, l'environnement a changé aussi).

لا بد أن تتابع البلدية وتتماشى بالتوازي مع المحيط، إذن لا بد من إعادة النظر في قوانين تسيير البلديات، (la mauvaise gestion je m'excuse, la mauvaise gestion ne se situe pas uniquement au niveau des APC, au niveau de la base, l'origine est ici à Alger, je regrette c'est au niveau central, s'il y'a mauvaise gestion; c'est là, s'il y'a mauvaise...)

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العربي عباد والكلمة للسيد عثمان بن مسعود.

السيد عثمان بن مسعود: شكرا سيدي رئيس الجلسة. أرجو فقط أن يتسع صدر هذه الآلة الكاتمة للأصوات حتى تدعنا نكمل ملاحظتنا، ويتسع صدر السيد رئيس الجلسة لهذا. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، أيها الزملاء الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ها نحن أولاء بعد ستة أشهر من المصادقة على قانون المالية لسنة 2000 نعود من جديد لاستكمال بعض جوانب النقص فيه وهذه طبيعة كل عمل بشري، إنه يحتاج دائما إلى المراجعة والتدقيق

جدا وبما أن مجالات الاستثمار محدودة جدا في هذه المنطقة بسبب البعد والعزلة وبما أن المستثمرين بجميع أنواعهم يفضلون كبريات المدن القريبة من الموانئ فإن تدخل الدولة يعتبر أكثر من ضرورة لحل مشاكل البطالة وحماية المواطن في مثل هذه المناطق.

النقطة الخامسة: الموارد المائية، إن كان إخواننا وزملاؤنا في الواد وورقلة يشكون من ارتفاع المياه فنحن في تمناست نشكو من هبوطها في حقيقة الأمر، بحيث أصبح المواطن يفكر في شراء الماء قبل التفكير في شراء الخبز وهذا بسبب ندرة المياه نتيجة الجفاف الذي طال أمده.

سيدي الوزير، إن مشروع جلب المياه من منطقة «نتاي» قد ظل حبيس الدراسة لمدة طويلة والمواطن لا يمكنه الانتظار خاصة في مادة حيوية كالماء، لذلك سيدي الوزير، نرجو الإسراع في تخصيص ورصد الأموال الكافية لإنجاز هذا المشروع وعلى جناح السرعة.

أما الملاحظة الأخيرة التي وددت أن يكون السيد وزير التعليم العالي موجودا لسماعها فتتعلق بمشاكل الطلبة الجامعيين في المنطقة التي أنتمي إليها ومن بين هذه المشاكل مشكلة النقل، فنحن نعلم بأن الوسيلة الوحيدة في التنقل إلى العاصمة هي الطائرة، والطائرة أصبحت مكلفة بحيث إن مبلغ تذكرة السفر يبلغ 6000 دج فأصبح الطلبة عاجزين عن الالتحاق بالمراكز الجامعية وقد كررنا طلبنا عدة مرات في هذا المقام ونعيد تكراره للسيد وزير المالية ونتمنى من خلاله أن ترصد بعض الأموال لتخفيف معاناة هؤلاء الطلبة من أجل تسديد - ولو جزئي نسبي - تكاليف السفر مثلما كان يحدث سابقا بالنسبة لشباب الخدمة الوطنية والطلبة الجامعيين. لن أطيل في الملاحظات لأنها كثيرة، شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله.

إلتحاق السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة بالقاعة - بعد عودته من مهمة بروتوكولية - وترأسه لأشغال هذه الجلسة.

خريجي الجامعات منهم ومراكز التكوين والذين لم يجدوا سوى الشوارع مأوى لهم، والسعيد منهم من حظي بمكان في الشبكة الاجتماعية التي لم تعد تسمن ولا تغني من جوع. سيدي رئيس الجلسة، إن ظاهرة البطالة المستفحلة عبر التراب الوطني لظاهرة خطيرة جدا قد تنعكس سلبا على المجتمع بأكمله وعلاجها لا يقبل التأخير مهما كان.

ثالثا: إصلاح المنظومة التربوية، لا يمكن أن نستثني إصلاح المنظومة التربوية من قانون المالية لأنه الأداة المنفذة لهذا الإصلاح من حيث الاستعداد المادي والبشري ومن حيث توفير الوسائل الأساسية لها، وانطلاقا من هذه الأهمية فإن المبالغ المرصودة - سيدي الوزير - من خلال هذا القانون لا تكفي لانطلاق حسنة في القطاع التربوي أو القطاعات التربوية بمختلف أشكالها وأنواعها، نعم قد استبشرنا خيرا عندما سمعنا السيد الوزير عند إشارته إلى أنها البداية فقط، واستبشرنا خيرا أن المبالغ ستتضاعف من أجل دعم القطاع التربوي، أما بالنسبة لمبادرة السيد رئيس الجمهورية في تشكيل لجنة للإصلاح التربوي فإننا نحياها ونباركها إلا أنني ومن خلال هذا المنبر الموقر أقترح فتح مناقشة برلمانية حول إصلاح المنظومة التربوية لتحديد المعالم الأساسية للتوجه التربوي في الجزائر وتكون أيضا قاعدة للانطلاق في أعمال اللجنة لنحدد فعلا تحديدا دقيقا مشروع المجتمع الجزائري التربوي.

النقطة الرابعة، حل المؤسسات وتسريح العمال، لقد أسال هذا الموضوع الكثير من الحبر وأصبح حديث القاصي والداني، لما أحدث من ضرر لدى الكثير من الأسر، ولئن كانت هذه العملية ضرورة اقتصادية بسبب التحولات العالمية التي نحن جزء منها لا يمكن أن ننفل عنها فإن بعض المناطق في الوطن قد تضررت أكثر من غيرها وأخص بالذكر هنا ولاية تمناست التي كانت تعتمد أساسا على المؤسسات العمومية في التشغيل كالبناات والخدمات وغيرها، وبما أن جلها - إن لم أقل كلها - قد تم حله فإن ظاهرة البطالة قد تفشت بشكل كبير

على المغامرة في هذه المناطق زيادة على ذلك، هل يعقل سيدي الوزير أن تطبق القوانين وخاصة الإجراءات التطبيقية لها من طرف مديريين مركزيين أغلبهم - إن لم نقل كلهم - يجهلون خصوصيات المناطق الداخلية للبلاد؟

ولذا فنحن بدورنا لا يسعنا إلا أن نلفت انتباه أصحاب القرار بهذا الإجراء الذي نعتبره من العوامل الرئيسية التي تقف في وجه البلوغ إلى تنمية حقيقية وشاملة بهاته المناطق والاستفادة من نتيجة ذلك اقتصاديا واجتماعيا.

إن المناطق الداخلية تنعم بكثير من الثروات الهائلة التي تدرّ الأموال على الوطن ومع ذلك فإن سكان المناطق الداخلية يعانون من أحوال معيشية سيئة بالإضافة إلى الظروف المناخية القاسية فليس هناك مشاريع استثمارية تفتح المجال أمام قاطني هذه المناطق لإيجاد فرص العمل. وعلى هذا فإن الدخل الفردي قليل، وبالمقابل فإن متطلبات المعيشة الكريمة عالية جدا. فعلى سبيل المثال فإن فاتورة الكهرباء عالية التكاليف لأن المواطن يحتاج إلى مكيف هواء يدحر الحرارة العالية وهذا يكلفه غالبا مع أن نظيره في الشمال لا يحتاج إلى مثل هذه الأجواء المصطنعة.

وكذلك فإن أسعار السلع الاستهلاكية عال جدا مقارنة مع المناطق الشمالية، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد وسائل تسلية كحداثق التسلية التي تخلق جوا من الفرحة والتسلية للأطفال بالإضافة إلى نقص المركبات القاعدية للسياحة والتي تسهل للسائح الزائر سبل المعيشة وتشجعه على زيارة هذه المناطق.

سيدي الوزير، إن تطبيق برامج التنمية لولايات الجنوب الكبير أظهر عدة عراقيل كالبعد عن مراكز التموين، ضعف وسائل النقل ووسائل التنفيذ. وللد من هذه النقائص والتحسين على المدى القصير في مستوى تأطير المؤسسات والإدارات العمومية لا بد من وضع:

1 - نظام تحفيزي وتعويزي لتشجيع الإطارات المؤهلة والتي لها خبرة للمساهمة بصفة ناجعة في

السيد الرئيس: شكرا للسيد عثمان بن مسعود والكلمة الآن للسيد عبد الكريم بن عبد الكريم فليفضل.

السيد عبد الكريم بن عبد الكريم: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية والوفد المرافق له، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. في البداية لا يسعني إلا أن أشكر أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على الجهودات الجبارة التي قاموا بها من أجل تحضير هذا التقرير التمهيدي بعد القراءة الثانية لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ونص القانون المصادق عليه من طرف زملائنا بالمجلس الشعبي الوطني.

ولا يسعني إلا أن أسجل بكل فخر وارتياح التطور العام الذي تعرفه البلاد وهي في طريق الخروج من أزمة عميقة ومتعددة الجوانب ونعتبر أن الصمود الشجاع للشعب الجزائري هو الذي مكن الجزائر من الحفاظ على وحدتها واستقرارها. وقد توج هذا الصمود بمسعى الوئام المدني الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والذي زكاه الشعب الجزائري بقوة يوم 16 سبتمبر 1999 وإننا لنؤازر ونشد على أيدي فخامة الرئيس للمجهودات الجبارة التي يبذلها في الداخل والخارج.

إن مسعى استكمال التقويم الوطني واستكمال مسار الإصلاحات لا يمكن أن يعرقل، ومصير كل المناورات سيكلل لا محالة بالفضل.

سيدي الوزير، لقد سبق لنا أن تدخلنا وأشرنا بأن المناطق الداخلية من الوطن لا يمكن أن تنمي إلا بنفس الإمكانيات والتحفيزات الممنوحة للمناطق المحظوظة من الوطن من الناحية الجغرافية.

وخاصة إذا علمنا بأن المستثمر الأجنبي أو الجزائري يبحث عن الربح والفائدة والتسهيلات وغيرها من الإجراءات التحفيزية التي قد تشجعه

التعليم لكل أبناء الجزائر بدون امتياز.
4 - وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإعطاء أهمية للكفاءات والأدمغة، حيث إن الدولة بذلت النفس والنفيس في تكوين الإطارات الكفؤة والطموحة ولكن هذه الإطارات غير مستغلة في كفاءتها وذلك إما بسبب عراقيل إدارية جائرة أو بسبب تهميش هذه القرارات وإعطاء الامتيازات والتحفيزات لمن لا يستحقها، حيث إن كثيرا من هذه الإطارات هاجرت إلى خارج الوطن أو أنها استكانت واستسلمت إلى الواقع المر. مما أثر سلبا على تقدم وازدهار الوطن وهذا ملحوظ وملموس على أرض الواقع.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أطرح بعض الانشغالات الخاصة بولاية أدرار حول بعض الميادين:

1 - فيما يخص صندوق تنمية الجنوب، لقد سبق لنا في قانون المالية لسنة 2000 أن تكلمنا عن هذا الصندوق وعن المشاريع المزمع تمويلها ونحن بدورنا نجدد لفت الانتباه بأن فك العزلة عن المناطق الداخلية والنائية لا يتم إلا بواسطة وسائل المواصلات والاتصال وفي هذا المجال فإن الطريق الرابط بين رقان وبرج باجي مختار أصبحت تشكل كثيرا من الخطر على المواطنين العابرين لهذه الطريق وقد فقدت الولاية في هذا الشهر 10 مواطنين بسبب سوء الطريق بالإضافة إلى الأحوال والعوامل الجوية السيئة.

2 - فيما يخص ديون البلديات، لقد أشار التقرير إلى مسح جزء من هذه الديون ونحن نعرف بأن 1271 بلدية من أصل 1541 بلدية على مستوى الوطن تعرف عجزا ماليا وبعضها فقير جدا لا يتوفر على موارد ونتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار - عند مسح الديون - بلديات «أولف»، «تيط» و«تيميمون» التي أصبحت عاجزة حتى عن دفع فاتورة الكهرباء لشركة سونلغاز مما اضطر الشركة المعنية إلى قطع الكهرباء العمومية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتمنى لكم النجاح. وفقكم الله في أعمالكم والسلام عليكم.

عملية التنمية مقابل الاستفادة من امتيازات معتبرة في مجال الأجر، الاستقبال وتطوير الحياة المهنية وعليه يجب السهر على أن تكون هذه الإطارات من بين تلك التي تكون كفاءتها وخبرتها في مستوى تطلعات الإدارة العمومية لأن المرسوم 28/95 المؤرخ في 12/01/95 وتمديده في قانون المالية لسنة 2000 لم يبلغ الأهداف المسطرة له إذا قمنا بعملية تقييمية.

2 - نقترح مشاركة المنتجين المحليين ذوي الخبرة والمسؤولين الإداريين على مستوى الولايات أو على المستوى الجهوي عند دراسة الإجراءات التطبيقية لكل القوانين واقتراح الحلول المناسبة حسب خصوصيات كل منطقة حتى يتسنى لنا تفادي النقائص الكثيرة التي ماتزال تعاني منها مناطق عديدة من البلاد لأن أهل مكة أدرى بشعابها.

إننا نجدد وبقوة مساندتنا لبرنامج الحكومة الذي يعكس البرنامج الذي زكاه الشعب الجزائري يوم 15 أبريل 1999 ونعتبر أن كل الظروف متوفرة اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل إنعاش أقوى للتنمية الاقتصادية تنمية كفيلة بتقديم الأجوبة عن الانشغالات وتطلعات المجتمع، تنمية لن تكون إلا ثمرة جهد جماعي مستمر وليس بالتأكيد نتيجة تصورات ديماغوجية وشعبوية تأكد إخفاقها. وعليه فلا بد من دعم كل الإصلاحات الكفيلة بدفع وتيرة التنمية سواء عن طريق الخصوصية أو الشراكة أو الاستثمار الوطني أو الأجنبي عن طريق:

1 - إصلاح النظام العقاري في إطار الخصوصية بغية تمكين الفلاحة الجزائرية من الدخول في عدة العصرية والمردودية وتحسين ظروف الحياة للفلاحين وعمال الأرض.

2 - ترقية الحوار الاجتماعي لزرع تقاليد التشاور المثمر مع ممثلي العمال.

3 - إصلاح المدرسة الجزائرية إصلاحا يؤدي إلى ترقية تعليم ذي نوعية يمكن الأجيال الصاعدة من مواجهة تحديات العولمة والحفاظ على حق

وخارج هذه القاعة وبعيدا عن هذا الجمع المبارك هناك شعب قد انتظر طويلا ليرى نور التنمية من خلال البرامج الحكومية ويرى معها حلا للعديد من المشاكل الاجتماعية واليوم في العهد الجديد ينتظر منا الكثير ويطمح من الجميع الخروج بنتائج ميدانية، عملية ترفع عنه الظلم الاقتصادي وأعباء الأزمة ونتائج السياسات الحالية والمستقبلية ونعده بشيء من الأمل في المستقبل القريب وهذا ليس ببعيد المنال عن وطن كان مضرب الأمثال وما يزال يزخر باحتياطات هائلة وطاقات بشرية خلاقة برهنت ولازالت تبرهن على قدرتها وإمكاناتها.

أيتها الأخوات الفضليات، أيها الإخوة الأفاضل، أردت من وراء هذه المقدمة المتواضعة أن ألفت الانتباه إلى المسائل التي يعيشها المواطن دون ذكرها تفصيلا وأعيب على مشروع قانون المالية التكميلي إهماله لبعض الجوانب الهامة كالفلحة مثلا وضرورة دعمها ومساندتها وتنظيم محيطها وتمويلها وتموينها ومسح ديونها بما يستجيب إلى وضعها الاستراتيجي وإلا كيف نوضح أهميتها ونحن عنها غافلون؟ فهل تبقى أهميتها ومكانتها فكرا فقط؟! مفارقات لا تستطيع إيجاد شرح لها، يمكن أن لا نختلف مع السيد وزير المالية في طرحه وتحليله لترتيب المحاور حسب أهميتها من وجهة نظره في هذا المشروع التكميلي من خلال سعر برمبل البترول، لكن هذا لا يمنعنا من أن نؤكد مرارا وتكرارا على أن المال هو عصب الاقتصاد، والدعم المالي والتمويلي هو وسيلة لتحقيق النجاعة الاقتصادية للفلاحة ببلادنا ونحاول من خلال هذا الطرح تحويل بعض الأنظار إلى أهمية إنتاج غذائنا وترتيب أمورنا لننطلق نحو توسيع ميادين اهتمامنا ونشاطنا الزراعي.

أما فيما يتعلق بالجفاف والإخوة الأفاضل قد تكلموا عنه، فإذا كانت الدولة قد خصصت بعض المساعدات المادية لتعويض الفلاحين المتضررين من الجفاف إذا تم الإعلان عن أن المنطقة أو الولاية منكوبة فإن هذا الدعم غير واضح فمن يقوم بالتوزيع ومن هو المستفيد؟ وحتى مبلغ التعويض

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد محمد عليوي فليتكلم.

السيد محمد عليوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزراء، السيدات والسادة الأفاضل، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر.

أثني في البداية على ما جاء في تدخل الزميل عبد القادر مازوزي البارحة وأشاطره جملة وتفصيلا فيما يتعلق بمعاناة الجنوب عامة والفلاحين خاصة وأستسمح السادة النواب إن كنت أركز على جانب واحد والمتعلق بالقطاع الفلاحي وأعتقد بأن زملاء سيتطرقون إلى الجوانب الأخرى لمشروع قانون المالية التكميلي ونحن نلتقي اليوم لنناقش هذا المشروع وفي تصور كل واحد منا نظرة عقلانية للتنمية والتطور انطلاقا من معطيات ميدانية وأفكار واقعية لبداية واعدة للرقى بالاقتصاد الوطني والإشكاليات التي ما تزال بعيدة عن التجارب الأنية التي أثقلت كاهل مؤسساتنا وعن الحلول الظرفية لأزمة قد تجذرت، فلكل واحد منا تصوره لمستقبل الجزائر، جزائر ما بعد البترول، غير أن قناعتنا في كل هذا، أن السلاح الاستراتيجي الذي يجب أن نمتلكه اليوم هو سلاح الغذاء، سلاح العصر الذي لم يحظ بالاهتمام الراقي والاعتناء الكافي في قوانين المالية ومشاريعها التكميلية، فأين نحن من استراتيجية القطاع وهل هو فعلا استراتيجي بالنظر إلى الدعم والمساندة والمساعدة التي تقدمها الدولة له؟ وأية مرتبة يحتلها بالمقارنة مع قطاعات أخرى أقل أهمية من الزراعة؟ ونقول بإيجاز إننا نحتاج إلى الغذاء كل يوم وكل ساعة وكل لحظة ولا يمكن الاستغناء عنه فلتفق الضمائر الحية من غفلتها ولتأخذ الفلاحة مكانتها ولنقارن أنفسنا بأمصار أقل مساحة وإمكانيات أصبحت مضرب الأمثال ومنتجاتها الغذائية والفلاحية سفيرها فوق العادة وربما هي أحد أسباب النمو والتطور السياحي والاقتصادي لجيراننا.

اختلاف التضاريس في الجزائر يجعلها متوفرة على مدار السنة، فلم هذا الاستيراد ياترى؟ وهل المستورد منها أقل ثمنا وأكثر جودة؟ وكيف تمنح الدولة قروضا وخطوط قرض بالعملة الصعبة في نفس موسم الإنتاج؟ وبأسئلتنا هذه نود أن يكون هناك ترشيد للاستيراد حتى نغلق الأبواب على المزايدات والمضاربات والبنزسة التي لا تخدم المصلحة الوطنية، كما هو الشأن في التمويل المالي إذ تفتح أبواب القروض على مصراعيها لشراء الكماليات واستيراد ما لذ وطاب في حين توصلد أمام الفلاح للحصول على مختلف القروض الضرورية للإنتاج!

أيها الإخوة الأفاضل، إن الأمثلة التي اعتدنا تقديمها في مجال الإنتاج الزراعي والنجاعة الاقتصادية لهذا القطاع تأتي من جيراننا أو من السوق الأوروبية المشتركة، هذه الأخيرة باتحادها السياسي وتلاحمها المالي وتوجهها التكاملي ماتزال تفرض بعض القيود على الاستيراد وتعطي الأولويات المطلقة للمنتوج الوطني، فأين هي دولتنا في هذا التوجه وهل ينعم المنتج الوطني بالحماية الكافية كما هو الشأن في الدول التي تحتل فيها الفلاحة مكانتها؟ أقول صراحة إن تجربة وفرة إنتاج الطماطم الصناعية بالشرق الجزائري مثل ولايات الطارف، عنابة، سكيكدة وقالمة وغيرها والتي التهمها الإهمال قد عانى منها الفلاح الأمرين وكذا من جراء تنفيذه للمخطط الوطني ومن الطابور الذي يقف فيه ليوصلها إلى المحول، والأسعار الزهيدة التي تمنح له وهذا إن لم يصبها التلف! وفي الجانب المقابل تفتح أبواب استيراد الطماطم المعلبة الأقل جودة من بعض الدول الشقيقة والصديقة وتغلق الباب على مزارعنا وعلى مزارعنا بل ندمرهم وندمر منتوجاتهم، مفارقة عجيبة لا نجد لها تعليلا ولا تبريرا! وهي الآن محل تفاوض بين المنتجين والمؤسسات التجارية، ونحن في غمرة الأسى التي يتعرض لها المنتج الوطني مورد رزقنا وحامي قرارنا السياسي نتوجه إلى السوق وما يجري فيها من مفارقات عجيبة وعصابات تتحكم في

لا يكون كافيا لتغطية نفس المصاريف وناهيك عن الكوارث الطبيعية الأخرى التي لا يشملها التأمين وحتى طريقة التوزيع ينتابها بعض الغموض وحتى المؤمنون عن الكوارث الطبيعية يجدون في طريق التعويض عقبات جملة وفق ما يقتضيه المرسوم الخاص بذلك وحسب علم الجميع فالفلاحة لا تنتظر ومربو المواشي في السهوب والهضاب العليا فقدوا الثقة حتى في من يقف بجانبهم وهم عرضة الآن لأي مكروه.

المديونية: إن المديونية بالنسبة للفلاحين أصبحت تشكل عائقا وثقلا كبيرين في وجه التنمية الفلاحية، وفوائد هذه المديونية زادت من حدة الأزمة الأمر الذي يتطلب حلا عاجلا للخروج من هذه الدائرة وفتح المجال للاستثمارات الفلاحية لتوسيع الرقعة الصالحة للزراعة وكذا لتوسيع المساحات المسقية، كما يجب كذلك إيجاد قنوات ناجعة للتمويل الفلاحي بما يتناسب وخصوصية الفلاحة، وبذكر خصوصية القطاع نأمل من الوزارة المعنية وفي إطار إعطاء النجاعة وتخفيف العبء عن القطاعات الاقتصادية الوطنية ضرورة إدراج مطلب فلاح ملح في بنود هذا المشروع وهو مسح ديون القطاع الفلاحي ولو على مراحل ليتسنى للقطاع الانطلاق بكل جدية والتوجه للإنتاج وبالتالي يمنح فرصة للتنافس في ظل الاتفاقية الدولية للتجارة، كما أننا نؤكد على الضرورة التي يكتسبها دعم القطاع الفلاحي في كل الظروف، كما هو الشأن في الدول المتقدمة التي تدرك أهمية الغذاء، فعند الشح وقلة الإنتاج - لظروف ما - تقدم الدول الدعم لمنتجاتي الزراعات الاستراتيجية وعند الفائض في الإنتاج تتدخل الدولة لشرائه حتى لا يحتار المزارع فيه ولا ينخفض سعره وبالتالي تكون الدولة في هذه الوضعية كمنظم للسوق والإنتاج، وبالتالي تكون الدولة على أهبة الاستعداد في الحالتين وفي كل الظروف وبذكر هذا الدعم هناك دعم آخر يجب على الدولة القيام به في مجال حماية المنتج الوطني مثل الطماطم والبطاطا وتوقيف استيراد هذه الأخيرة وهي تنتج بوفرة وبكثرة في الوطن وحتى

أيها السادة والسيدات، بادئ ذي بدء أقول إن الجزائر ستستعيد عافيتها من مأساة أليمة، خاضت كفاحها ووقفت إلى الأبد عملاقة أمام الشدائد والمحن وهاهي اليوم قبله ومنازة للأشقاء والأصدقاء بفضل الحنكة والتجربة الواسعة لمسؤول هذا البلد التواق للحرية والعزة والكرامة، الراض لكل غريب ودخيل على قيم هذا الشعب ومبادئه وبقي متماسكا رغم تكالب الأعداء داخليا وخارجيا.

أيها السادة والسيدات، من خلال تتبعي لمشروع قانون المالية التكميلي وذلك عند قراءتي للمشروع قراءة متأنية بعيدة عن المزايدة والغلو وتحميل المشروع ما لا يحمله لا نصا ولا مضمونا خاصة ونحن أمام مشروع تكميلي لأن النص الأصلي وافقت عليه الغرفة الأولى وباركته الثانية بعد أن خضع لترقيعات وإضافات كان الشكل فيها طاغيا على الجوهر ومع ذلك وما لاحظته من نقاش حاد ونبرات كان البعض منها ذا قيمة عالية والبعض الآخر يمكن وضعه في خانة السرد الخالي من أبسط القواعد المالية، هذا وكأن المشروع لم يقدم ولم يناقش أصلا وما فهمته من ذلك أن المشروع التكميلي اختلفت صياغته مبدئيا وتوجيهيا عن صيغة المشروع الأصلي والذي كان من المفروض أن يحظى بهذا الاهتمام.

أيها السادة والسيدات، من خلال تتبعي للعرض الذي قدمه السيد وزير المالية أمام الغرفة الأولى والتي تمت بحضوره، كان الرد المقنع والتوضيح الكافي والشافي والبعد الذي يحمله المشروع التكميلي أعتبره أنا شخصا هو المشروع الأساسي، ومن حقي أن أقول للسيد وزير المالية حتى وإن كان قاسيا علينا في مضامينه إلا أنه قال الحقيقة وتحمل المسؤولية ومرارتها بصدر رحب وهي المرارة التي لم نعهدها من قبل وفقدناها حقبة من الزمن، فما نراه هنا وهناك أقول وبدون تحفظ لا بد من الآن فصاعدا أن نقول الحقيقة للشعب ونروضه على تقبلها ولو كانت مرة وأن التزييف والتزويق والتذليق والتعليق فات أوانه وذهب

الأسواق ترفعها متى شاءت وتخفضها من السوق متى شاءت ومثالنا على ذلك مادة البصل في المدة الأخيرة وأسعاره الخيالية، فأين هي الدولة ومن يرفع الظلم عن الفلاح ومن أمر باستيراد البطاطا من الجبل الأسود والدول الأخرى وقد أثبتت التحاليل المحلية لديهم أن منتوجاتها مصابة بإشعاع نووي!

وختاما لهذا العرض الوجيز بودي التأكيد على الأسئلة التي جاءت بها اللجنة فيما يتعلق بالمنتوج الوطني والمحاور السالفة الذكر من حيث ضرورة إيجاد سياسة متوازنة لتدخل الدولة لحماية الفلاح عند الكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات وبرد وحرائق وانجراف تربة وأوبئة وغيرها من الكوارث التي تتطلب التدخل السريع والفعال للدولة، توسيع فرص التمويل الفلاحي أو إيجاد مصدر تمويل خاص بالقطاع الفلاحي يعرف خصوصية العمل الزراعي واختلافه عند المعاملات التجارية الأخرى، إعادة النظر في أسعار عوامل ووسائل الإنتاج وتوفيرها في الوقت وبالكمية المناسبة للفلاح وكذلك في نوعية البذور والأسمدة وما يدخل في العملية الزراعية، تنظيم السوق وتوسيع هياكل التبريد والتخزين والتحويل للتحكم في الأسعار عند الإنتاج والاستهلاك...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عليوي والكلمة الآن للسيد مصطفى عبيد فليفضل.

السيد مصطفى عبيد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله والتابعين. السيد رئيس المجلس، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، السادة الصحفيون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نظرا لتدخل العدد الكبير من أعضاء المجلس الذين مسوا أمهات القضايا، حاولت أن أختصر نظرا لشح الوقت فنحن مقيدون به.

السادة المرافقون لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، رجال الإعلام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر في البداية السيد وزير المالية على العرض التحليلي لقانون المالية التكميلي وفي نفس السياق أنهو بمجهودات اللجنة المختصة على المعالجة القيمة والشاملة بما فيها الطرح المستفيض للانفعالات ذات الاهتمام الواسع كما أثنى ما جاء في تدخلات الزميلات والزملاء.

أما فيما يخص نص قانون المالية التكميلي وفي مواده: 10، 11 و12 والتي تخص حساب التخصيص الخاص والذي بموجبه ينشأ صندوق ضبط الموارد فرغم أهمية هذا الموضوع إلا أنه لم يحظ بالتفصيل الوافي من طرفكم وحددت مهامه في النص عن طريق التنظيم في المواد الثلاث وهو ما يفسر الزيادة في الغموض حول هذا الموضوع، أرجو إضافات أو إيضاحات أكثر، أما الانفعالات فهي كثيرة وأتطرق إلى أهمها والتمثلة في:

أولا: ديون البلديات، لقد ذكرت كثيرا هذه القضية وهي بالغة الأهمية ولكن الذي نركز عليه هو كيفية توزيع هذه المبالغ على البلديات، فأسلوب الشفافية هو السبيل الوحيد والإطار السليم في مثل هذه الحالات ولدي هنا طلب بنشر قائمة البلديات المستفيدة والمبالغ المعتمدة لها، وفي هذا الإطار أيضا فإن البلديات تجد نفسها اليوم عاجزة عن تلبية مطالب المدارس الابتدائية من حيث الصيانة، الحراسة، تسديد فاتورة الكهرباء والغاز والماء وكل ما يهم الجانب التسييري لهذه المؤسسات ما عدا المهام البيداغوجية، وبعبارة بسيطة «بلدية عاجزة تؤدي حتما إلى مدارس منكوبة»، فهل تفكر السلطات العمومية بإلحاقها بالوصاية ليكون التكفل أفضل والفائدة أعم وما يقال عن المدارس يمكن أن يقال عن قطاعات أخرى كالصحة والبريد وإن كان طلبها أقل حدة وهنا يمكن القول: «من ألمه رأسه فليذهب إلى البلدية».

ثانيا: فتح مناصب جديدة للعمل، ففي الكثير من القطاعات وخاصة التعليم الابتدائي والثانوي لم

من غير رجعة إن شاء الله، كما قال السيد رئيس الجمهورية في عدة مناسبات، وخاصة عندما يتتقف الشعب ويمتلك القدرات الفكرية والذهنية في مختلف المجالات، من الصعب جدا أن تمر عليه الحيلة أو الحيل المغلفة والأفكار المريضة كما كان الحال في الماضي، كما أنه من الصعب أيضا أن يكون المسؤول في الدولة غير كفاء وغير قادر على تحمل المسؤولية ويجب أن لا يعتمد أي شخص مهما كبر شأنه وعلا قدره أن يتكأ على ركائز هشّة، غير علمية نظرا للتطورات والمستجدات الحديثة التي يعيشها عصر العولمة - بما فيه من سلبيات وإيجابيات - الذي لا يرحم الضعفاء أحبينا أم كرهنا.

سيدي الرئيس، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السادة الوزراء، ما نراه من مشاريع تقابل بالرفض كلية وإعادة صياغتها شكلا ومضمونا لدليل على أن بلادنا ستستعيد عافيتها وصحتها في جميع المجالات ولنا من الأمثلة ما يؤكد ذلك فعلى سبيل المثال وبمدينة وهران وبالأمس القريب، رفض السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عدة مشاريع وكانت خاطئة وغير مدروسة، بل مرتجلة ووعد سيادته بأن المشاريع وكل المشاريع لا بد ومن الآن أن تخضع لدراسة معمقة ودقيقة تراعى فيها تقاليد الشعب الجزائري ومقاييس العمران التي تنسجم مع كرامة المواطن وعزة بلاده وعائلته، فشكرا للسيد وزير المالية وهنيئا له وأضم صوتي إلى الأصوات التي أزرتة فيما ذهب إليه من تصور وفهم عميق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى عبيد وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيدي مزغيش فليتنفضل.

السيد بوزيدي مزغيش: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء،

ألا وهما القطاع المصرفي والبنكي وخاصة من طرفكم سيدي الوزير ويمكن أن نشاطركم الرأي حتى ولو أنني أنظر إليه من الخارج بخلاف من يعرف خباياه من الداخل، فالوجه الظاهر كالاكتظاظ في البنوك إن لم أقل تسول أصحاب الحسابات وهنا أقول إن الدافع والمسلم في الهم سواء وخاصة المتقاعدين في الخارج، فأقل خدمة يمكن أن يقدمها القطاع هو غير قادر عليها، فإذا كان كل وزير يلوم هذا القطاع فأين هي الإصلاحات وكم يجب الانتظار؟

القطاع الآخر هو قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وإذا كانت الخوصصة بعيدة الأفق فهل تفكرون في دعم هذا القطاع للنهوض به مع العلم أننا أصبحنا في هذين القطاعين في المرتبة الأخيرة في العالم في رأي بعض الخبراء! وأخيرا الأرقام المقدمة، إن كل ما يقدم اليوم فهو غير صحيح غدا إذا تغير المسؤول - بالطبع - فأين هي الحقيقة سيدي الوزير؟

ولكي نصدق نحن كنواب الشعب ويصدق الشعب نفسه وتزداد الثقة والنزاهة يجب على كل مسؤول يدلي برقم مخالف بالإيجاب أو السلب أن يقدم الحجة الدامغة والبيينة مع العلم أن الأرقام تنطق بنفسها عن نفسها.

سادسا وأخيرا: رفع الأجور، لقد أصبح الموظف اليوم هو الأخير فهل من إجراءات في الأفق؟ وفي الأخير، أرجو سيدي الوزير أن يكون ردكم على التساؤلات - إن كان هناك رد - متسما بالصراحة حتى ولو كانت مرة كالحنظل وقاطعة كالسيف، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيدي مزغيش والكلمة الآن للسيد حميد تميم فليتفضل.

السيد حميد تميم: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

تفتح مناصب شغل جديدة منذ ثلاث سنوات مما جعل أصحاب القرار يلجأون إلى طرق ترقية لحل إشكالية الفراغ المفروض عليها والحل الوحيد الذي يعمل به هو نظام الاختصاص، بمعنى آخر بدل ثلاث معلمين نجد اثنين، فالتربية متهممة بالتقصير وأضافوا لها الوسيلة القاضية.

القطاع الآخر هو التعليم العالي، وهو الآخر يعاني من المناصب النوعية كأستاذ مساعد، أستاذ مكلف بالدروس وأستاذ محاضر، مع العلم أن الطريقة المتبعة هي العمل بالساعات الإضافية وهنا يصبح طالب أمس أستاذ اليوم، أي المهندس يدرس لمهندس وهكذا..

القطاع الثالث هو قطاع الصحة وهو الآخر يعاني من نقص ذوي الاختصاص.

أما المحور الثالث فيخص تطوير الفلاحة في الجنوب وهنا أقصد ثروة النخيل، فإذا كان من الطبيعي والمنطقي والثابت والمؤكد والمحقق أن كل مناطق الجنوب وخاصة الواحات هي المكان الطبيعي لثروة النخيل، والمؤكد أيضا أنها تدر أموالا بالعملة الصعبة وأنها تشغل يدا عاملة هامة، فاهتمام الدولة بها هو الأضعف مقارنة بالحبوب وغيرها، ومن العجيب أن الاهتمام بالزراعات الخاصة بالحبوب في الصحراء طغى على ثروة النخيل وهنا أذكر بعض الانشغالات في هذا الميدان.

إنه يجب إنجاز محيطات كبيرة جديدة بشتى الطرق ومدتها بكافة الوسائل، من ماء وكهرباء وطرق وذلك لأن نخلة اليوم لا تعطي مردودها إلا بعد خمس أو عشر سنوات حسب الاهتمام.

ثانيا وفي هذا السياق نجد صيانة غابات النخيل المتضررة إما من صعود المياه وإما من الأعشاب الضارة وغيرهما من الآفات الأخرى.

ثالثا: استعمال أساليب جديدة في طرق السقي، التشتيل وحتى في وفرة الإنتاج.

رابعا: تخفيض الضرائب على المواد المستعملة كأسمدة ومبيدات الأعشاب.

الجانب الآخر هو الخوصصة. سيدي الوزير، لقد انصبت انتقادات لاذعة على قطاعين حساسين

هو اليوم في حالة مالية مؤسفة وصعبة للغاية وهذا منذ سنوات.

فالغلاف المالي الذي منحتة حكومة السيد أحمد أويحي في سنة 1998 كان بمثابة جرعة أوكسجين سمحت للمركب بتحسين وضعيته مؤقتا واليوم على السلطات العمومية اتخاذ الاجراءات اللازمة لإخراجه من الأزمة التي يمر بها وهذا في الصالح العام (Avant qu'il ne soit trop tard, il faut des mesures radicales et urgentes pour essayer de désamorcer cette crise, Monsieur le Ministre).

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد أحمد مراني... هو غائب؟ إذن الكلمة للسيد بوزيد لزهاري فليفضل.

السيد بوزيد لزهاري: شكرا لسيادة الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، زميلاتي وزملائي المحترمون، السيدات والسادة الحضور الكريم. أقدم في البداية كامل تقديري للجنة المختصة على عملها الجيد وأنوه خصوصا بتذكيرها للحكومة بالتوصيات التي ما فتأ مجلس الأمة يقدمها كلما طرحت عليه قوانين المالية وهذا منذ نشأته، فالمجلس كان دائما في تحسس دائم لانشغالات المواطنين ولمشاغل ومشاكل الوحدات الاقليمية المكونة للبلاد وهي البلدية والولاية، وبالتالي فتوصياته - أي توصيات مجلس الأمة - في نهاية الأمر ماهي إلا تعبير عن تلك الانشغالات وتلك المشاغل، بعدها اسمحوا لي سيادة وزير المالية أن أطرح مجموعة من الاستفسارات لها علاقة مباشرة بقانون المالية التكميلي المعروض للمناقشة، أولها على الأقل علاقة بقطاعكم الحساس. أولا: لقد أكدتم في عرضكم أمس للنص أن الحكومة ترى بأن النظام التربوي والصحي يتطلبان دعما متواصلا في السنوات القادمة وقد التزمت هنا أمام المجلس بأن هذا الدعم الذي قرر في هذه الميزانية والمقدر بحوالي 5 ملايين دينار ماهو إلا

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا أشكر اللجنة المختصة على التقرير القيم الذي أعدته وبينت فيه بكل وضوح جميع الجوانب المتعلقة بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، كما أشكر كل الإخوة الزملاء والزميلات الذين تدخلوا قبلي وتطرقوا إلى عدة نقاط أو عدة مواضيع كانت تشغل بالي ولا سبيل لتكرارها.

فيما يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، لدي ملاحظة وعلى الأصح سؤال - سيدي الوزير - فيما يخص المادة 12 المتعلقة بحساب التخصيص الخاص والمتمثل في حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي، في هذا الإطار نجد أن الجماعات المحلية مقصية ولم تستشر مطلقا.

إن إستشارة هذه الأخيرة تمكّن من تفادي العديد من الأخطاء وكمثال على ذلك، لو استشير المنتخبون المحليون في بناء السكن الاجتماعي لكنّا تفادينا اليوم خطأ بناء سكن (F1 و F2) التي أنجزت وهي الآن محل رفض من قبل جميع لجان التوزيع على مستوى البلديات.

وفيما يخص الاستثمار، من الضروري جدا - أقول من الضروري جدا - أن يكون هناك توازن جهوي في توزيع المشاريع عبر التراب الوطني.

أمّا الانشغالات المحلية، فنظرا للعدد الهائل من المشاكل المطروحة أكتفي بطرح اثنين منها. الأول يهتم متقاعدي التربية الوطنية (مدراء، أساتذة وموظفين) الذين يسكنون سكنات وظيفية، والمفروض عليهم إخلاؤها عند التقاعد، هنا نجد أن قرار الإخلاء غير عادل تجاه هذه الفئة التي كرست حياتها من أجل تكوين الأجيال والوطن، وتوجد في عنابة اليوم حوالي 53 حالة من هذا النوع.

المشكل الثاني والأخير، يهم مركب الحديد والصلب «الحجار» إلى متى - سيدي الوزير - نغض الطرف عن التدهور المستمر لهذا الإنجاز العملاق الذي كان يمثل في يوم ما مفخرة الجزائر؟ المركب

الاقتصادية كما يعرف الجميع وكما تعلمون سيادة الوزير هناك لجنة وطنية مكلفة بهذا الملف فهل لنا أن نعرف مدى تقدم العمل، وإلى أين الاتجاه؟ وهل أنتم راضون عما تم من عمل داخل هذه اللجنة؟ وفي نفس الإطار نعرف أنه منذ سنة 1990 تقرر تخفيض الضرائب على أرباح الشركات من 38 إلى 30% وحتى إلى 18% في حالة إعادة استثمار الأرباح، فما هو أثر هذه السياسة سيادة الوزير في الميدان على مستوى التحصيل وعلى مستوى دعم الاستثمار؟ كما أن القانون أعفى من الضرائب ولفترة خمس سنوات الأرباح الناتجة عن التعامل في السندات، فهل شجع هذا الإجراء - وفي الميدان - سوق السندات، وماهي العوائق؟

رابعا: حول سوق القروض الخاصة بالسكن، لقد تم إنشاء مؤسسات وحددت أنماط جديدة للقروض الموجهة للسكن، لكن ورغم ذلك فالأثر في الميدان غير ملموس، ولم يرق إلى متطلبات المرحلة، فما هو تقييمكم للوضع؟ وهل هناك إجراءات جديدة في الأفق تمكن فئات واسعة من المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط من الاستفادة من القروض وبالتالي الحصول على مسكن؟

خامسا: التصدير خارج المحروقات، لقد وضعت الحكومة ومنذ عام 1996 نظام تأمينات و ضمانات للصادرات خارج المحروقات، كما أن كل القيود الخاصة بالتصدير ألغيت تقريبا فما عدا الماشية والآثار وشتل النخيل فكل شيء يمكن تصديره، ومع ذلك لم ترق الصادرات خارج المحروقات إلى المستوى المطلوب، ماهي العوائق في رأيكم سيادة الوزير وما تنوون عمله في هذا الإطار من أجل تنويع التصدير خارج المحروقات؟

سادسا: الجمارك، يؤكد تقرير كتابة الدولة الأمريكية دائما سيادة الرئيس، أن إدارة الجمارك الجزائرية سهلت كثيرا من إجراءات الاستيراد، فهناك اعتراف بهذا، لكنها تلاحظ في نفس الوقت أن العملية رغم ذلك ماتزال مستهلكة للوقت كما أنها مصدر للعديد من التظلمات والشكاوي، فهل هناك - تصور جديد

دعم أولي ضمن سلسلة من التدعيمات الآتية، فهذا شيء بطبيعة الحال نثني عليه وندعمه خصوصا وأن النظام التربوي والصحي الناجحين هما أساس نجاح أي نظام اقتصادي فعال ومنافس.

سؤال سيادة الوزير، هو هل نفهم من التزام الحكومة هذا أن هذه الأخيرة عازمة على الذهاب إلى العمق من حيث توفير الوسائل الضرورية لتعليم جيد وفي المستوى، ومن أهم تلك الوسائل إعادة النظر في منظومة الأجور الخاصة بالمعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار التعليمية، لأنه ومهما كانت السياسات المتبعة في قطاع التربية والتعليم يبقى الاهتمام والتكفل بالمربي هو المحور وهو الجوهر، فالحوافز هي التي تجلب خيرة العناصر لهذا القطاع أو تصرفهم عنه.

بالنسبة لقطاع البنوك سيادة الوزير، لقد جاء في التقرير السنوي لكتابة الدولة الأمريكية حول السياسة الاقتصادية والتجارية للجزائر والمعد في مارس 2000، مايلي وبالضبط: «إن عدم وجود قطاع خدمات مالية عصرية يقلص من نمو القطاع الخاص كما أنه يشكل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية» فهذا رأي أحد شركائنا المهمين.

وعليه فإصلاح القطاع المصرفي هو من أهم رهانات نجاح الإصلاحات الاقتصادية والتي شرع فيها منذ مدة، وأنتم سيادة الوزير أكدتم بالأمس بأن إعطاء قاعدة قانونية لتطهير البنوك هو من أولويات البرنامج المالي والاقتصادي للحكومة كما لا حظتم أن البرلمان يجب أن يوافق على هذا التطهير وبموجب قانون لأن العملية استهلكت فيها الكثير من الملايير ومازالت، فأولا نثني على هذا الاتجاه في المعالجة وثانيا نتساءل هل شرعت مصالح وزارتك في إعداد مشروع هذا القانون وهل مسألة الخصخصة مطروحة كاختيار في الميدان البنكي؟ وسؤال آخر، ماهو تقييمكم سيادة الوزير لأداء البنوك الخاصة التي شرعت في العمل منذ 1998 خصوصا في مجال دعم الاستثمار؟

ثالثا: الجباية، إن إصلاح المنظومة الجبائية هو من العناصر المهمة للجيل الثاني للإصلاحات

مشاكل بلادنا معروفة والأشخاص الذين تسببوا في مشاكلها معروفون أيضا، مشاكل البلاد تتمثل في مشاكل البلاد (les barons de l'import-import) (c'est un problème de système, c'est comme au foot-ball, moi je suis un sportif et je raisonne comme un sportif) ألعب 3-3-4 وأخسر في الداخل والخارج.

(donc c'est un système qui n'est pas!! je dois changer de système).

مشكل الاستثمارات، لدي زميل أراد أن يستثمر في مدينة قسنطينة، أخذ قروضا وقام بعملية الاستثمار بحيث فتح مصنعا صغيرا للنسيج، حدث هذا بداية السنة الدراسية الماضية، حيث قام بتشغيل العمال وأحضر الآلات اللازمة للعمل وشرع في تنفيذ مشروعه، حيث صنَّع 60 ألف مئزر للسنة الماضية (60 mille tabliers pour la rentrée scolaire)

لماذا أعطيت هذا المثال؟ بعد قليل أوضح سبب هذا، ففي بداية السنة الدراسية أحضروا حاويات مآزر من تركيا ووضعوها في قسنطينة والتمن الخاص بالمآزر التي يصنعها هذا المستثمر الوطني، كان يقدر بـ 600 دج في حين أنهم باعوا تلك المآزر المستوردة من تركيا بـ 400 دج أمام محله!! فكان مرغما على الغلق، وحتى العقد الدولي المبرم في سنة 1994 كان مشروطا بدخول أموال أجنبية (l'apport des capitaux étrangers) فمادام هذا (Le Système) و (Le code des investissements) il n'y a pas d'assainissement des banques, on ne peut pas..)

المشكل الخاص «بفاتيا» (Fatia) لمدينة تيارت (les Italiens ne peuvent pas venir investir tant qu'il y'a l'importation de véhicules, je l'ai dit, je l'ai souligné, des véhicules ZH, des véhicules polluants de moins de 3 ans).

إن قانون المالية الماضي لسنة 1999، مدد فترة الإستيراد (c'est un problème de choix, ou on doit importer des véhicules, ou on doit construire des véhicules, c'est un choix, c'est une option) وأغتنم فرصة تواجد السيد المدير العام للجمارك وأطرح سؤالا

لإجراءات تقضي على هذه النقائص خصوصا وأنا نستعد للدخول في منظمة التجارة العالمية؟
سابعاً وأخيراً حول تشجيع الكراء وخلق سوق كرائي - إن صح التعبير - لقد أسفر إحصاء 1998 سيادة الوزير في الكشف عن حوالي 900 ألف وحدة سكنية غير مسكونة، أي شاغرة، وهذا العدد يمثل الوحدات السكنية الموجودة في الجزائر، فهذه ثروة طائلة موجودة مع العلم أن الحاجة إلى السكن تقدر بمليون ونصف مليون وحدة سكنية. فهل عكفت الحكومة على إيجاد صيغ للاستفادة من هذه السكنات وإدخالها إلى سوق الكراء؟ وهذا في إطار احترام حق الملكية المضمون دستوريا كالإعفاء الضريبي لسنوات معدودة مثلا، خصوصا وأن القانون الآن يحمي المؤجر؟ تلکم هي التساؤلات التي أردت طرحها، شكرا سيادة الوزير.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد جمال الدين بلحاج فليتفضل.

السيد جمال الدين بلحاج: شكرا سيدي الرئيس. السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر. أردت في تدخلتي هذا أن أذكر بـرجل عظيم، وفي نفس الوقت أترحم عليه وهو الرئيس الراحل محمد بوضياف، عندما جاء وزار المنطقة الصناعية لمدينة أرزيو، قدمت له إطارات سوناطراك الشروحات الخاصة بمركبات أرزيو، وكان مما قالوا له: «سيدي الرئيس، إننا نملك تقريبا نفس المركبات في مدينة سكيكدة» فتكلم رحمه الله وقال كلمة بقيت في أذهاننا: «عندنا بلد قادر على إعالة مائة مليون جزائري» رحمة الله، قمنا بغلق 1200 مؤسسة منها مؤسسات (je peux étayer mes argumentations florissantes avec des bilans financiers positifs) وقمنا بطرد الآلاف من العمال (Nous avons sacrifié des centaines de familles au nom d'une Sacro-Sainte économie de marché qu'elle n'est en fait actuellement qu'une économie de bazar, je vais aller droit au but)

معك مازالت هذه البلدية تحمل - أعزك الله - قمامة المدينة بحيوان! فهذه بلدية بـ 50 ألف نسمة لا تتوفر على شاحنة لحمل القمامات، وفي نفس الوقت نحن نتحدث عن مديونية هذه البلدية (et je vais en venir; parce que nous avons plaidé, Monsieur le Ministre, pour une solidarité fiscale).

وأشرح ذلك، ففي ولاية تيارت نجد بلديات تمر بها أنابيب سوناطراك وهناك بلديات أخرى لا تمر بها هذه الأنابيب، أي أنه مشكل خاص بـ (les fiscalités) حيث نرى بلدية لا بأس بها وبالقرب منها بلدية أخرى لا تتوفر على أي مدخول - أي لا يوجد بها أدنى مدخول - وهما تقريبا بلديتان قريبتان من بعضهما البعض.

هناك بلديات في شمال الولاية تعد فقيرة جدا في حين أن البلديات التي تمر بها أنابيب سوناطراك لا بأس بها!! إذن لا بد من مراجعة هذا الأمر، ولا بد أن نحدث طريقة حتى يكون هناك تضامن ضريبي وتوزيع عادل بشأن الرسوم، وأستطيع أن أعطي لك أمثلة - سيدي الرئيس - بشأن الطرقات، يمكنك أن تذهب وتزور المنطقة بنفسك، فهناك من ينجز الطرقات ويعيد إنجازها ويعيد إنجازها مرة أخرى، في الوقت الذي نجد فيه آخرين لا تتوفر بحوزتهم وفي بلديتهم حتى وسيلة بسيطة لنقل التلاميذ الذين يقطعون مسافة تقدر بـ 17 كلم للوصول إلى المدرسة.

تخيلوا بأن التلاميذ تدرسوا في السنة الدراسية الماضية «بواد ليلي» فوق (le parpaing) لعدم وجود الطاومات!! وعليه يجب (Il est temps de revoir cette formule de fiscalité; il faudrait qu'il y est une solidarité fiscale) ليكون ثمة توزيع عادل بين البلديات، أضيف وأقول بأنه من الضروري إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية في أقرب وقت .

أتم حديثي سيدي الوزير، وأحيي عمال سوناطراك من هذا المنبر على كل الجهود التي بذلت منذ سنة 1971، (c'est une entreprise qui a été hissée au dixième rang mondial, grâce aux efforts et aux sacrifices de ses travailleurs).

- خاصة أن الناس كثيرة الكلام - عن قضية الحاويات وقضية (les frontières passaires, c'est le fameux problème de scanner, Monsieur le Ministre, qu'est ce qu'on attend pour avoir des moyens technologiques, avoir des scanners) في موانئنا ومطاراتنا وحدودنا (de manière à mettre fin à cette hémorragie qui tue l'économie algérienne et l'investissement).

السياسة الطاقوية، عندما أتحدث عن الديون الجزائرية، أقول بأن كل الدول لها ديون حتى الدول المتقدمة لها ديون، إنجلترا لها ديون، أمريكا كذلك، دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لديها ديون، إذن فالمديونية الجزائرية ماهي إلا عرض (ce n'est qu'un symptôme de problème de structuration).

النقطة الأخرى، التي تحدث عنها سيادة الوزير في تدخله أمام الغرفة الأولى وقد تابعت تدخله بانتباه خاص، هي قضية الأرقام والإحصائيات، فأنا أؤيد سيادة الوزير ولو أنه أحدث (une levée de boucliers) ولكن هذه هي الحقيقة، ونحن كنا من الأشخاص الذين طالبوا في قانون المالية لسنة 1999 بأن تكون هناك هيئة رسمية غير حكومية مختصة بقضية الإحصائيات والأرقام، فنحن نعلم جميعا بأنه، Monsieur le Ministre (c'est le même staff Vous avez à peu près le même staff qui travaille avec vous) فأنا لم أفهم كيف تتغير الأرقام من حكومة لأخرى، فأنا لم أفهم وأتمنى أن ترد على استفساري هذا، وخاصة عندما أنظر في تقارير (CNES) وتقارير الحكومة، أرى أن هناك تناقضا كبيرا في الأرقام، وعليه طالبا رسميا بوجود هيئة رسمية غير حكومية للتكفل بالاحصائيات وبالمناسبة أحيي مبادرة السيد الوزير التي ذكرها في الغرفة الأولى والمتعلقة بالتقرير السنوي الخاص بـ (le Gouverneur de la Banque d'Algérie, c'est un courage politique, c'est une initiative que je salue au passage).

مديونية البلديات وهنا اسمح لي سيدي الوزير بأن أتحدث عن بعض بلديات ولاية تيارت، فلدينا بلدية تسمى «فرندة» بولاية تيارت تحتوي على 50 ألف نسمة ولحد الآن سيدي الوزير وأنا أتحدث

صرخة مواطن ولاية المدينة، ذلك المواطن الصامد الذي يحب الجزائر حتى النخاع، ذلك المواطن الذي عانى الأمرين، عانى من ويلات الإرهاب وما تركه من آثار مدمرة نفسيا وماديا، وهو اليوم يعاني من ويلات الفقر والحرمان، هذه الوضعية المزرية أرغم عليها من جراء التدمير والتخريب والتقتيل، وقد كانت مواقف الوطنيين من مختلف شرائح المجتمع وفي مقدمتهم مؤسسات الدولة سواء العسكرية أو المدنية بالمرصاد لهذه الوحشية، فرحمة لكل شهداء الواجب وتحية لكل المخلصين وأحسن رحمة هي التكفل بضحايا الإرهاب.

تعيش ولاية المدينة اليوم استقرار وتحسن وضعيتها بكثير، غير أن النزوح الريفي الرهيب آنذاك سبب الكثير من المشاكل وصعوبة المعيشة والحياة، ولضمان استقرار سكانها - حيث عاد أغلب النازحين إلى قراهم ومداشرهم في السنوات الأخيرة - يجب توفير المتطلبات الضرورية وأقول الضرورية فقط من فك العزلة والسكن والمياه الصالحة للشرب وتعميم الكهرباء والمرافق الاجتماعية الأخرى كالصحة والتعليم وهي كلها عوامل تساعد المواطن على الاستقرار والعيش الكريم وقد عاد هؤلاء المواطنون إلى مورد رزقهم الأصلي وهو الفلاحة، هذه الفلاحة التي تعرضت إلى ظاهرة الجفاف التي قضت على آمال الفلاحين عامة وسكان الريف خاصة وليست لديهم إمكانيات لمجابهة هذه الظاهرة الخطيرة.

معالي الوزير، إن هذه الوضعية الصعبة فوق طاقة المسؤولين المحليين الذين بذلوا وبذلوا جهودا معتبرة سواء على مستوى الولاية أو البلديات، ومعلوم سيادة الوزير أن ولاية المدينة ودوائرها التسع عشرة وبلدياتها الأربع والستين ومساحتها الشاسعة وما عاشته خلال المأساة الوطنية يجعلها من الولايات المتضررة أكثر والتي تتطلب منكم سيادة الوزير لفتة كريمة إذا لم أقل برنامجا خاصا ولست مبالغا، فالدواء لديكم والشفاء من عند الله. أكتفي بهذا ولا أذكر بمطالبنا السابقة في مختلف الدورات كمسح ديون البلدية

Monsieur le Ministre, se sont les pétroliers les moins payés au monde, et ça vous le saviez).

وأتم تدخلني فيما يخص الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد. (je le dis à partir de cette tribune, et je le souligne ne touchez pas aux acquis des travailleurs, ne touchez pas aux acquis des travailleurs).

الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد من مكتسبات العمال، جاء عن طريق اشتراك العمال، والدولة التي أخذت من هذا الصندوق يجب أن تعيد له ما أخذته منه وكما تفضل وذكر الأخ حالة هذه الصناديق حاليا فإننا لا نجد إلا مشتركيْن ونصف المشترك لمتقاعد واحد فيجب أن نعيد لصندوق التقاعد مستحقاته وشكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد جلول بن نعيجة فليتفضل.

السيد جلول بن نعيجة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. السيد رئيس المجلس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، السيدات والسادة أعضاء المجلس، الزملاء الأفاضل، السيدات والسادة الحضور.

أوجه في البداية تشكراتي لكل من ساهم في إعداد هذا القانون، خاصة اللجنة المحترمة التي ألتمت بجميع الانشغالات أو جلها إن لم نقل كلها والتي كنا نود طرحها، كما أشكر معالي الوزير على تدخله وعرضه المنهجي المركز، وإن مناقشة هذا القانون تعطينا فرصة لتسليط الضوء على حالة المواطن وما هي انشغالاته.

سيادة الرئيس، تفاديا للتكرار أركز فقط على جانب واحد وهو أن نجاح سياسة الوثام المدني والتحسين الكبير في الوضع الأمني سيكتمل تماما إذا رافقه التحسن في الأوضاع المعيشية، واسمحوا لي معالي الوزير أن أنقل إلى معاليكم السامية

البلديات تعتمد على تدخل الدولة؟ لا بد من التفكير في إجراء أو إجراءات لخلق موارد مالية ذاتية للبلديات!

إن الولايات التي دمرها الإرهاب عانى وما يزال يعاني من آثارها المواطن خاصة سكان الريف الذين أجبروا على مغادرة مساكنهم وأراضيهم وأتلفت ممتلكاتهم فلجأوا إلى المدن فسكنوا في المستودعات أو نصبوا بيوتا قصديرية حول المدن، وفقدوا كل شيء والآن وبعد عودة الأمن تدريجيا إلى هذه المناطق فإن محاولة إعادة إعمارها تبقى محاولات يائسة إن لم يكن هناك دعم مالي لهؤلاء المواطنين أو على الأقل قروض بدون فائدة لتمكينهم من العودة تدريجيا إلى الحياة الطبيعية.

نقطة ثالثة سيدي الوزير، لقد وعد السيد رئيس الجمهورية الفلاحين بالنظر في ديونهم وقد أعطى السيد رئيس الجمهورية للحكومة السابقة الأمر للتكفل بهذا الموضوع فإلى أين وصل التكفل بهذا الموضوع أي موضوع ديون الفلاحين؟

نتحدث عن الأموال العمومية وكيفية الحفاظ عليها من التهرب الجبائي والجمركي وعن التفكير في خلق موارد مالية في حين أن الأموال العمومية الموجودة بين أيدينا مهملة ومعرضة للتلف، فعلى سبيل المثال الأموال الضخمة التي أنفقت لأجل بناء السكنات الاجتماعية نجد أن هذه الأخيرة غير مستغلة، لا المواطن استفاد منها ولا الخزينة استفادت من الأموال التي تدرها هذه السكنات، بل نلاحظ أن أجزاء كبيرة منها أتلفت ومهما كان الجواب ومهما كانت المبررات فإن مسؤولية الحكومة تبقى قائمة في هذا الموضوع، فما هي الإجراءات المتخذة لتدارك هذا التلف؟ وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد جيلالي زاوي فليتفضل.

السيد جيلالي زاوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله

وتشغيل الشباب والغاز الطبيعي والطرق والسكك الحديدية وسهل بني سليمان ومدينة «بوقزول»، هذا المشروع الذي حظي مؤخرا بزيارة السيد الوزير المحترم المعني ومع الأسف كانت خلاصة تفقده لهذا المشروع تصريحه بأن هذا المشروع «نكتة» فلا أعلم إن كانت الزيارة هي النكتة أم المشروع؟ بدون تعليق.

سيدي الوزير، إن هذه الانشغالات هي في صلب برنامج فخامة رئيس الجمهورية وعلى الجميع العمل على تحقيقه كما هي مبدأ أساسي في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد منصور شيكر السعيد فليتفضل.

السيد منصور شيكر السعيد: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور.

أشكر في البداية اللجنة المختصة على الجهود التي بذلتها لدراسة نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وعلى الأسئلة والاستفسارات التي وجهت للسيد الوزير.

إن مداخلتني تقتصر على بعض المحاور الأساسية فأقول مهما كانت الجهود التي تبذلها الحكومة، فهي تبقى محدودة وغير كافية دون تفعيل دور البلديات التي هي الخلية الأساسية وعليه فإن تخصيص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لمبلغ مالي للتكفل بجزء من ديون البلديات خطوة إيجابية تستحق التشجيع، إلا أنها تبقى غير كافية وغير فعالة خاصة بالنسبة للبلديات التي ليست لها موارد مالية وعلى هذا الخصوص هل فكرت أو تفكر الحكومة في إجراء أو إجراءات معينة لخلق موارد مالية أو على الأقل كيف تنظر الحكومة إلى المستقبل المالي لهذه البلديات؟ فإلى متى وهذه

حتمي لأن الماء هو عنصر الحياة ولذلك فإنني أطلب أن يخصص نصيب من الاعتمادات لمساعدة القطاع الفلاحي والتخفيف من معاناة الفلاحين، إلى جانب ترقية قطاع المياه وهذا هو العنصر الأساسي. أما عن الديون المتعلقة بالبلديات فمن نافذة القول التأكيد على أن معظم بلدياتنا تترزخ تحت وطأة ديون تعيق تطورها وتحد من فعاليتها ونشاطها بصفقتها الخلية القاعدية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولعل معاناة جل المواطنين ناجمة عن فقر أغلب بلدياتنا سيما تلك النائية فلا إنجازا سكنيا ولا شق طرقات ولا بناء مدارس ولا مراكز استشفائية أو ثقافية يتم بدون موارد مالية، ولكون مشروع الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية مشروعا طموحا فإنه يرجى تخصيص اعتمادات مالية لمسح شامل لديون البلديات فهناك بلديات مدينة لأناس اشتغلوا لديها وهم اليوم يطالبونها بمستحققاتهم منذ التسعينيات لكن رؤساء البلديات يستعينون بالهروب من هذه المطالب تاركين مكاتبهم، ومثل هذه الإجراءات سوف تعطي دفعا للتنمية المحلية وترفع الغبن والضيم عن الفئات الأكثر حرمانا لكون مجالس البلديات الحالية ليس لها أي دخل أو ذنب في الديون الموروثة، علما بأن هناك العديد من البلديات التي يعبرها أنبوب الغاز في ولاية معسكر فمنها من تحصلت على مستحقات العبور كما كان يقول السيد جمال الدين بلحاج، ومنها من لم تحصل على هذا الحق - رغم أن بعض الأنابيب تمر بأرضها ولكنها صغيرة الحجم - ومن هذه البلديات نجد سيدي الوزير بلدية غريس، بلدية عوف، بلدية البنيان، بلدية فروحة، بلدية واد التاغية، بلدية البرج، بلدية تيغنيف، بلدية زهانة، بلدية معسكر بالذات وبلدية عين فارس، ولا أطيل الكلام لأن زملائي سبقوني في الحديث عن جميع الميادين، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة للسيدة مريم بلميهوب زرداني فلتفضل.

وأصحابه أجمعين. سيدي رئيس المجلس، السادة الوزراء الأفاضل، زملائي زميلاتي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لي ملاحظات واقتراحات حول قانون المالية التكميلي أقدمها فيما يلي:

أولا: فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي والري، إن الوضع المأساوي الذي يتخبط فيه هذا القطاع من جراء شح الأمطار، والجفاف الذي يخيم على الجزائر منذ أكثر من 20 سنة وخاصة السنتين القاتلتين، السنة الماضية والسنة الحالية، ولهذا نرجو من السيد الوزير إن كان ممكنا أن يقدم مشروعا استعجاليا لهذا القطاع، فندرة الموارد المائية تتطلب من الجميع إيلاء هذا القطاع اهتماما وعناية بارزة ولا سيما في ولاية معسكر، وأرقام كمية تساقط الأمطار تشهد على ذلك، أي سهل غريس وسهل معسكر وسهل هبرة والمحمدية سيف، خاصة وأنها في حالة يرثى لها، حتى لا أقول شيئا آخر فمنهم من أصبح يتسول وأسمحو لي بهذه العبارة! فنحن قد تعودنا أيها السادة والسيدات أن نضع حساباتنا وفق ميزانية الدولة والمتوقفة على موارد البترول وكأنه أمر محتوم، والكل يعلم أن الجزائر كانت يوما حية قائمة معتمدة على نفسها قبل اكتشاف البترول، يوم كانت صادرات الحوامض تفوق مئات الآلاف من الأطنان في منطقة المحمدية وحدها، ومداخيل الكروم والزيتون والخضر والفواكه التي كان يزخر بها سهل غريس، وأنا أتكلم عن ولاية معسكر لأنني على علم بما يوجد بها، وأتساءل عن مشروع تشجير جبال بني شقران الذي هو بمثابة رئة منطقة غرب الجزائر فيما يخص الأكسجين، زد إليه مداخيل المواشي والحلفاء، فكل هذه الأمور التي ذكرتها كان يصدر منها بالعملة الصعبة وبالملايير، وهذا ما افتقدناه بسبب تهميش الفلاحة مادامت الآبار تدر البترول والغاز.

فالفلاحة قطاع استراتيجي في أي تنمية ننشدها لتطوير البلاد ورفع المستوى المعيشي للمواطن والتقليص من البطالة كما أن العناية بالمياه مطلب

الانتخابية، وأثناء تقديمكم - أمام المجلس الشعبي الوطني وأمام مجلس الأمة - لبرنامج الحكومة، لأننا جميعا نعرف أن هذا البترول الذي أسسنا عليه اقتصادنا له نهاية، وهذا الأمر ذكر في عدة خطابات لرئيس الجمهورية، وكانت أولوية الأولويات هي سياسة المياه وكلفت وزارة خاصة، شغلها الشاغل المياه، وحقيقة أن المياه مرتبطة مباشرة بالسياسة الفلاحية لأننا وكما نعرف أن الجزائر تستورد 50% من الإنتاج العالمي للقمح الصلب! إذن تعد هذه التبعية الغذائية الكلية والأمن الغذائي أولوية الأولويات للجزائر فماذا فعلت هذه الحكومة؟ وما هو القسط الذي يذهب لسياسة المياه وسياسة الفلاحة في هذا القانون؟ أي قانون المالية التكميلي الذي قدر مبلغه - حسب ما أخبرنا به البارحة عندما قدمت لنا الأرقام - ب 165 مليار دج، قيمة الإيرادات الجديدة في هذه الميزانية الجديدة، أنا أطلب وبدون هوادة وأقول إن الجزائر بلد كانت ثروته مؤمنة بالفلاحة وسياسة المياه، لأننا إن لم نأخذ بعين الاعتبار وفورا سياسة المياه لن نوفر لأنفسنا أمنا غذائيا وسيأتي علينا وقت تصبح فيه الآبار الباطنية في الجزائر خالية من البترول والغاز وخالية من المياه وسيأتي علينا وقت أيضا نستورد فيه حتى البترول والغاز والماء معا لمعيشتنا وشربنا!! إذن هذه الأمور هي أولوية الأولويات وقد جاءت في برنامج رئيس الجمهورية ونحن كبرلمانيين نطلب تطبيق هذه الأولوية الخاصة بهذا الأمر. أرحب بالصندوق الذي تقولون إن كل مازاد من سعر برميل البترول عن السعر المرجعي المحدد في هذا القانون - وهو 19 دولارا - يدخله، وقد قلت للسيد وزير المالية إن عدة صناديق كانت تحتوي على أموال وفي غياب الشفافية أفلتت من رقابة البرلمان فأرحب بهذا الصندوق لأنه وفي قانون المالية السابق وقبل إنشاء هذه الحكومة كنت قد طلبت إنشاء هذا الصندوق وضبط برنامج يساعد على كيفية ملئه بجزء من عائدات البترول والباقي نتركه لوقت الشدة، لأنه - في بلادنا - لو واصلنا على نهج سياسة تسيير كل الموارد والثروات الطبيعية

السيدة مريم بلميهوب زرداني: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، سيدي وزير المالية، سيدي الوزير المنتدب للخزينة الذي كان زميلي في الحكومة سابقا، سيدي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والذي كان برلماننا مثلنا قبل 6 أشهر، إخواني أخواتي، بناتي وابني الذين ما يزالون هنا في المكان المخصص لرجال الصحافة، تدخلني هذا سيكون صعبا بعد كل الأشياء التي سمعناها والتي تعلمنا منها الكثير، لأننا نحن القاطنين في الجزائر العاصمة لا نعرف كل ما يجري عبر الوطن من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وهذا الحوار هو فرصة لنا سواء كان متعلقا ببرنامج الحكومة أو متعلقا بقانون المالية لنتعرف أكثر ولنتبادل الآراء والتجارب وسيكون أيضا فرصة لنا لنتعرف أكثر عما يجري في الجزائر، وماذا يحدث في 1544 بلدية عبر الوطن، كل واحدة بخصوصياتها أو أولوياتها ونعرف كذلك صعوبة المسؤولية الخاصة بالحكومة التي تشرف على تسيير هذه الميزانية الجزائرية في بلد واسعة مساحته ويملك سبعة حدود، وطول شواطئه 1200 كلم ومر ب 10 سنوات من الإرهاب - الأمر الذي لن ننساه أبدا - وبما أننا قد مررنا بمسؤوليات في أوقات صعبة فإننا سنكون في مواقفنا أكثر تسامحا في تفهم الوضعية الصعبة، لكن هذا لا يعني أننا سنتخلى عن حقنا في قول كلمتنا وذلك لإيجاد الحلول وإعانة هذه الحكومة في حل مشاكل الجزائر، لأن هذه الجزائر جزائرنا جميعا من أول الأجداد لآخر الأحفاد، وكلمة الحق نقولها بكل حرية وبكل نزاهة وبكل شجاعة.

سمعتكم سيدي وزير المالية في بداية تدخلكم وأنتم تقولون بأن هذا النص الذي تقدمتم به أمام المجلس الشعبي الوطني واليوم أمام مجلس الأمة يعتبر النص الأول المطبق من بين نصوص برنامج هذه الحكومة والتي تأسست في بداية سنة 2000م، فأهلا وسهلا ومرحبا بهذا البرنامج، لكن أنا أقول إنه في هذا البرنامج لا يوجد احترام للأولويات التي جاءت في برنامج رئيس الجمهورية أثناء الحملة

نخرج من هذه الأزمة كدولة إلا إذا شمر كل مواطن ينتمي إليها على ساعديه للمساعدة، علينا واجبات تجاه من صمد ضد الإرهاب، فأنا أرى أن أولوية الأولويات بالنسبة لهذه الأموال أن توجه لضحايا الإرهاب وإعمار الأماكن التي نزع عنها أهلها، وكذا توفير الأمن لهم، وبذلك ستخفف الأعباء عن المدن الجزائرية...

السيد الرئيس: إنتهى الوقت المخصص لتدخلك..

السيدة مريم بلميهوب زرداني: لم أنه بعد سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: أضيف لك دقيقة واحدة فقط.

السيدة مريم بلميهوب زرداني: شكرا سيدي الرئيس.

(Monsieur le Ministre des finances, il y'a des gens qui sont devenus des milliardaires, des milliardaires qui ne payent pas un sou d'impôts, les impôts c'est nous qui les payons, c'est les gens de la fonction publique, c'est les ouvriers qui travaillent dans les usines, c'est les petits fellahs qui payent. Il y'a une fortune colossale qui nous eclabousse et ils ne payent pas un sou d'impôts, alors à vos computers et de faire la liste des gens qui ont des signes extérieurs de richesse extraordinaire et c'est là où il faut chercher les ressources et remplir les caisses de l'Etat et je dirai encore une chose, c'est que le gouvernement seul vous ne réussirez pas. Nous parlementaires par notre voix, par notre enthousiasme on réussira pas, le syndicat tout seul ne réussira pas, le patronat privé qui lui est patriote ne réussira pas tout seul, mais tous ensemble, vous gouvernement avec la tripartie, patronat, syndicat..)

الخارجية والباطنية الجزائرية بسياسة التقشف لما وصلنا إلى المدونية الحالية، ويجب أن تعرفوا بأن الحصار الذي ضرب على الجزائر - دون ذكر اسمه وتواجده - كان بسبب الإرهاب ولأن الجزائر لجأت إلى إعادة الجدولة مرتين، والبلاد التي تلجأ إلى إعادة الجدولة في العالم يقولون عنها إنها مفلسة ولن يثقوا فيها مرة أخرى لاستثمار أموالهم فيها! إذن هذا الصندوق الذي أنشئ للأيام الصعبة هو أقل احتياط وجب أن تأخذه الحكومة لكيلا نسقط غدا في فخ إعادة جدولة ثلاثة تغني الأغنياء وتفقر الفقراء، لأننا وكما لاحظنا أن إعادة الجدولة لم تجلب الخير للجزائر، وأنا أرحب بهذه الفكرة لكن أقول (Il doit y avoir une pondération de ce fonds pour les jours difficiles) وأنا أقول إنه مادامت كل المعطيات تشير إلى أن هذا البترول و (l'indexation du gaz sur le pétrole) هو من 22 إلى 28 دولارا، ألا يمكن أن نستعمل القليل من أموال هذا الصندوق في الاستثمار الذي هو استثمار في الميدان الفلاحي والمياه الذي يستوعب أكثر عدد من اليد العاملة؟ وعندما تصبح اليد العاملة أعدادا معتبرة، ستدفع الضرائب ومستحقات التأمين الاجتماعي، ونغدو بضمائر مرتاحة، ونحن نعلم بأنه حتى يكون صندوق التقاعد وفير المال يجب أن يكون هناك اشتراك سبعة عمال مقابل متقاعد واحد، إذن هذا اقتراح سيدي الوزير ويمكنكم أن تستغلوا الفائض عن سعر البترول المحدد سلفا في خلق الثروات، لأننا نبحث عن خلق الثروة من خلال الاستثمار والمستثمرين من البلدان الخارجية والذين لا يريدون المجيء إلى بلادنا، وبما أننا نملك فرصة حيازة هذا المال فيجب أن نعرف ونذكر كيفية استعماله ونخلق بذلك مناصب الشغل في جهات نحسن اختيارها، فمثلا ضحايا الإرهاب الذين قال رئيس الجمهورية بأن هناك مليون شخص متضرر من فترة عشر سنوات من الإرهاب، ألا تصبح أولوية الأولويات في الاهتمام بهؤلاء الأشخاص المنكوبين وإعادة بناء سكناتهم؟ فيجب على الدولة أن تساعد هؤلاء شيئا فشيئا، لكن ولعلمكم أننا لا نستطيع أن

السيد الرئيس: إنتهى وقتك وشكرا. في الحقيقة وبعدها أوقفنا عملية تسجيل أسماء المتدخلين حضر أعضاء آخرون لتسجيل أنفسهم، لكن وجب علينا تطبيق القانون الذي ليس فيه رجعة، حيث كنا قد اتفقنا على غلق قائمة المتدخلين البارحة عند منتصف النهار لذا أعتذر لهذه الجماعة وبالخصوص للسيد حمدادو، لأنه ليس من الممكن إعطاء الكلمة لواحد من الأعضاء وترك الباقي دون أن يتدخلوا.

سنواصل أشغالنا هذا المساء - وبطلب من السيد وزير المالية - على الساعة الخامسة مساء للاستماع لرده على تساؤلات وانشغالات المتدخلين، فحتى ذلك الوقت أشكر الجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة السادسة عشرة.

**محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأربعاء 18 ربيع الأول 1421هـ
الموافق 21 جوان 2000م (مساء)**

السيد ممثل الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بودي - قبل كل شيء - أن أشكركم على التدخلات والأسئلة التي كانت مثمرة بالنسبة لوزير المالية والوفد المرافق له وطبعاً - سيدي الرئيس - من المستحيل أن يكون هناك جواب لكل الأسئلة وبدقة، لأن هذا الجواب يتطلب وقتاً، لقد حاولت جمع الأسئلة والإجابة عنها جزئياً، وكان هذا الجمع بارزاً في خمسة محاور:

- المحور الأول يتعلق بأولويات النمو.
- المحور الثاني يتعلق بتسيير الأموال العمومية.
- المحور الثالث خاص بالتطهير.
- المحور الرابع حول الإصلاحات.
- المحور الخامس والأخير حول التضامن في بلادنا.

سيدي الرئيس، فيما يخص أولويات النمو، أشار بعض المتدخلين إلى هذه الأولويات وأبدوا رأيهم في هذا الميدان، ونعطي كمثال عن ذلك ما تكلم عنه البعض والمتمثل في أولوية الأولويات وهو النمو المحلي وقالوا إنه في الظروف الحالية للجزائر من الضروري أن تأخذ الحكومة هذه الأولوية بعين الاعتبار، وهذا أمر معقول، ففي النص المطروح أمامكم خصصت الحكومة 135 مليار دج للنمو المحلي، هذا المبلغ كان 102 مليار دج في النص الأصلي فأضفنا إليه 35 مليار دج في القانون التكميلي، ولهذا نعتبر أن الحكومة قد أخذت بعين الاعتبار كل هذه الأولويات، لكن في نفس الوقت بقي السؤال مطروحاً فيما يخص نفقات التجهيز في بلادنا إن كيف يمكن أن ترتفع فعالية نفقات هذا التجهيز؟ ولهذا سيدي الرئيس، وددت أن نرجع لرقم بسيط متعلق بحجم نفقات التجهيز في بلادنا

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية، السيد علي براهيتي الوزير المنتدب للميزانية، السيد عبد الوهاب دربال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة عشرة مساءً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

لقد استمعنا كلنا - سيدي الوزير - وإلى غاية نهار أمس إلى كل تدخلات أعضاء مجلسنا حول نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وقد بلغ عددها 36 تدخلاً، وبدون مجاملة أقول بأن التدخلات قد كانت في المستوى المطلوب وعبرت أحسن تعبير عن انشغالات المواطنين وأنا متيقن من أن التساؤلات التي عبر عنها الأعضاء باسم المواطنين ستكون لها أجوبة مقنعة حتى يمكننا المصادقة على هذا النص عن قناعة وليس لمجرد إبداء موقف سياسي، لأن قانون المالية يتطلب منا التحلي بروح المسؤولية، حتى وإن اختلفنا، لكن رغم ذلك - أي بوجود اختلاف - يجب أن نقبل بعض الأشياء فأريد أن تقنعنا بالإجابات كل الإقناع لنصادق على هذا النص في الأيام المقبلة. لقد تابعت تدخلكم في المجلس الشعبي الوطني، حيث كانت البداية صعبة نوعاً ما غير أنهم - نواب المجلس - صفقوا لك في النهاية، لذا فنحن نتمنى أن يصفق لك الأعضاء هنا، فلك الكلمة، تفضل.

ونفقات تجهيز الدولة منذ السبعينات، والسؤال المطروح حاليا هو لماذا لم تؤد نفقات التجهيز هذه في مجال الفلاحة والري إلى نمو فلاحى حقيقي؟ ويبقى هذا السؤال مطروحا، أنا لا أقول إن الفلاحة ليست لها أهمية في بلادنا وإنما أقول إنه من الضروري الإجابة عن هذا السؤال! فلماذا كل هذه الأموال والنفقات التي وجهت للفلاحة والري لم تؤد إلى نمو فلاحى حقيقي؟ طبعا أملك بعضا من الأجوبة على هذا السؤال، والجواب الأولي له هو كالاتي: كلما تكلمنا في بلادنا عن تطور في قطاع معين فإننا نعطي الأولوية للنفقات وليس للتسيير والتنظيم ولهذا ذهبت أموال كبيرة للفلاحة والري، ونأخذ كمثال هذا الأخير - أي الري - فكل المتخصصين في هذا الميدان يقولون إن الجزائر تسيير في طريق الخطأ، ويقولون إن قضية الري في الجزائر ليست بقضية بناء سدود جديدة وإنما هي قضية تسيير، وعدد كبير من الناس قد تكلموا عن هذا الموضوع وقالوا يمكنكم بناء سد أو اثنين أو ثلاثة لكن القضية تبقى قضية تسيير ولهذا وبكل احترام للمتدخلين في هذا الميدان فإن قضية الفلاحة والري وبدون شك لهما أهمية، لكن الأولوية في هذا الميدان تعطى للتنظيم والتسيير قبل أن تعطى للتمويل.

ولهذا وبصفة عامة وفيما يخص أولويات النمو في بلادنا يبدو لي أنه من الضروري إعادة النظر في التوازن ما بين التمويل والتسيير في كل القطاعات وقد قلت إن 26.7% من الناتج الداخلي الخام تذهب للاستثمار والنمو ما يزال عاجزا! ولحد الآن يبدو لي سيدي الرئيس، أننا لم نجب عن هذا السؤال! وبقينا في الطريق التقليدي معتبرين أن قضية النمو هي قضية مال وكل التجارب الأجنبية تعرفنا بأن النمو يحدث بالتوازن ما بين التمويل والتنظيم والتسيير في كل القطاعات.

سيدي الرئيس، فيما يخص تسيير الأموال العمومية وهي النقطة الثانية التي تدخل في جوابي عما طرح فيما يخصها في النقاش العام.

والذي يرتفع إلى 345 مليار دج أي ما يساوي 9.4% من الناتج الداخلي الخام والسؤال المطروح حاليا أمام الاقتصاديين والمتخصصين في الموضوع هو: لماذا هذا الحجم المرتفع جدا لا يؤدي لنمو أكبر مقارنة ببلدان أخرى؟ والسؤال مطروح أيضا وبصفة عامة حول الاستثمار في بلادنا، لأن نسبة الاستثمار في بلادنا تقدر بـ 26.7% من الناتج الداخلي الخام، ومعدل النمو ما يزال ما بين 3% و5% تبعا للأقطار والتقلبات في أسواق النفط، وهذا السؤال - سيدي الرئيس - مهم جدا، فعندما نتكلم عن أولويات النمو الوطني، فلماذا الاستثمار في بلادنا غير فعال؟ (Efficacité faible des investissements) لماذا؟ لحد الآن لا يوجد من يجيبنا عن هذا السؤال الجوهرى فيبدو لي أننا مازلنا نواصل عملية التحليل.

في هذا الإطار المتعلق بالنمو المحلي هناك أعداد كبيرة من التدخلات أشارت لصندوق النمو في الجنوب وهذا الصندوق مهم جدا ويعتبر من أولويات الحكومة، وأسس هذا الصندوق في سنة 1998 ولحد الساعة لم تنطلق عملية التمويل بالسرعة المطلوبة، لماذا؟ لسبب بسيط، لأنه إذا كانت الإدارة هي التي تشرف على الصندوق فإن البيروقراطية تشرف عليه أيضا في نفس الوقت! وقد حاولنا في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000م تغيير أسلوب التسيير في هذا الميدان، فإن بقيت الإدارة تشرف على الصندوق سيظهر بأن تمويل المشاريع يتطلب وقتا وتطبيق المشاريع في الميدان سيتطلب وقتا بدوره، كنا نود أن نتكلم بهذه الصراحة ونتكلم بعد سنتين أو ثلاث في الموضوع. في المحور نفسه تفضل بعض الإخوة والأخوات وتطرقوا إلى الفلاحة قائلين إنها أولوية الأولويات، فبكل صراحة - سيدي الرئيس - هذا التفكير يتطلب شيئا من الحذر وذلك لسببين، السبب الأول - سيدي الرئيس - هو أنه ومنذ السبعينات أخذت الفلاحة حقها وأخذ الري أيضا حقه، الإخوة المتخصصون في نفقات التجهيز موجودون وبكل صراحة نقول إن الفلاحة والري قد أخذوا 25% من

منا إصلاحا عميقا، وقد تكلمت الحكومة عن هذا الإصلاح في البرنامج ووزارة المالية ستقوم طبعا بواجبها في هذا الميدان، وكمثال سبق وأن قلت إن هناك خطأ في التقدير وهذا الأخير في حد ذاته يظهر لنا النظام ضعيفا.

المبدأ الثالث هو مبدأ التضامن (principe de solidarité) بعض من المتدخلين تكلموا عن التضامن، ونرجع بدقة لقضية التضامن في بلادنا، لكن في تسيير أموال الدولة يُعنى هذا المبدأ من جهة خاصة بالتضامن ما بين المواطنين ونرجع لهذه النقطة المهمة لأن البعض يظن أن الدولة لا تقوم بدورها في هذا المجال ويمكنني القول إنها تقوم بدورها في هذا المجال، لكن بأسلوب غير فعال وسأرجع للأرقام فيما بعد، وثانيا التضامن ما بين الأجيال وهذا يعني بأن حجم المديونية قد زاد إلى حد لا يحتمل الزيادة، وهذا يعني أنه سيُحمل على ظهر الأجيال القادمة، فنحن نملك طريقتين، الطريق الأول متعلق بحجم المديونية حاليا فمبلغ خدمتها قدره 290 مليار دج سنويا وهو ما يعادل مرتين كل النفقات الخاصة بالتربية والتكوين من الابتدائي حتى التعليم العالي، والشخص الذي يقول إن المديونية لا تهمه فهو يراهن بالأجيال القادمة، فقد وصلت المديونية إلى مستوى معين نتمنى الآن أن نحد منه وهذا هو التضامن ما بين هذا الجيل والجيل القادم.

أما المبدأ الرابع فهو مبدأ الانتقاء (principe de selectivité)، لماذا؟ لأنه في بلادنا - سيدي الرئيس - ولأسباب تاريخية معروفة كان دور الحكومة والدولة واسعا ويمس كل الميادين، فالدولة تتكفل بالتربية وتتكفل بالأمن الوطني وهذا مهم جدا وتتكفل بالصحة وشبكة الطرقات وغيرها من أمور أخرى، يعني أن الدولة تتكفل بكل الميادين وهذا أمر غير ممكن لأن التجربة الجزائرية وتحليلها يؤدي إلى الخلاصة الآتية وهي «أن الدولة تتكفل بكل شيء»، وبما أنها كذلك فهذا يصل بنا إلى نتيجة حتمية أنها لن تتكفل بكل شيء بفعالية ولن تهتم أيضا بالتنوع ولهذا وأنا أتكلم بكل صراحة

سيدي الرئيس، نجد في وزارة المالية حاليا بعض المبادئ التي تطبق في تسيير هذه الأموال العمومية وهي خمسة، وسأذكرها - لو سمحتم - في هذه القائمة مجيبا عن بعض الأسئلة التي طرحت. المبدأ الأول هو مبدأ الحذر، (principe de prudence) لماذا؟ لأن أموال الدولة تسيير وفق تقلبات أسواق النفط وهذا المبدأ يؤدي إلى موقف بسيط وهو تأسيس صندوق تنظيم الموارد، وهذا أمر بسيط لأننا لو اطلعنا على ما حدث في سنة 1985 ثم بعدها في سنة 1991 وبعدها في سنة 1998 فإننا نجد انخفاضا لأسعار النفط التي انعكست سلبا على ميزانية الدولة وبذلك خلقت أزمة بسبب انخفاض نفقات التجهيز وأيضا ارتفاع المديونية العمومية، وهذه هي الأمور الذي ظهرت في تلك الآونة، وهذه الأسباب كانت تؤدي دائما إلى نفس النتائج فبمجرد انخفاض سعر البترول تتوقف نفقات التجهيز عن المشاريع التي كانت في طريق الإنجاز لعدم توفر الأموال وبذلك ترتفع المديونية وهذا الأمر يؤدي إلى تبذير في أموال الدولة، بكل صراحة، لأنه إذا توقف مشروع عن العمل فإن هذا الأمر يؤدي إلى التبذير ولأن الوقت الضائع في حد ذاته تبذير، هذا هو المبدأ الأول ويخص التسيير.

أما المبدأ الثاني فهو مبدأ الإنصاف (principe d'équité) ويعني بكل صراحة أن جهودا كبيرة مطلوبة لإصلاح النظام الجبائي في بلادنا، لأن هذا الأمر هو الذي سيخلق هذا المبدأ، قارنت الحالة التي هي عليها الجزائر في هذا الجانب مع نفس الجانب في بلدان أخرى فلاحظنا بكل صراحة ووضوح أن الموارد الجبائية في بلادنا لا ترتفع مع النمو، لأنه إذا ارتفع النمو بـ 5% أو بـ 6% فإن هذه الموارد الجبائية العادية سترتفع بـ 1% أو 2% وهذا يعني أن النظام الجبائي الخاص بنا في حالة فشل، وأنا لا أتكلم عن النظام الجبائي ككل فأنا أتكلم عن النظام المتكفل بالموارد الجبائية العادية داخل البلاد، طبعا بما أن سعر البترول يناسبنا فالأمر تسيير والحمد لله لكن يجب أن نعلم أننا نعرف نقصا في جزء من هذا النظام الجبائي وهذا النقص يتطلب

وأنا أعاهدكم أنه بعد أسابيع أو شهر أو اثنين ستنشر وزارة المالية تقييم عملية التطهير في بلادنا حتى تكون الأرقام واضحة، فقد تفضل بعض الإخوان وقالوا أين هي الأرقام؟ إن عملية التطهير التهمت أموالا طائلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعملية التطهير بكل صراحة هي التي أدت إلى حجم المديونية المعروف حاليا! ولن ندخل في التقنيات - طبعاً - كأن نتساءل عن كيفية حدوث هذه الأمور، لكن هذا التقرير إن شاء الله سيطرح المشاكل ويوضح كيفية سير الأمور منذ سنة 1991، وأنا لا أنتقد أية حكومة ولا أي رئيس! فقد التهمت عملية التطهير أموالا طائلة منذ 1991 ولهذا فإننا لن نصرح بأننا ضد عملية التطهير أو مع عملية التطهير مهما كانت التكاليف، بل أقول إننا سنتكلم عن أساليب التطهير على مستوى البلديات ومن هذا الميدان قررنا مع السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية تأسيس فوج عمل لدراسة قضية البلديات وديونها والبحث في كيفية الوصول للحالة التي هي عليها الآن! وبكل صراحة فنحن لا نملك الأسباب الكافية، طبعاً قد تكلم بعض الإخوان في الموضوع نفسه لكن أتمنى أن أبحث عما يجري هناك ونبحث عن سبب وصولنا إلى هذه الحالة، وكيف نخرج منها؟ وبكل صراحة فإننا سنخرج من هذه الحالة عن طريق عقود ما بين البلديات والدولة، إن الجزائر برمتها أبرمت عقوداً مع صندوق النقد الدولي عندما كانت في مرحلة إعادة الجدولة، وكانت هناك شروط، ولهذا أتمنى أن يتوفر الحد الأدنى من الشروط لتحسين الأمور على مستوى البلديات، إن الحكومة - ومن ناحية المبدأ - قررت مسح هذه الديون وإن كان تدريجياً، لكن المسح مقرر، إلا أنه في نفس الوقت نود أن نضع قدراً من الميكانيزمات حتى لا تعود الأشياء لحالتها بعد سنوات، والشيء نفسه يقال فيما يخص ديون الفلاحين، والله وبكل صراحة إطلعت على الأرقام - ولا أدخل في التفاصيل - قبل أن آتي إلى هنا فالحكومة - وبكل صراحة - قامت بواجبها في هذا الميدان! لقد أعدنا جدولاً ديوننا

أمام ممثلي الشعب المنتخبين، فالاختيار ضروري ما بين تدخل الدولة في هذا الميدان أو ذاك، من الضروري أن تأخذ السلطة التشريعية مسؤوليتها فيما يخص هذا الاختيار، لأن السلطة التنفيذية تنفذ ما يقرر من طرف السلطة التشريعية وبالتالي يعد هذا المبدأ مهماً جداً في الوقت الحالي، يمكننا أن لا نحل كل المشاكل في هذا الجواب لكننا سنفتح تدريجياً حواراً حول هذه المشاكل لأنها مهمة.

سيدي الرئيس، تعتبر هذه المشاكل مهمة لسبب بسيط وهي أن التحليل الاقتصادي في بلادنا (il y a eu une concentration de revenus) وأنتم على علم بها ولهذا كيف يمكن للدولة أن تتدخل؟ والدولة تفضل أن تتدخل (pour déconcentrer les revenus) عن طريق التربية، التكوين، الحماية الاجتماعية.. إلخ ويعد هذا في اعتباري - سيدي الرئيس - اختياراً تحت إشراف السلطة التشريعية.

المبدأ الأخير وهو مبدأ الرقابة (principe de contrôle) فقد سبق وأن تكلم بعض الإخوان وقالوا إن أموال الدولة توزع بدون رقابة، قد يكونون على حق، لكن في الوزارة وبكل صراحة نحاول التقويم تدريجياً والاتجاه لدعم الرقابة واضح في صرف أموال الدولة، وهذا في كل الميادين فنحن نملك وسائل، البعض منها قوي والبعض منها ضعيف. هذا فيما يخص المحور الثاني والمتعلق بمبدأ تسيير أموال الدولة.

أما المحور الثالث فهو مرتبط بالتطهير (l'assainissement) فعدد كبير من المتدخلين تكلموا عن ديون البلديات والبعض تكلم عن ديون الفلاحين والبعض الآخر تكلم عن ديون المؤسسات وكلهم وبكل صراحة طلبوا دعم التطهير، وقالوا إن قيمة 6 ملايين دج غير كافية ويجب رفعها إلى 18 مليارات أو طالبوا بمحو ديون الفلاحين وطالبوا بمواصلة تطهير المؤسسات!

إن هذا المشكل يعتبر مهماً جداً لأن التطهير لا يتم بكلمة فقط - بكل صراحة - فهو يتطلب مالا، لكن أموال الدولة محدودة! أتركونا نتكلم عن التطهير،

وهذا لسبب بسيط، ذلك لأن هذه الإصلاحات تسمى إصلاحات من الجيل الثاني وهي تؤدي إلى تغيرات جذرية في المجتمع، فإصلاحات الخاصة بالجيل الأول بسيطة (la dévaluation) تتمثل في التقاء وزير المالية بمحافظ البنك ليقولا (on a dévalué) وغداربنا كبير! (la libéralisation du commerce exterieur) يلتقي لذلك عدد من الأشخاص فيقررون ثم يذهبون!!

أما فيما يخص إصلاحات الجيل الثاني، فإننا نرى بأن الأشياء ليست سهلة لأنها تمس الهياكل الاجتماعية للبلاد منها الخصخصة والبريد والمواصلات والبنوك.. إلخ ولهذا فأنا أعتبرها مسؤولية وطنية، من الضروري أن تكون على عاتق كل المواطنين لأنها ليست مسؤولية الحكومة لوحدها.

نرجع إلى إصلاح القطاع المصرفي، الذي يعد جوهريا ولسبب بسيط هو أن البنوك هي قلب اقتصاد السوق، فاقتصاد السوق من غير البنوك لا يعد شيئا، ولهذا فقد انطلقت والزملاء في عملية الإصلاح هذه والتي تركز على ثلاثة جوانب، أولها تطهير البنوك، لأنه بدون تطهير البنوك لن نتمكن من إصلاحها وتطهير البنوك يعني (l'assainissement du porte feuille) وهنا أيضا ليس هناك داع للتكلم عن الأرقام من سنة 1991 إلى سنة 2000 لأننا لو تكلمنا عن هذه الأرقام سيصيبنا الفزع، فتطهير البنوك قد انطلق في سنة 1991 وما يزال متواصلا وهناك من يتكلم ويقول بأننا نريد خصخصة البنوك، من الذي سيأتي لشراء البنوك الجزائرية قبل تطهيرها؟ هل من شخص يشتري منزلا مرهونا؟ فهذا كلام فارغ، لذا أول ما انطلقنا فيه كان عملية تطهير البنوك، وهذا الأمر يتطلب أموالا كثيرة كما حدث في تجربة أوروبا الشرقية وفي آسيا، فتطهير البنوك يتطلب أموالا كثيرة.

ثانيا، عملية عصرنه البنوك تتم بتوفير الآلات طبعا وتمر عن طريق التكوين، وميدان التكوين في هذا القطاع - بكل صراحة - يفتقر إلى مجهودات

مرتين، (et la partie des intérêts a été prise en charge par le trésor) فهذه أشياء لم تهملها الحكومة وإنما أخذت لأجلها مبادرات، فسارت الأمور، وهناك تحليل سيدخل إن شاء الله في هذا التقرير عن عملية التطهير، فيجب أن نطلع على كل الفئات ونبحث عن الذي أخذ حقه وعن الذي أخذ أكثر من حقه وعن الذي أخذ أقل من حقه.

نفس الشيء فيما يخص ديون المؤسسات في البنوك - سيدي الرئيس - ولن أقدم رقما لأننا إذا قمنا بذلك ستتساءل الناس عن مصدرها، وهي أرقام سأنشرها جميعا في التقرير الذي تكلمت عنه وطيه معلومات عن حجم هذا التطهير في المؤسسات بطريقة مباشرة أو عن طريق البنوك، فمن الأفضل أن لا نتكلم عنه حتى لا أفزعكم، فهي ملايين من الدولارات، فبعض الاقتصاديين يأتون ليخبروني بأنني أضيع وقتي، ويقولون لي بأن تلك الملايير التي خصصتموها لتطهير المؤسسات كان بإمكانكم أن تبثوا بها اقتصادا جديدا آخر وخصوصا، طبعا، أنا مسؤول ولا يمكنني أن أوافق هذه الآراء لكن الفقرة موجودة وتخبرنا بأننا لو استعملنا تلك الملايير من الدولارات لبنينا بلدا آخر!! دعونا فلن نتكلم الآن عن الأرقام، لكن السؤال المطروح - سيدي الرئيس - هو إلى متى؟ وهذا تحت مسؤولية كل المواطنين، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، النقابة، كل المواطنين مسؤولون عن الجواب على هذا السؤال البسيط، إلى متى؟ ولا سيما في الظروف الحالية، والظروف واضحة، فمديونية الدولة قد تكلمنا عنها وكذا نفقات التجهيز، فنحن نتمنى إن شاء الله أن يكون بيننا حوار ويمكن أن يبرمج في يوم دراسي يخصص لهذه النقطة الجوهرية تحت عنوان التطهير إلى متى؟

رابعا، تساءل بعض المتدخلين عن عملية الإصلاح في بلادنا، وقال إن الأمور غير واضحة ولا سيما فيما يخص إصلاح النظام المصرفي وإصلاح البريد والمواصلات وإصلاحات أخرى منها النظام المالي المحلي. سيدي الرئيس، هذه الإصلاحات موجودة، لكن تطبيق إصلاحات من هذا النوع ليس بسيطا،

أما فيما يخص النظام المالي المحلي - سيدي الرئيس - فإنني قد لاحظت عددا كبيرا من المتدخلين قد تطرقوا إلى هذا الميدان وبكل صراحة - سيدي الرئيس - انطلقنا في هذا التفكير من زمن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1974 فمذ ذلك الحين ونحن نتكلم عن هذه النقطة الخاصة بالنظام المالي المحلي.

سيدي الرئيس، إن هذا الإصلاح يتطلب من الناحية الاقتصادية شيئا بسيطا وهو النشاط الاقتصادي على مستوى البلديات، وبدون ذلك فإن إصلاح النظام المالي المحلي سيتطلب وقتا كبيرا وثروات كبيرة، لذا يبدو لي أن الأولوية يجب أن تعطى للنمو المحلي قبل أن تعطى لهذا الإصلاح ولكن يجب علينا في نفس الوقت أن نحضر لهذا الإصلاح لا سيما أن هناك عددا كبيرا من الإخوان تكلموا عن البلديات والتقسيم الإقليمي وقضية عدد الدوائر... إلخ وهذا أمر معروف لدى الجميع.

سيدي الرئيس، وددت أن أكمل النقطة الرابعة حول الإصلاحات، بكلمة واحدة، وهي أن كل عمليات الإصلاح تتطلب إجماعا وطنيا وتدخلنا من كل الأطراف بدون استثناء، وهذا يعني أن لكل الأطراف الحق في الكلام عن تصور وتطبيق هذه الإصلاحات، فبعض الملاحظين من الخارج يقولون والله في الجزائر، لا تتكلم إلا أطراف معروفة وتبقى أطراف عديدة أخرى صامتة.

سيدي الرئيس، فيما يخص المحور الخامس والأخير المتعلق بالتضامن، وبكل صراحة وبكل شفافية يمكن أن يتكلم عنه الفرد من جوانب مختلفة، فهناك التضامن الوطني وهو تحت مسؤولية الدولة، وهناك التضامن المهني وهو تحت مسؤولية النقابة وأصحاب المعامل... إلخ وهناك التضامن ما بين المواطنين أنفسهم، وبكل صراحة أقول إن الأولوية في بلادنا تعطى لتحليل وتدعيم التضامن الوطني ولا نتكلم عن الأشياء الباقية! فالتضامن الوطني هو تحت مسؤولية الدولة والأرقام موجودة وهنا أيضا ستقدم وزارة المالية تقريرا عن هذا الميدان: 256 مليار دج أي 7% من الناتج الداخلي

كبيرة! وهي ليست بالقضية التي تحل في يومين أو ثلاثة فهي تتطلب مجهودات كبيرة لفترات طويلة لذا وفي هذا الإطار - أي عصرنه البنوك - من الضروري التعاون مع الخارج لأن البنوك «حرفة» والذي لا يتقنها لا يمكنه الخلاص فنحن نبحث عن الذي يتقنها ليعلمنا إياها فندفع له، وإن كنا نظن أنفسنا قادرين على هذه الحرفة ونقول إننا نستطيع تسيير البنوك دون الاستعانة بأي شخص من المتخصصين، فأنا أرى أنه كلام فارغ، فأنا لم أتكلم ولو لمرة واحدة عن قضية خصوصية البنوك وإنما أقول إن قضية (le partenariat et le jumelage) أمر ضروري فدلني وقدني لكي أتعلم الحرفة! هذا أمر ضروري.

أما القضية الثالثة والتي ستأخذ وقتا أيضا في إطار إصلاح القطاع المصرفي هي قضية العلاقة ما بين الدولة والبنوك والتي تعتبر لحد الآن علاقة غير طيبة، فالدولة محتاجة لأموال فتذهب لإحضارها، وبالتالي ندخل في أساليب تؤثر سلبا على تسيير البنوك، ولهذا يجب علينا - بطريقة تدريجية - البحث عن حل لتطوير علاقة الدولة مع البنوك وإن كانت بنوكا عمومية، فيجب أن تتغير وسيكون هذا الأمر لصالح البنوك ولصالح الدولة، لأن هذه الأخيرة قد فشلت - بكل صراحة - في عملية تطهير البنوك، ولما تقلدت هذه المسؤولية لم أكن أظن أن الأمر كذلك!!

قطاع البريد والمواصلات، وكما تعلمون فإن هناك مشروعا متعلق بهذا الميدان، يمكن أن يعرض عليكم في هذه الدورة أو في الدورة الخريفية، فقضية المواصلات مرتبطة باقتصاد السوق، وفخامة رئيس الجمهورية قال بكل صراحة إن هذا الإصلاح في صالح المستعملين (Les usagers) عن طريق تنافس حقيقي ما بين الشركات التي ستدخل هذا الميدان، وكما تعرفون أن هذه الأشياء تتطلب وقتا كبيرا ونحن لا نملك أي تجربة في ميدان البريد والمواصلات ولهذا فنحن محتاجون لمساعدة أجنبية وبذلك ستمر الأشياء بكل شفافية عن طريق مساعدة أجنبية.

الانتقاء لنبحث إن كان سيكلف أم لا؟ ولهذا فأنا مستعد لأن أعطي يد المساعدة لكل الإخوان الذين يريدون أن يتكلموا عن الإصلاح في هذا الميدان بدون الخوض في الأمور الكبيرة كالقول إننا نريد أن نقوم بعملية الخوصصة وغيرها من أمور أخرى، فنحن لم نصل إلى هذا الحد وإنما للوصول إلى الأشياء البسيطة وهي إصلاح الأنظمة الموجودة حاليا، وللوصول إلى فعالية أكبر من حالتنا الحالية، وهذا الأمر يتطلب وقتا ويتطلب تسييرا للأموال ويتطلب أيضا حوارا حتى يقنع الطرف الآخر وليس عن طريق (l'invective dans la presse).

وأخيرا أتطرق إلى قضية التضامن بين المواطنين، فقد تكلمت الأخت بن حبيلس وقالت إن قضية التضامن هذه هي قضية ثقافية قبل كل شيء وأنا أتفق معها في ذلك وهذا لسبب بسيط وذلك أننا سرنا والتضامن الوطني على عاتق الدولة، وهذا أمر موجود ومعقول، وإن شاء الله سنصلحه وإن اهتمامنا كان منصبا على كل أنواع التضامن لكننا نسينا جانب التضامن ما بين المواطنين! فأقول بكل صراحة إن هذا الأمر ضروري أولا وهو ثانيا ممكن! ضروري لأن الدولة لوحدها لا تستطيع أن تواصل هذه العملية، وذلك ممكن لأن بعض الإخوان في المجتمع يملكون أموالا - بارك الله لهم فيها - فيمكنهم المساعدة قدر المستطاع - طبعاً - ويكون ذلك في إطار منظم، لكن على الأقل لا بد أن يعطوا يد المساعدة في هذا الميدان للدولة، في زمن الثورة سيدي الرئيس - طبعاً لايسعني أن أتكلم عنها بحضوركم - كانت الناس تبني المدارس وتشق الطرق وتبعث أشخاصا للتعليم في الخارج... إلخ، فنتمنى أن نحیی هذه الروح قليلاً.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة، ربما لم أتمكن من الإجابة وبدقة عن كل الانشغالات بصورة تقنية ودقيقة، إلا أنني أبقى تحت أمركم فيما يخص الأجوبة الدقيقة والتقنية وكل الطاقم المرافق لي هو تحت أمركم أيضاً، وكخلاصة فإنني قد استمعت لأحد المتدخلين حين قال إنه يتمنى أن يكون هناك يوم دراسي حول حماية الإنتاج الوطني وأنا لم

الخام، وبكل صراحة في المستوى الذي نحن فيه لا نجد أية دولة قد وصلت إلى هذا الرقم، والناس تعاني وتتكلم وتقول إن الدولة لا تتكفل بالفقراء، ولا الدولة ولا الحكومة تهتم! هذا أمر غير صحيح ويجب علينا أن نتفاهم فيما يخص 7% من الناتج الداخلي الخام ونبحث عما فعلنا بـ 256 مليار دج، فقيمة 256 مليار تعد مبلغاً مهماً!!

هناك برامج كثيرة ومختلفة، البعض منها ناجح والبعض الآخر فاشل والبعض منها يصل للمعنيين بالأمر والبعض منها لا يصل، ويجب أن يتكلم كل واحد منا بكل صراحة، فلنأخذ نسبة 7% من الناتج الداخلي الخام ونتكلم عنها ونبحث إلى أين تتجه الأموال؟! بكل احترام للمسيرين وكل الإخوان، لكن المسؤولية التي هي على عاتق الدولة تفرض عليها أن تعرف طريق صرف هذه الأموال فنسبة 7% من الناتج الداخلي الخام (PIB) هذه المخصصة للتضامن الوطني لم أرها في أية دولة أخرى!!

أما فيما يخص التضامن المهني (solidarité professionnelle) ، هنا أيضاً سيدي الرئيس، نحن في الوقت الحالي تحت ضغط التاريخ، فبكل صراحة سيكون الاختيار ما بين الإصلاح والانهيال، لماذا؟ لأن الأشياء قد تغيرت والظروف قد تغيرت، كذلك المجتمع قد تغير أيضاً، وما نزال لحد الساعة نسير بنفس الأساليب في عملية التسيير والتنظيم والتموين... إلخ، وهذا لا يعني إن تكلمت عن الإصلاح - وقد تكلمت الجرائد عن ذلك ، أضافت أو أنقصت - أننا سنتكلم عن خوصصة الأنظمة الاجتماعية، فهذا الكلام فارغ، وإنما سنتكلم عن الإصلاح، فنحن نستطيع أن نرتب الأمور بطريقة أخرى ويمكننا أن نقوم بأشياء عدة فالبلدان كلها قد انطلقت في الإصلاح نفسه أو ما يسمى بالتضامن المهني، فلماذا لا نقوم به نحن أيضاً؟ لماذا لا ندخل في المعمعة أيضاً؟ ونبحث لنا عن الحل؟ فنتابع خصوصيات الجزائر... إلخ، لكن إذا بقينا ننتظر والأمور تسيير كما هي عليها الآن، فماذا سيبقى لدينا؟ لن يبقى لنا إلا الرجوع لأموال الدولة فالعجز سيغطي من طرف الدولة ومنه سنعود إلى مبدأ

أنطرق لهذا الموضوع، لكنني مستعد لأن أتكلم عن ذلك في الوقت الذي تحدّدونه أنتم. شكرًا سيدي الرئيس، أشكركم على حسن انتباهكم. (تصفيق)

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير على هذا الرد، فقد استمعنا له بكل اهتمام، ودليل اهتمام أعضاء مجلس الأمة هو حضورهم القوي اليوم، وبذلك ننهي أشغال جلستنا لنهار اليوم، وسيستأنف المجلس أعماله يوم الأحد القادم إن شاء الله على الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال، وهي الجلسة التي ستخصص للمصادقة على الأمر رقم 01/2000 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها وكذا نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حتى ذلك الوقت أشكر الجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة السابعة مساء.

**محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الأحد 22 ربيع الأول 1421 هـ
الموافق 25 جوان 2000م**

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، أود في البداية أن أعرب لكم عن سعادتني لوجودي اليوم بينكم لأقدم لكم عرضا وجيزا حول الأمر المتعلق بإدارة الجزائر العاصمة، وكما تعلمون فقد قرر المجلس الدستوري إلغاء الأمر الرئاسي رقم 97-17 المؤرخ في 31 ماي 1997 المتعلق بتنظيم خاص بإدارة العاصمة، ربما الظروف آنذاك فرضت تغيير أو إعادة النظر في النظام الإداري للعاصمة نظرا للضغوطات التي كانت تحتها العاصمة من طرف الإرهاب فكانت هذه الحالة تتطلب سلطة أكثر وتنسيقا أقوى بين المصالح القائمة بتسيير الإدارة في العاصمة، ولكن في نفس الوقت فإن تأسيس محافظة للجزائر الكبرى كان يتنافى مع عدة قوانين أساسية بما فيها الدستور وقانون البلديات وقانون الولايات، مثلا كانت للمسؤول عن البلدية المدعو الوزير المحافظ للجزائر الكبرى صلاحيات كعضو في الحكومة وصلاحيات كوال وحتى بعض الصلاحيات التابعة عادة لمجالس البلديات والولايات التي ألغيت وأعطيت للمحافظ، فأصبحنا في حالة غير عادية تتنافى مع القانون العام.

إن قرار المجلس الدستوري القاضي بإلغاء الأمر رقم 97-17 ما جاء إلا ليطلب إجراءات أخرى لرجوع إدارة العاصمة إلى القانون العادي وهذا هو هدف الأمر الرئاسي رقم 2000-01 المؤرخ في 01 مارس 2000 من طرف فخامة رئيس الجمهورية وهذا الأمر الرئاسي ما هو إلا رجوع إلى القانون

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السادة: نور الدين زهوني المدعو يزيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية، علي براهيتي الوزير المنتدب للميزانية وعبد الوهاب دربال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب - باسمكم - بالجميع وخصوصا بالسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم.

يقتضي جدول أعمال جلستنا اليوم المصادقة أولا على الأمر رقم 2000 - 01 المؤرخ في 01 مارس 2000 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها وثانيا على نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

طبقا لأحكام المادتين 124 من الدستور و 38 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، واللتين تحددان إجراءات التصويت على الأوامر التي يعرضها رئيس الجمهورية على كل غرفة للموافقة دون مناقشة عامة، أحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة لتقديم عرض حول نص هذا الأمر فليفضل مشكورا.

الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، والمتضمنة الأمر رقم 2000 - 01 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420هـ الموافق أول مارس سنة 2000م والمتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها على إثر قرار المجلس الدستوري رقم 2000/2 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1420هـ الموافق 27 فبراير سنة 2000 م والمتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 97 - 15 المؤرخ في 24 محرم عام 1418 هـ الموافق 31 ماي سنة 1997م الذي يحدد القانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى،

وطبقا لأحكام المواد 117 و 124 من الدستور والمواد 15، 27 و 38 من القانون العضوي رقم 99 - 02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
وطبقا لأحكام المواد 15، 16، 17، 32، 33 و 41 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

شرعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة في دراسة وتحليل محتوى هذا الأمر في جلسات عمل يومي 23 و 27 مارس سنة 2000، كما هو مثبت في محاضرها. وفي إطار مواصلة أشغالها استقبلت اللجنة ممثل الحكومة السيد يزيد زرهوني وزير الداخلية والجماعات المحلية، الذي أكد في عرضه وفي إجاباته عن تساؤلات واستفسارات أعضاء اللجنة على أنه بموجب أحكام المادة 169 من الدستور يبطل القرار الصادر عن المجلس الدستوري فورا كل أثر للأمر رقم 97 / 15 المؤرخ في 31 ماي 1997، ومجموع النصوص اللاحقة به، وتستوجب الوضعية الناجمة عن هذا القرار، اتخاذ تدابير ذات طابع تشريعي، دون إبطاء، ترمي إلى ما يلي:

1 - التأكيد من جديد على الوضع القانوني العام المطبق على ولاية الجزائر والبلديات التي تشتمل عليها كما هو محدد بموجب القانونين رقم 90 / 08 و 90 / 09 المؤرخين في 07 أفريل 1990، والمتعلقين تباعا بالبلدية والولاية.

العام للولايات ومعنى ذلك أن المسؤول الأول لولاية العاصمة سيكون واليا وله كل صلاحيات الولاية وسوف نعيد - تدريجيا - للبلديات والمجلس الولائي كل الصلاحيات القانونية التابعة لهذه السلطات وفي نفس الوقت سيسمح الأمر الرئاسي - الآن - للمؤسسات الأخرى وعلى رأسها الوزراء أعضاء الحكومة أن يقوموا بمسؤوليتهم كأوصياء على المصالح الفرعية في مستوى إدارة العاصمة. إن الرجوع إلى القانون العام فيما يخص تسيير العاصمة لا يعني أننا تجاهلنا خصوصية العاصمة كعاصمة للوطن وكأكبر مجمع بشري بها، وهذا -ربما- يتطلب منا الرجوع إليكم مرة أخرى بمشروع جديد سوف يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجزائر الكبرى كعاصمة للوطن وكذا مشاكلها الخاصة، هذه - لو سمحتم - جملة من الملاحظات التي كنت أتمنى أن أقدمها إليكم في عرض الأمر الرئاسي المتعلق بتسيير إدارة الجزائر العاصمة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ممثل الحكومة وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لتقديم التقرير الذي أعدته اللجنة حول نص هذا الأمر فليفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر.

أعرض عليكم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة عن الأمر رقم 2000 - 01 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 هـ الموافق 01 مارس سنة 2000 م والمتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها.

بناء على إحالة السيد رئيس مجلس الأمة رقم 43 / 2000 بتاريخ 21 مارس 2000 على لجنة

عملية المصادقة. إذن أعرض عليكم نص هذا الأمر بكامله للمصادقة.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا

التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا.

النتيجة:

نعم: 120 صوتا

لا: 03 أصوات

الممتنعون: 05 أصوات.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على نص هذا الأمر وبهذه المناسبة - كما جرت العادة - هل يريد السيد ممثل الحكومة تناول الكلمة؟

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي الرئيس. أريد فقط أن أتوجه إلى مجلسكم الموقر بخالص الشكر على المصادقة على الأمر المتعلق بإدارة العاصمة، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان على ما بذلته من جهود، هذا وأتمنى أن تتظافر كل الجهود بما يسمح لولاية الجزائر من ضمان التسيير الحاسم للمرافق العمومية والاستجابة للحاجيات الكبيرة والمتعددة لمواطنيها، ذلك هو هدفنا وتلك هي غايتنا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، هل يريد رئيس اللجنة المختصة تناول الكلمة؟

2 - ترسيخ السند القانوني الضروري على الصعيد التشريعي فيما يخص الأحكام الخاصة التي ستطبق على البلديات التي تشتمل عليها العاصمة.

3- تجسيد مطابقة تنظيم ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها وسيرها مع التشريع المعمول به، وذلك عن طريق التنظيم.

4- ضمان استمرارية الهيئات والمصالح العمومية وسيرها المنتظم.

وبعد دراسة ومناقشة محتوى هذا الأمر من طرف أعضاء اللجنة والاستماع إلى عرض السيد الوزير والردود عن الاستفسارات والانشغالات، سجلت اللجنة بأن إصدار الأمر رقم 2000 - 01 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420هـ الموافق 01 مارس سنة 2000 م المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها، يدخل في إطار المادة 124 من الدستور، وأن إدخاله حيز التنفيذ الفوري العملي أمر عاد حتى لا تزول دواعي إصداره.

ومن جهة أخرى ترى اللجنة ضرورة الإسراع في التكفل بآثار هذا الإلغاء بما يضمن الحقوق وممارسة صلاحيات الهيئات المنتخبة في ظل قانوني الولاية والبلدية.

وفي الأخير تدعو لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين إلى المصادقة على هذا الأمر، طبقا للمادتين 124 من الدستور و 38 من القانون العضوي رقم 99 - 02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. شكرا لحسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: أشكر السيد المقرر ونشرع الآن في عملية المصادقة وقبل ذلك أشير إلى أن عدد الحاضرين هو 115 عضوا وعدد التوكيلات هو 13 فالمجموع هو 128 علما أن النصاب القانوني المطلوب هو 104 وبالتالي بإمكاننا الشروع في

- الإجراءات ذات الطابع الميزاني: لقد اتخذت الحكومة هذه الإجراءات نتيجة للمبالغ الإضافية المحصل عليها من جراء ارتفاع سعر برميل البترول، وفي هذا الشأن حدد السيد الوزير بعض القطاعات الهامة التي خصص لها جزء من هذه المبالغ لدعمها، كقطاعات التربية والصحة والتضامن الوطني، موضحاً أنها ستدعم أكثر مستقبلاً، كما خصص جزء من هذه المبالغ لتدعيم نفقات التجهيز ونفقات التسيير والمسح الجزئي والتدريجي لمديونية البلديات، في حين اعتمد مبلغ لتغطية العجز في المداخيل الجبائية، وهو مبلغ أضيف لتصحيح الخطأ التقديري الذي ورد في قانون المالية لسنة 2000 .

- الإجراءات القانونية: تتعلق بصندوق ضبط الواردات، الذي أنشئ لمواجهة التقلبات المستمرة لأسعار البترول في الأسواق العالمية، ومن ثم فإن المبالغ التي تزيد عن متوسط السعر المحدد في هذا النص ستودع في هذا الصندوق.

وعن الحسابات ذات التخصيص الخاص، أوضح أنها أنشئت لتحقيق أهداف محددة، غير أن بعضاً منها خرج عن الأهداف المرسومة له، ولهذا قامت الحكومة بتطهير البعض وغلق البعض الآخر منها نهائياً.

بعد هذا العرض، قدم السيد محمد بن اسماعيلي مقرر اللجنة، التقرير التمهيدي عن النص، تضمن جملة من تساؤلات وانشغالات وملاحظات اللجنة، تلتها مناقشة عامة قدم فيها أعضاء المجلس بدورهم تساؤلاتهم وانشغالاتهم.

عقب ذلك، عقدت اللجنة اجتماعاً برئاسة السيد رشيد ربيعي رئيس اللجنة، صبيحة يوم الأربعاء 22 جوان 2000، بحضور السيد عبد الله الحاج أحمد، نائب رئيس مجلس الأمة، عكفت فيه على دراسة النقاط التي أثرت على مستوى الجلسات العلنية العامة والأجوبة التي قدمها السيد ممثل الحكومة.

وفي ضوء ذلك أعدت اللجنة التقرير التكميلي عن النص وصادقت عليه في اجتماع عقد لهذا الغرض برئاسة السيد رئيس اللجنة يوم السبت 24 جوان 2000.

السيد رئيس اللجنة المختصة: لا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا ومنتقل الآن إلى البند الثاني من جدول أعمال جلستنا هذه وهو المصادقة على نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة حول نص هذا القانون التكميلي فليتنفضل مشكوراً.

السيد مقرر اللجنة المختصة: السيد الرئيس، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، يسرني أن أعرض عليكم التقرير التكميلي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة عن نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

مقدمة

في إطار دراسة نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي تعنى به لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، عقد مجلس الأمة أربع جلسات علنية برئاسة السيد بشير بومعزة رئيس المجلس، يومي الثلاثاء 20 والأربعاء 21 جوان 2000، بحضور ممثلي الحكومة السادة:

- عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية،

- علي براهيتي الوزير المنتدب للميزانية،

- عبد الوهاب دربال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

- وبعض الإطارات من وزارة المالية.

وقد استمع السيدات والسادة أعضاء المجلس في هذه الجلسات إلى عرض عن النص قدمه السيد وزير المالية، تعرض فيه إلى أهم القضايا التي عالجها نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، في مقدمتها مديونية البلديات والحد من ارتفاع المديونية العمومية ومحاولة التحكم فيها، تطبيقاً لما ورد في برنامج الحكومة في هذا الشأن، كما تعرض إلى بعض ما اعتمد في هذا النص من إجراءات، منها:

للتوازنات الاقتصادية الكبرى، بهدف تحسين الحالة الاجتماعية للمواطن، يلاحظ أن النتائج لم ترق إلى المستوى المطلوب.

7 - تفشي ظاهرة البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية للمواطن والإقصاء الاجتماعي.

8 - من خلال الزيارات الميدانية لأعضاء مجلس الأمة لعدد من بلدان أوروبا، والتقاءهم بالجالية الجزائرية فيها، طرحت قضية سوء الاستقبال على نقاط الحدود الجزائرية.

9 - لماذا لم يجسد في نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، مسعى برنامج الحكومة الذي وردت فيه الأولوية المعطاة لقطاعي الري والفلحة، والتي تهدف إلى التقليل من الفاتورة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي؟

10 - ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها للتخفيف من آثار الجفاف والحفاظ على الثروة الحيوانية؟

11 - كيف تتم مراقبة نفقات صندوق ضبط الموارد؟ وكيف يكون اطلاع البرلمان على تسيير هذا الصندوق، طبقاً لأحكام المادة 122 الفقرة 12 من الدستور؟

12 - إن السياحة في الجزائر عموماً والجنوب خصوصاً، يمكن أن تساهم في التنمية الوطنية شريطة أن تجد الإطار والدفع اللازمين مما سيؤدي لا محالة إلى جلب مبالغ لا يستهان بها بالعملة الصعبة.

13 - ما مدى تنفيذ الإجراءات الخاصة بدعم الاستثمار والشراكة، التي كانت تهدف إلى تحسين الإنتاج الوطني والإنعاش الاقتصادي؟

14 - حوصلة عن نتائج الإصلاح الجبائي والآفاق.

15 - ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الخاصة، سواء بتدعيم برامج تشغيل الشباب أو الاستثمار بصفة عامة، ماذا عن التطهير المالي لها وخصوصتها؟

16 - لماذا لم يقدم العرض السنوي عن الموارد المالية للصادرات خارج المحروقات، ونوع المنتجات المصدرة؟

1- المناقشة العامة

أ - إنشغالات السيدات والسادة الأعضاء: إن المناقشة العامة للنص والانشغالات المعبر عنها في تدخلات ستة وثلاثين (36) عضواً، والتي أكد وألح أصحابها على السلطة التنفيذية التكفل الفعلي والاستعجالي بالانشغالات الأساسية للمواطنين وكذا التنمية الاقتصادية، وقد تمحور جلها حول مايلي:

1 - المسح الجزئي وحتى الكلي لمديونية البلديات، لا يكفي لوحده لحل المشاكل التي تتخبط فيها البلديات، ويرى أعضاء المجلس أنه من الضروري إعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية، لإعطائهما صلاحيات أكثر وكذا تمكينهما من المساهمة في بعث نشاط اقتصادي محلي قصد الحصول على موارد أكثر لهذه البلديات.

وللتقليل من أعباء التسيير عن البلديات وأغلبيتها عاجزة، اقترح تكفل القطاعات المعنية بالمدارس والمساجد بتسيير فواتير الكهرباء والماء الخاصة بها.

2 - عدم الخلط بين سياسة التضامن الوطني وثقافة التضامن.

3 - يلاحظ عدم التوزيع العادل للموارد الوطنية بين الولايات.

4 - الظاهرة الخطيرة لصعود المياه بولايتي الوادي وورقلة وما ينجر عنها من أضرار: - التلوث،

- الأمراض المعدية،

- التأثير السلبي على الفلحة.

5 - منذ تأسيس صندوق تنمية الجنوب، لم يلعب هذا الصندوق الدور المنوط به:

- ماهي الأسباب التي تعرقل ذلك وماهي الإجراءات المتخذة لتنشيطه؟

وفي هذا الشأن، اقترح إمكانية استعمال هذا الصندوق لتمويل مشروع خط السكك الحديدية في ولايات الجنوب لتطوير التبادل التجاري مع الدول المجاورة.

6 - منذ إبرام العقد مع صندوق النقد الدولي، وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي قصد الوصول

2 - تسيير الأموال العمومية: ذكر السيد الوزير بعض المبادئ التي تنتهجها الوزارة في تسيير الأموال العمومية وهي:

- مبدأ الحذر،
- مبدأ الإنصاف،
- مبدأ التضامن،
- مبدأ الانتقائية،
- مبدأ المراقبة.

3 - التطهير: عن تدعيم سياسة التطهير الخاصة بمدونية البلديات والفلاحين والمؤسسات، أكد أن الوسائل المالية للدولة جد محدودة للتكفل بهذه العمليات، مشيراً إلى أن عملية التطهير استهلكت أموالاً معتبرة، أدت إلى ارتفاع المدونية العمومية منذ 1991 .

4 - الإصلاحات: فيما يخص الإصلاحات، فإن الأمور غير واضحة، وإنجاحها يتطلب التغيير الجذري للذهنيات، ونحن اليوم على أبواب انطلاق إصلاحات من الجيل الثاني التي تفرض التدابير الآتية:

- أ- إصلاح القطاع المصرفي يتم بـ:
 - تطهير البنوك،
 - عصرنة البنوك،
 - تحسين العلاقة بين الدولة والبنوك.
- ب- إصلاح قطاع البريد والمواصلات:
 - يوجد مشروع قانون في هذا الميدان.
- ج- إصلاح النظام المالي المحلي:
 - إصلاح النظام المالي المحلي مرتبط بوجود نشاطات اقتصادية محلية.

5- التضامن:

- هناك ثلاثة أنواع من التضامن هي:
 - التضامن الوطني: يقع على عاتق الدولة.
 - التضامن المهني: يتم بالاختيار بين الإصلاح أو الإنهيار.

- التضامن بين المواطنين: ضروري وممكن لأن الدولة لا تستطيع مواصلة المهمة بمفردها. في ختام رده، عبر السيد الوزير عن إرادة الحكومة في تغيير أساليب التسيير وإعطاء الأولوية للتسيير

17 - طبقاً للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها، لماذا لم يعرض محافظ البنك الجزائري الحصيلة المالية السنوية للأمة، أمام البرلمان؟

18 - يتعين تعميم أجهزة المراقبة الحديثة (سكانير) الخاصة بالبضائع، عبر جميع نقاط العبور. ب- رد السيد وزير المالية: في بداية رده، صرح السيد الوزير أنه يتفهم كل انشغالات وتساؤلات أعضاء مجلس الأمة، مشيراً إلى أنه من الصعب الإجابة عليها بالدقة المطلوبة، نظراً لضيق الوقت، وأبدى استعداده للإجابة عليها مستقبلاً، وقد أجمل رده من خلال خمسة محاور أساسية هي:

- 1- أولويات التنمية،
- 2 - تسيير الأموال العمومية،
- 3- التطهير،
- 4- الإصلاحات،
- 5- التضامن.

1 - أولويات التنمية: فيما يخص التنمية، وافق على ما طرحه الأعضاء عن التنمية عامة، والتنمية المحلية خاصة، وصرح أنه اعتمد مبلغ 135 مليار دج في سنة 2000 بالنسبة للتنمية المحلية.

ومن جهة أخرى أكد أن المبلغ المخصص لنفقات التجهيز والمقدر بـ 345 مليار دج أي بنسبة 9,4% من الناتج الداخلي الخام، لم يؤد إلى نمو حقيقي، وهنا يبقى السؤال مطروحاً حول سبب عدم فعالية الاستثمار في الجزائر، رغم ضخامة المبالغ المخصصة له والتي تقدر بنسبة 26,3% من الناتج الداخلي الخام.

أما عن صندوق تنمية الجنوب الذي أسس عام 1998، فأكد أنه مهم جداً ويعتبر من أولويات الحكومة، غير أنه ولحد الآن لم تنطلق عملية تمويل المشاريع بشكل جيد، لسبب بسيط، هو البيروقراطية الناتجة عن التسيير الإداري، وقد قررت الحكومة تغيير أساليب تسييره.

وعن قطاعي الفلاحة والري، أكد أنهما استهلكا منذ السبعينات 25% من نفقات التجهيز، ولم يعرف هذان القطاعان النمو الحقيقي.

وأكد أن التدابير المقدمة لتمويل العجز المالي لقانون المالية لسنة 2000 غير مجدية.

وهنا تتساءل اللجنة عن فعالية البرامج وقوانين المالية المنتظر منها التسيير الحسن لدواليب الاقتصاد الوطني وتنمية الوطن.

ولهذا، تدعو اللجنة السلطة التنفيذية إلى توشي الدقة والحذر والجدية في هذا الإطار، والوطن في حاجة ملحة إلى هذا، خاصة ونحن في مفاوضات حاسمة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة.

كما أن هذا التناقض يمكن أن يؤثر سلبا على محاولتنا لتخفيض درجة المخاطرة الاقتصادية المنسوبة للجزائر.

2 - إنشاء صندوق ضبط الموارد: تعتبر اللجنة إنشاء هذا الصندوق مبادرة جديدة هي الأولى من نوعها في الاقتصاد الوطني، غير أنه ينبغي مراعاة الشفافية التامة في تسييره، وهنا تطالب اللجنة بتقديم كشف سنوي عن هذا الحساب أمام البرلمان.

3 - تصحيح إيرادات الجباية العادية: قامت الحكومة بتصحيح تقديرات مداخيل الجباية العادية بقيمة خمسة وأربعين (45) مليار دينار جزائري وهو مبلغ جد معتبر وهنا تتساءل اللجنة عن أسباب هذه الفروقات الشاسعة التي تمس بمصداقية المؤسسات، وعليه يجب التحكم في تقدير الإيرادات الجبائية بصورة أفضل.

4 - إنشاء حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي: هذه تجربة جديدة قد تساهم في تسهيل تنفيذ برامج الاستثمار الممولة خارجيا.

5 - التسديد الجزئي لمديونية البلديات: نظرا للدور المهم الذي تضطلع به البلدية على المستوى القاعدي، وبحكم الوضعيات المزرية التي تتخبط فيها أزيد من 1200 بلدية من مجموع 1541 بلدية، تبدو للجنة محدودية المبلغ المقرر لمسح هذه الديون المقدره بستة (6) ملايين دينار جزائري، وعليه ينبغي على الحكومة العمل على مسحها كليا

والتنظيم قبل النفقات، أما تنفيذ عملية الإصلاحات وإنجاحها، فهي مسؤولية وطنية، لأنها تقع على كاهل جميع المواطنين، وتحتاج إلى إجماع كل الأطراف الاجتماعية وتجنيده المجتمع بصفة عامة. أما فيما يخص القضايا الكبرى التي تهم مصير الأمة، فعبر عن استعداد الحكومة لتنظيم أيام دراسية خاصة حول المواضيع الآتية:

- حماية المنتج الوطني،

- تطهير المؤسسات،

- المالية المحلية.

2- رأي اللجنة

من خلال دراسة ومناقشة نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، استنتجت اللجنة أن أولى الأهداف التي يضطلع بها هذا النص، والتي أعد من أجلها، هو تصحيح قانون المالية السنوي لسنة 2000، عبر المحاور التالية:

- عجز الميزانية،

- إنشاء صندوق ضبط الموارد،

- تصحيح إيرادات الجباية العادية،

- إنشاء حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي،

- تسديد جزئي لمديونية البلديات،

- غلق حساب التخصيص الخاص بتطهير المؤسسات.

أما فيما يخص عجز الميزانية، في أواخر شهر ديسمبر من سنة 1999، صادق البرلمان على قانون المالية لسنة 2000، وقدر العجز المالي حينها بقيمة مائتين وسبعة وعشرين (227) مليار دينار جزائري، حيث أكدت الحكومة على إمكانية تمويل هذا العجز، وعرضت تدابير في هذا الإطار.

ولدى تقديم عرضه عن نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ومناقشته على مستوى اللجنة، أكد السيد الوزير استحالة إمكانية تمويل هذا العجز.

ولما لفتت اللجنة نظر السيد الوزير إلى هذا التناقض الذي يعني نفس القانون والذي يمس بمصداقية الحكومة والبرلمان معا، صمم على رأيه

- إعادة النظر في توزيع الإمكانات وفق ما تتطلبه
الصلاحيات والأعباء المخولة لهذه المجالس،
- إعادة النظر في نسب التوزيع الجبائية،
- إعادة النظر في التقسيم الإداري،
- تنشيط التنمية المحلية.
4 - إدراج التنمية المحلية ضمن أولويات برامج
الحكومة.
5 - الإسراع في بعث إنجاز الطرقات السريعة،
وهذا عن طريق حقوق الامتياز، نظرا لأهمية الدور
الذي تلعبه وسائل المواصلات في الاقتصاد الوطني.
6 - العناية بطريق الوحدة الإفريقية وصيانتها
بما يسمح بتدعيم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية
المجاورة.
7 - الشروع في إعداد برنامج خاص لعصرنة
قطاع العدالة، يتماشى مع اقتصاد السوق.
8 - ترسيخ ووضع ميكانيزمات جديدة وشفافة،
تسمح بتوسيع المنافسة في عملية الاستيراد والحد
من احتكار هذه السوق من طرف البعض، ومن بين
هذه الإجراءات مثلا إعادة النظر في القيمة الإدارية
المفروضة.
الهدف المرجو من هذا الإجراء هو تجاوب
الاقتصاد الوطني مع شروط العولمة.
9- تزويد الممثلات الجزائرية بالخارج بالوثائق
والمجلات التي تعرف بالإمكانات الهائلة للجزائر
في ميادين الاستثمار والسياحة.
10 - إحياء النشاط الثقافي وتخصيص الأموال
اللازمة التي تسمح ب:
- ترميم المعالم الأثرية والحفاظ عليها،
- الإنعاش الثقافي والفكري.
11 - لإدماج أفضل للصناعات البترولية في
الاقتصاد الوطني لكي يلعب دوره كقطاع وقطب
أساسي في التنمية، يجب إعطاء أولوية خاصة
لتطوير الصناعات البتروكيمياوية في الجزائر، فهذا
القطاع يسمح لنا بالتقليص نهائيا من الاعتماد على
استيراد بعض المواد الاستراتيجية من الخارج، مما
يسمح لنا أيضا بالحصول على مداخيل بالعملة
الصعبة.

بما يضمن تحقيق التوازن المالي المطلوب.
6 - غلق حساب التخصيص الخاص بتطهير
المؤسسات: قد يؤدي غلق هذا الحساب إلى زوال
بعض المؤسسات المنتجة العمومية الكبرى (مثل
مركب الحديد والصلب، مركب الصناعات الإلكترونية،
مركب الصناعات الميكانيكية... إلخ).
لذا ترى اللجنة ضرورة الحذر في معالجة حالة
هذه المؤسسات لأنها تشغل عددا كبيرا من
العمال، كما تعاني من أعباء ثقل الديون مع البنوك
وعجز مالي هيكلي يحول دون مواصلة نشاطاتها
الاقتصادية.
وتعبر اللجنة عن تخوفها الكبير من تسريح
العمال الذي يؤدي إلى زعزعة الانسجام الاجتماعي.
التوصيات
بعد الدراسة المستفيضة للنص والوقوف بتمعن
عند الملاحظات والانشغالات المطروحة من خلال
تدخلات السيدات والسادة الأعضاء، سواء على
مستوى اللجنة المختصة أو الجلسات العلنية العامة،
توصي اللجنة بما يلي:
1 - ضرورة التكفل بمعالجة مسببات ظاهرة
صعود المياه وتلوثها بمنطقتي الوادي وورقلة،
وتدخل السلطات المركزية والتنسيق بين القطاعات
الحكومية المعنية مباشرة بالمشكلة، قصد إنقاذ
المنطقة من آثار هذه الظاهرة على صحة المواطن
وثررة النخيل.
2 - الشروع في إعداد برنامج سنوي استعجالي
تحدد فيه مشاريع تزويد البلديات التي رصدت
الأموال اللازمة (حصة البلدية وحصة الولاية) لإدخال
الغاز الطبيعي لمواطني هذه البلديات.
3 - إن الوضع المزري والمقلق الذي آلت إليه
معظم البلديات، يتطلب الإسراع في إعادة النظر في
قانوني البلدية والولاية وكل النصوص ذات
العلاقة، بما يمكن من:
- تعميق مبدأ اللامركزية بصورة أفضل،
- إضفاء استقلالية أكثر لصالح المجالس
المنتخبة المحلية حتى تضطلع بمهامها على أكمل
وجه،

والمجموع هو 128 وبما أن النصاب القانوني المطلوب هو 104 فبإمكاننا أن نشرع في عملية المصادقة ولكن قبل ذلك لابد أن أعلمكم بأن مكتب المجلس قد قرر أن تتم عملية المصادقة على هذا النص بكامله، فهل يريد السيد ممثل الحكومة أخذ الكلمة قبل الشروع في عملية المصادقة؟

السيد ممثل الحكومة: لا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا. أعرض عليكم نص القانون بكامله مع الملاحق للمصادقة.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا
التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم ... شكرا.
النتيجة:

نعم: 121 صوتا

لا: صوت واحد

الممتنعون: 04 أصوات.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بكامله، وبهذه المناسبة أدعو السيد ممثل الحكومة - إن أراد - إلى تناول الكلمة.

السيد ممثل الحكومة: السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بودي قبل كل شيء أن أتقدم إليكم بالشكر على المصادقة على هذا النص القانوني الذي يعتبر - كما قلت سابقا - أول خطوة في تطبيق برنامج الحكومة، وأتقدم أيضا بالشكر للجنة المختصة لما

12- يعتبر الاعتناء بالبيئة وحمايتها من الأهداف الأساسية التي ينبغي تحقيقها بما يؤدي إلى تنمية دائمة، وعكس ذلك يؤدي إلى كوارث طبيعية وتأثيرات سلبية على التوازن الإيكولوجي الذي يؤدي اختلاله إلى الجفاف وزحف الرمال وكذا سقوط الأمطار الحمضية التي تؤثر سلبا على صحة الإنسان والحيوان، كما تؤثر على النبات والفلاحة، وتلوث المياه الصالحة للشرب.

13 - في إطار سياسة طاقوية، ينبغي تشجيع استعمال الطاقات الجديدة والمتجددة لتنظيم نمط الاستهلاك الوطني، قصد تجسيد سياسة التحكم في الطاقة.

14 - ضرورة إنشاء أجهزة حضرية تتكفل بجمع وإحصاء وتحليل ونشر المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، تفاديا للتناقض في المعلومات والأرقام، مثل بنك المعطيات.

خلاصة

بعد مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة باشرت هذه الأخيرة بفتح ورشات وعقد ملتقيات وطنية ودولية، المراد منها بيان كيفية تطبيق الإصلاحات ومواصلتها وبما أن هذه الإصلاحات ضرورية، يجب أن تتأقلم مع التحولات الدولية السريعة، إلا أن هذا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية للفئات المحرومة والأكثر تضررا.

من هذا المنطلق يجب علينا جميعا أن نعمل - كل في مجاله - على إنعاش الاقتصاد الوطني، لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وضمان مستقبل الأجيال القادمة.

نلكم - زميلاتي زملائي الأعضاء - هو التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة عن نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي تدعوكم إلى المصادقة عليه وشكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد مقرر اللجنة المختصة وقبل الشروع في عملية المصادقة أنكرم أن عدد الحاضرين هو 115 عضوا والتوكيلات هي 13

جاء في التقرير التكميلي من تحاليل واقتراحات وتوصيات. وتعتبر الحكومة إعداد وتقديم برامج وقوانين المالية للسنة القادمة فرصا للتنسيق في التفكير وتطبيق الإصلاحات في بلادنا، ولهذا أشكر اللجنة المختصة على تقديمها لاقتراح عقد أيام دراسية حول نقاط أساسية فيما يخص تطبيق الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا وإن شاء الله ستكون هناك اقتراحات أخرى والقائمة طويلة في هذا المجال لكي نتكلم عن مواضيع مهمة جدا.

سيدي الرئيس، بودي أن أشكركم على حسن تسيير المناقشة وأؤكد على استعداد الحكومة لتنسيق عقد اجتماعات فيما يخص التفكير في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وشكرا جزيلا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، هل تريد اللجنة المختصة تناول الكلمة؟

السيد رئيس اللجنة المختصة: لا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا. في الختام أشكر السادة أعضاء الحكومة كما أشكر أعضاء اللجنة القانونية واللجنة الاقتصادية على مجهوداتهم المبذولة كما أشكر كافة السيدات والسادة الأعضاء، ويستأنف مجلس الأمة جلساته العامة غدا إن شاء الله على الساعة الثالثة بعد الظهر وذلك لتقديم أسئلة شفوية كما سنتناول أيضا - كما قلت في بداية أشغالنا - نقاطا أخرى تهم شؤوننا الداخلية، وحتى نلکم الحين أشكر الجميع مرة أخرى والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة مساء.

**محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الإثنين 23 ربيع الأول 1421هـ
الموافق 26 جوان 2000م**

العلمي، أريد فقط أن أسجل من خلاله - السؤال - بأن الوضعية الحالية للجامعة تبقى موضوع الساعة وتمثل في رأيي قضية المجتمع بكامله.

معالي الوزير،

يعاني قطاع التربية والتكوين بصفة عامة والتعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة من فقر مدقع في جهازه القانوني، جعله عرضة لقرارات ظرفية وارتجالية لا تساعد الجامعة على القيام بمهامها الأساسية.

وجاء لأول مرة في تاريخ الجامعة الجزائرية قانونان تشريعيان، قانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 1998 والقانون التوجيهي للتعليم العالي سنة 1999 وهذا بهدف إعطاء نوع من الاستقرار والاستمرارية في العمل وكذا التخفيف من حدة النزاعات والاضطرابات التي تعرفها الجامعة.

لقد جاء القانون المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بإطار تشريعي مصحوب بإجراءات تنظيمية تسخر الدولة بموجبها إمكانيات مادية وبشرية ومالية محددة ومبرمجة خلال فترة معينة من الزمن من شأن هذه الإمكانيات في حالة توفيرها أن تساهم في تحقيق أهداف علمية واقتصادية واجتماعية.

ونتساءل اليوم عن أسباب عدم تطبيق هذا القانون بكامله وخاصة في جانبه المالي، إذ إن قانوني المالية لسنتي 1998 و1999 لم يخصصا الاعتمادات المالية المبرمجة وأكثر من ذلك جاء قانون المالية لسنة 2000 ليلغي تماما برمجة الاعتمادات المسجلة، الشيء الذي يؤكد قانون المالية التكميلي الذي صادقنا عليه بالأمس.

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عمار صخري وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد حميد لوناوسي وزير النقل، السيد شكيب خليل وزير الطاقة والمناجم والسيد عبد الوهاب دربال وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالجميع وباسمكم أنتم أعضاء مجلس الأمة أرحب بالسادة الوزراء، كما أشكرهم لحضورهم هذه الجلسة.

يقتضي جدول أعمال جلستنا اليوم - كما قلنا في المرة الماضية - توجيه أسئلة شفوية إلى السادة: وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير النقل ووزير الطاقة والمناجم، بالإضافة إلى البحث في بعض النقاط التي تهم الشؤون الداخلية للمجلس وسنرجع إليها بعد قليل، أما الآن فأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحفيظ لعويرة، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي فليفضل مشكورا.

السيد عبد الحفيظ لعويرة: شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، قبل أن أتطرق إلى السؤال الذي بوذي أن أطرحه على معالي وزير التعليم العالي والبحث

معالي الوزير، أظن أن هذين القانونين كانا من الممكن أن يخففا من الأزمة التي تتخبط فيها الجامعة لو طبقا بكاملهما على أرض الواقع. أشكركم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: أشكر السيد عبد الحفيظ لعويرة على هذا السؤال وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير لتقديم الإجابة فليفضل مشكورا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس. السيد الرئيس، السادة النواب المحترمون السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية أشكر السيد النائب على اهتمامه وانشغاله بقطاع التعليم العالي، أما بخصوص الإجابة على انشغاله فأقول بخصوص القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، بأن عدم تطبيق أحكام القانون بكاملها خاصة في جانبه التمويلي - كما جاء في سؤالكم - يرجع أساسا إلى العوامل التالية:

بالنسبة للسنة المالية 1998، لا يمكننا تطبيق ذلك بأثر رجعي لأن القانون صدر بعد المصادقة على قانون المالية والميزانية لسنة 1998.

أما بالنسبة للسنة المالية 1999، فقد اقترحنا في مشروع ميزانية التسيير للقطاع لسنة 1999 ما أقره قانون البحث وهو 21,147 مليار دج، ولكن لم يخصص للقطاع إلا مبلغ 5,1 مليار بحجة الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد.

نفس الملاحظة تنطبق على ما خصص للقطاع في سنة 2000 (5,1 مليار دج) عوض 31,209 مليار دج بل أكثر من ذلك لقد جاءت المادة 100 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن لقانون المالية عام 2000 لكي تقنن عدم تطبيق قانون البحث في جانبه التمويلي ونصت عما يلي: «لا تلزم القوانين التوجيهية و/أو القوانين البرامج المحددة للأهداف على المدى المتوسط والطويل،

كما نعبر عن انشغالنا بمصير الأهداف المسطرة في هذا القانون أي قانون البحث العلمي. أما بخصوص القانون التوجيهي والإجراءات التنظيمية التي كان من المفروض أن تنبثق عنه فإنه جاء ليساهم في التحكم في الجدلية الطبيعية القائمة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومستوى التكوين وأهدافه ووسائله، وهذا من خلال التكفل بعدة انشغالات، أكتفي هنا بذكر البعض منها:

- إعطاء المفهوم الحقيقي لديمقراطية التعليم ونجاعة التكوين؛

- ترقية البحث العلمي في التعليم العالي؛
- إعطاء الطابع العلمي والثقافي والمهني للمؤسسات العمومية للتعليم العالي بدلا من الطابع الإداري السابق؛

- تنظيم الجامعة في شكل كليات مع الحفاظ على المعاهد والمدارس؛

- وأخيرا وهذا هام جدا، سن قانون أساسي للأستاذ.

لهذا نتساءل عن التأخير الملاحظ في وضع حيز التطبيق للإجراءات التي جاء بها هذا القانون والتي كان من الممكن أن تساهم في حالة تكريسها على أرض الواقع في تخطي العديد من العقبات؟

ولو أخذنا كمثال جامعة فتيحة مثل جامعة بومرداس، فبالرغم من حداثة نشأتها والإمكانات المعتبرة التي تمتلكها سواء الموروثة عن المعاهد السابقة أو المضافة إليها في إطار الميزانية الخاصة، إلا أنها تعاني، وهذا على غرار الجامعات الأخرى، من الأزمة المزدوجة والمتمثلة في نموها واختصاصها.

إذ إن هذه الجامعة انطوت على نفسها وأصبحت مهامها تتلخص في كيفية خلق أكبر عدد ممكن من الأماكن التي تسمى بالأماكن «البيداغوجية» وفتح - بطريقة عشوائية - مجموعة من الاختصاصات والشعب رغم وجودها في الجامعات المجاورة ورغم النقص الملحوظ في التأطير؟

ملتقيات حول كل موضوع من هذه المواضيع حتى تضمن أوسع مشاركة ممكنة للأسرة الجامعية في التفكير حول هذه النصوص.

يجدر بنا التوضيح أن القانون رقم 99-05 قد تكفل في مادته 38 بانشغالكم المتعلق بمنح المؤسسات العمومية للتعليم العالي صفة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي، ثقافي ومهني.

2- في مجال القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث:

تجدر الإشارة إلى أنه تم عقد اجتماع مع كافة الشركاء الاجتماعيين وممثلي مختلف القطاعات الوزارية المعنية يوم الثلاثاء 28 مارس 2000 وكان موضوع هذا الاجتماع إعادة بعث أشغال اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بإعداد القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث والأستاذ الجامعي.

وقد استخلص من هذا الاجتماع أنه في غياب المصادقة على القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي لا يمكن حاليا وكمرحلة انتقالية إلا إجراء تعديل للقوانين الخاصة بالسارية المفعول وهذا في إطار الأحكام التنظيمية السارية على المسار المهني لعمال المؤسسات والإدارات العمومية وهي طريقة حظيت بموافقة الشركاء الاجتماعيين.

3 - في مجال ترقية البحث العلمي في التعليم العالي:

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد المصادقة على النصوص التطبيقية للقانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتعلق بالقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 بتنصيب اللجنة القطاعية الدائمة المنشأة لدى القطاع الوزاري.

لقد درست اللجنة في أشغال دورتها الأولى أكثر من 400 طلب لإنشاء مخابر بحث لدى مؤسسات التعليم العالي واعتمدت 300 منها ولسنا في حاجة إلى التذكير أن مخابر البحث تعد الوحدة الأساسية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وأن

الدولة سنويا، على صعيد الميزانية إلا في حدود رخص البرنامج والاعتمادات المتضمنة في قانون المالية السنوي».

وما يمكن استنتاجه هنا - وأنتم على علم بذلك - أن ما خصص بقانون تشريعي (قانون البحث) المصادق عليه في البرلمان بغرفتيه تمت مراجعته في إطار قانون المالية لسنة 2000 وأقره البرلمان بغرفتيه.

رغم هذه التناقضات فإن القطاع سيقترح تمديد مدة تمويل الأهداف المسطرة في قانون البرنامج إلى بعد 2002 ولا سيما الاعتمادات المقررة في سنة 1998 والفوارق المسجلة بين ما أقره قانون البحث وقوانين المالية للسنتين 1999 و 2000.

ثانيا: بخصوص القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

1- في مجال النصوص التطبيقية للقانون المذكور أعلاه:

في إطار تطبيق أحكام المادة 37 من القانون، لقد تمّ تبني ونشر المرسوم التنفيذي رقم 99-258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتعلق بكيفيات ممارسة المراقبة المالية البعدية على المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.

وهناك مرسوم تنفيذي ثان متعلق بكيفيات استعمال الموارد الناتجة عن مختلف نشاطات المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني وهذا تطبيقا لأحكام المادتين 36 و 37 من القانون وكان موضوع دراسة من قبل مختلف القطاعات الوزارية وهو حاليا في المرحلة النهائية للتبني وسيدرج في الاجتماع القادم لمجلس الحكومة إن شاء الله.

فيما يخص النصوص التي تحدد مهام مختلف أنماط المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني وتنظيمها وسيرها (الجامعة، المركز الجامعي، المدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة) ونظرا لأهمية هذه الملفات فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي برمجت تنظيم

السيد عبد الحفيظ لعويزة: شكرًا سيدي الرئيس. بودي أن أعبر عن تشكراتي الخالصة لمعالي الوزير على التوضيحات والمعلومات الهامة التي قدمها لنا في أجوبته، كما أريد أن أشكره على جملة الإجراءات المتخذة بخصوص تمديد تطبيق القانون الخاص بالبحث العلمي سواء من ناحية الأهداف أو من ناحية التمويل إلى ما بعد سنة 2002 كما أريد أن ألاحظ بأن عدم إصدار قانون الوظيف العمومي لا يمكن أن يبقى كعقبة أمام تحضير القانون الأساسي للأستاذ، بودي أيضا أن أعبر عن بعض الملاحظات والخاصة بالسؤال الذي تقدمت به والذي أود أن أسجله ضمن الانشغال والاهتمام المتزايد لمؤسسة مثل مؤسستنا بوضعية الجامعة لأننا نعتبر - في رأيي - بأن الحلول للعديد من المشاكل التي يعيشها المجتمع لا يمكن أن تأتي إلا من اقتراحات الجامعة نفسها ومراكز البحث، كما أتمنى أيضا أن يدرج هذا السؤال وكل الإجراءات العملية والتطبيقية التي يمكن أن تنبثق عنه بعد الإجابات المفيدة التي تقدم بها معالي الوزير، أتمنى أن تدرج ضمن التحضير الجامعي المقبل وهذا سواء من طرف الوزارة المعنية أو - وأؤكد على ذلك - من طرف وزارة المالية والمؤسسات البنكية والتي لها دور في التحضير للدخول الجامعي المقبل.

أما بخصوص جامعة بومرداس فبودي أن أشكر معالي الوزير على المعلومات التي أعطاها. لنا بخصوص الإنجازات المبرمجة ولكن أريد أن أؤكد هنا معالي الوزير على مشكلة التأطير في جامعة بومرداس، حيث نجد عدة اختصاصات تفتح وهي - مثلما قلت - توجد في الجامعات المجاورة ولكن مشكل التأطير يبقى قائما وأذكر نقطتين فقط بخصوص التأطير، وهو أن هناك نسبة كبيرة من الأساتذة ولا أريد أن أذكر الرقم، يعملون بصفة أستاذ مؤقت وأنتم تعرفون نوعية العمل والنتائج التي يمكن أن تأتي من العمل الذي يقدمه الأستاذ المؤقت خاصة بالنظر إلى العلاوة التي تقدم له مقابل العمل الذي يقدمه.

هناك نقطة ثانية وهي أننا نلاحظ أن التدريس يقوم به أساتذة مهندسو دولة ومتحصلون على

أولوية مجهود قطاعنا الوزاري هو الوضع السريع لهذا الهيكل وتفعيله.

ثالثا - بخصوص جامعة بومرداس:

إن نمو الجامعة عادي - تقريبا - وهذا بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها فعلا محل استقطاب من قبل طلبة عدة مدن جامعية كالجزائر وتيزي وزو والبليدة وبجاية فضلا عن بومرداس.

فالزيادة المطردة في تعداد الطلبة الذي عرفته الجامعة في السنوات الأخيرة رافقتها زيادة في الإمكانيات البشرية والمادية والمالية وأذكر أهمها:

1 - الشروع في إنجاز مكتبة مركزية في سنة 2000 مع تخصيص غلاف مالي لها في إطار قانون المالية لسنة 2000 بـ 150.000.000 دج.

2- الشروع في إنشاء إقامة جامعية جديدة تتسع لخمسمائة (500) سرير بتكلفة 150.000.000 دج تم تخصيصها أيضا في قانون المالية التكميلي.

3- القيام بأعمال الترميمات والتهيئة والصيانة لكل الإقامات الجامعية بولاية بومرداس في صائفة 2000 وهذا تحضيرًا لدخول 2000-2001 من جهة وتحضير المنتدى العالمي الخامس عشر للشباب والطلبة الذي سينعقد في السنة المقبلة ببلادنا.

4 - استلام معهد الهندسة الميكانيكية الذي تقدر طاقته الاستيعابية بـ 2000 مقعد بيداغوجي في أواخر شهر جوان 2000 وتجهيزه بكل الوسائل البيداغوجية والعلمية والتقنية بتكلفة بلغت 100.000.000 دج.

5 - تحويل بعض الورشات غير المستعملة منذ سنوات عديدة إلى مدرجات كبيرة لاستعمالها لفائدة الطلبة في الدراسة.

6 - تخصيص مناصب مالية إضافية للجامعة قصد تحسين التأطير على مستوى الجامعة.

تلکم هي الأجوبة على انشغالاتكم الموضوعية وشكرًا لكم مرة ثانية على هذا الاهتمام.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير ولصاحب السؤال الحق في تناول الكلمة لمدة خمس دقائق إن أراد ذلك.

بسيطة نجد أن الجزائر مازالت متأخرة بكثير، أي أن عدد المسجلين في الجامعات لو قارناهم مع من هم موجودون في الدول المتطورة فسنجد أنفسنا في واقع الأمر أننا لم نحقق النسبة، هذا من جهة ومن جهة أخرى وهو أن التطور العلمي والتكنولوجي يتطلب في الوقت الحالي الدراية ذات المستوى العالي.

إذن نتيجة لهذين السببين لا بد من التوسع في ميدان التعليم العالي في الجزائر، لكن هذا التوسع ينبغي أن لا يتم بالطريقة الموجودة الآن، وهي في الواقع طريقة تتنافى أو تتعارض مع النوعية.

إذن فالتوسع ينبغي أن لا يكون على حساب النوعية هذا أولا، والمبدأ الثاني والذي ينبغي أن يرتكز عليه التوسع في التعليم العالي في الجزائر هو قضية الفصل بين الشهادة والتوظيف وربما إذا كان التعليم وهو حق دستوري وفعلا هو كذلك وإذا كانت الشهادة أمل كل مواطن جزائري وكل أسرة جزائرية فحتما هذا صحيح فلا بد من تلبية هذه الرغبة أو هذا الطموح ولكن العمل هو حق وفي الواقع هو واجب لكل حامل لشهادة معينة.

إذن إذا انطلقنا من هذين المبدأين فنجد أن التوسع في التعليم العالي وبالنسبة للجزائر وفي واقع الأمر هو توسع مضاد للنوعية ومن ثم فهو مضاد للتنمية وبالتالي فأنا أتفق مع السيد النائب حينما قال إننا ربما نجد طالبا يدرس طالبا والمشكلة في بومرداس إذا ما قارنتها بباقي المراكز الجامعية والمؤسسات الجامعية المتواجدة داخل الوطن، ربما تكون الوضعية أسوأ، ربما الطريقة التي اقترحها السيد النائب والمتمثلة في الزيادة في العلاوات بالنسبة للأساتذة المؤقتين، قد تسمح ربما إلى حد ما ب.. ولكن لا تسمح.. ولهذا أعيد النقطة الأولى والمتمثلة في قضية تحديد مكانة الجامعة حتى نتحكم في قضية التدفقات الطلابية والتي تتزايد عاما بعد عام وأضيف وأقول إننا مع التوسع ولكن ليس على حساب النوعية ولكن بإمكان الإنسان أن يتعلم ربما من خلال الكتاب أو من خلال الآلة أو من خلال العمل وهي

شهادة الليسانس انتهوا من دراستهم بالأمس فقط! ولهذا تقع الإشكالية في نوعية التكوين والتكفل بالطلبة على أحسن ما يرام. هذا ما أردت أن أقدمه، أشكركم معالي الوزير مرة أخرى و شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: هل يريد السيد الوزير التعقيب، فله عشر دقائق إن أراد ذلك.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس. شكرا للسيد النائب مرة أخرى. مثلما تفضل به السيد النائب المحترم في بداية تدخله وتحدث وقال بأن قضية الجامعة هي قضية الجميع أو هي قضية الوطن ككل، ففعلا لا بد على بلدنا أن يحدد مكانة لهذه الجامعة وبالتالي فهي فعلا قضية الجامعة.

وعليه إذا كانت كذلك فعلا فأعتقد أنه ينبغي أن ننظر إلى إصلاح هذه الجامعة من منظور شمولي، بمعنى آخر الجامعة كمنظومة من المنظومات الوطنية ككل لارتباطها بالاقتصاد والسياسة.

ثانيا: لا بد أن ننظر إلى الجامعة من منظور شمولي من حيث إنها تتكون من ثلاثة أنظمة فرعية فهناك نظام التكوين المهني ونظام التربية الوطنية. إذن يبدو لي أنه إذا سرنا على هذا النحو فإن الجامعة يمكن أن تصبح حتما جامعة خاصة إذا أخذناها بهذا المنظور ونحن في الواقع ننتظر ماستسفر عنه اللجنة الوطنية المنشأة في هذا الإطار، لأنها فعلا ستحدد المبادئ الاستراتيجية أو السياسة العامة التي تحدد في الواقع وكما قلت منذ قليل مكانة الجامعة في هذا المجتمع.

فيما يتعلق بجانب التأطير والذي تفضل به السيد النائب أيضا واستند على ما هو موجود في جامعة بومرداس، ففي الواقع أن مشكلة التأطير هي مشكلة عامة ولا تمس جامعة بومرداس فقط وهذا ناتج أساسا عن المبدأ المتبع والمتمثل في التوسع في مجال التعليم العالي، هذا الأخير الذي أكدنا على ضرورة التوسع فيه، وبإحصائيات

وها هو اليوم والحمد لله قد أنشئ مطار بولاية باتنة وهذا بفضل كل الجهود التي بذلت سواء من طرف الدولة أو السلطات المحلية، ولكن مع الأسف الشديد - السيد الوزير - ها هي الوضعية الحالية للمطار - كما سيلي - وقبل أن أدخل في الموضوع أعطي لمحة وجيزة بالأرقام عن كيفية إنجاز هذا المطار.

إن رخصة البرامج الأولية هي: 190.400.000 دج.
رخصة البرنامج: 406.400.000 دج.
مجموع الديون: 23 مليار دج منها 11 مليار دج خارج رخصة البرنامج.

أما فيما يتعلق بالاعتمادات الممنوحة منذ بداية الأشغال فهي: 100.000.000 دج سنة 1997.
85.000.000 دج سنة 1998.

الشرط الثاني: سنة 1998: 57.000.000 دج .

سنة 1999: 8.000.000 دج

سنة 1999: اعتمادات إضافية بـ 28.700.000 دج.

المجموع: 278.700.000 دج

الدراسات:

رخصة البرنامج: 11.000.000 دج.

الاعتمادات الممنوحة الخاصة بالدراسات:

سنة 1998: 5.000.000 دج.

سنة 1996: 1.300.000 دج.

مجموع الديون الخاصة بالدراسات: 4.884.325,99 دج.

السيد وزير النقل، هذه بإيجاز الأرقام، لكن سر اللغز وسر الموضوع هو المشاكل المطروحة.

أولا: حجم الديون خاصة منها الخارجة عن رخصة البرنامج وكذلك عدم التسليم الرسمي مع مؤسسات تسيير المطارات والشيء المؤسف كذلك هو عدم استغلال المطار بالنسبة للرحلات الداخلية والخارجية.

السيد الوزير، هذه هي الوضعية الحالية لمطار ولاية باتنة ونرجو أن تؤخذ هذه المشاكل المطروحة بعين الاعتبار وأن تجد آذانا صاغية لهذا النداء وشكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد بلقاسم بن حصير وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل للإجابة على

كلها في واقع الأمر تتيح لأي كان من هؤلاء أن يحقق مستقبله وذاته أكثر ربما من الدخول للجامعة والخروج منها شبه أمي، أو أمياً ذا مستوى عال وربما هذا هو الشيء المعيش.

وفيما يتعلق بعدم إصدار قانون الوظيف العمومي - فهو لا يتعارض في الواقع - وكما قلت في التدخل وحسب الرد والإجابة على استفسارات السيد النائب فإننا نجد بأن الشركاء الاجتماعيين قد طلبوا بأنفسهم ضرورة تحسين القوانين السارية نظرا لكونها متعارضة والقانون المتعلق بالأستاذ ما هو إلا قانون تطبيقي لقانون الوظيف العمومي ومن ثم ينبغي التريث - كما قيل - وبالتالي العمل في اتجاه آخر وهو تحسين القوانين السارية، ولكن هنا أفتح قوسا كذلك وهو أن هم الشركاء الاجتماعيين يكمن أساسا في الراتب، فهم لا يتناولون أي جانب آخر ما عدا الراتب وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير على التوضيحات التي قدمها وأشكر أيضا صاحب السؤال وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بن حصير، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله إلى السيد وزير النقل فليفضل مشكورا.

السيد بلقاسم بن حصير: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيد وزير النقل.

أولا، بدون شك أن لكامل المطارات الجزائرية مشاكل ولكن اسمح لي أن أكتفي وأطرح سؤاليا هذا عن مطار باتنة.

إنه لمن دواعي العزة والكرامة أن أ طرح عليكم سؤاليا هذا المتعلق بالوضعية الحالية لمطار باتنة «مصطفى بن بولعيد» أبو الثورة الجزائرية.

السيد الوزير، حقيقة بعد كل المعاناة التي عانى منها مواطنو باتنة والولايات المجاورة لها، وهذا أثناء الثورة التحريرية، وكذلك بعد الثورة التحريرية،

هذا السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: السيد رئيس المجلس الموقر، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، إخواني، أخواتي، السلام عليكم.

الإجابة تكون على الاستفسارات المطروحة من طرف السيد بلقاسم بن حصير عن أسباب عدم التسليم النهائي (réception définitive) لمطار باتنة وعن عدم دفع الديون المستحقة للشركات التي قامت بإنجازه.

حتى نتمكن من معرفة الأسباب التي عطلت التسليم النهائي للمطار فإنه ينبغي علينا أن نقدم لكم لمحة وجيزة عن المشروع حتى نتعرف على الإشكالية الحالية المطروحة لهذا المطار.

لقد تم تسجيل العملية المفردة لإنجاز مطار باتنة بتاريخ 19 ماي 1997 باسم وزارة النقل من صنف مطار جهوي وذلك تطبيقا لقرار المجلس الوزاري المشترك المؤرخ في 13 جوان 1995 وأوكلت مهمة تسيير المشروع إلى الوكالة الوطنية للدراسات وإنجاز المطارات (ANERA) والتي تم حلها فيما بعد بموجب المرسوم 97-205 بتاريخ 27 ماي 1997 وتحويل ممتلكاتها إلى مؤسسة تسيير المصالح المطارية للجزائر.

بعد حل الوكالة المذكورة أوكلت مهمة متابعة إنجاز المشروع إلى مديرية النقل لولاية باتنة.

عندها، قامت سلطات ولاية باتنة بإنجاز دراسة ثانية للمشروع، قام بها مكتب دراسات خاص (بن قوحة) دون احترام الأحكام القانونية المتعلقة بإبرام الصفقات أي لم تجر أية مناقصة ودون إذن من الوزارة صاحبة المشروع، ووزارة النقل.

فالدراسة الجديدة المنجزة بأمر من السلطات المحلية عدلت المضمون المادي للمشروع (a modifié la consistance physique du projet) ويعد تعديلا هاما بالنسبة للمشروع الأصلي أو الابتدائي.

على هذا الأساس، انطلقت أشغال إنجاز هذا المطار، بالرغم من تحفظات الوزارة الموجهة للولاية، إلا أنها تعنتت وأصررت على مواصلة الأشغال.

بذلك أصبحت التكلفة الإجمالية للمشروع 406,4 مليون دج وتم إشعار السلطات المحلية بعدم إمكانية تقييم العملية مرة أخرى، إلا أن السلطات المحلية قامت بتكليف عدة مؤسسات بإنجاز بعض الأشغال دون مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بهذا الشأن، هذه الأشغال الإضافية لم تكن مدرجة في ميزانية المشروع.

وإيكم فيما يلي بالتفصيل مختلف العمليات المتعلقة بالمشروع ولن أطيل عليكم حتى لا أخرج أحدا، علما بأن هناك أرقاما ضخمة وإذا أراد السيد النائب الاطلاع عليها، فأنا مستعد لموافاته بها بعد قليل.

1 - عملية الدراسات: تم تسجيل العملية بتاريخ 26 نوفمبر 1995 تحت رقم (ND.5.526.467.02) بمبلغ 11.000.000 دج.

فأمام هذا الواقع، قامت الوزارة بتنصيب لجنة وزارية كلفت بتقييم الأشغال المنجزة والتي ستنتج وتحدد كيفيات التكفل بها في الإطار القانوني. توصلت اللجنة إلى تقديم تحفظات حول كيفيات سير المشروع وكذا حول مواصلة الأشغال ولا سيما تلك المتعلقة بالمحطة.

بالرغم من ذلك فإن السلطات المحلية أصررت وواصلت أشغال الإنجاز جاعلة بذلك الوزارة أمام الأمر الواقع.

عندها قامت الوزارة بإعادة تقييم العملية بغلاف مالي يقدر بـ 216 مليون دج بعنوان رخصة البرنامج لسنة 1998.

2 - أوكلت الدراسات إلى مكتب الدراسات (EEC.EDIL) بعد إجراء مناقصة بمبلغ 2.855.520,00 دج.

3 - بأمر من السلطات المحلية قام مكتب دراسات بن قوحة (Benkaouha) بدراسة جديدة. كما قام في نفس الوقت بمتابعة إنجاز المشروع وهذه الدراسة عدلت المضمون المادي للمشروع.

4 - الديون غير المدفوعة المتعلقة بالدراسات، مجموعها هو 4.673.339,96 دج.

2 - عملية الإنجاز: تم تسجيل العملية بتاريخ 19 ماي 1997 بغلاف مالي قدر بـ 190.400.000,00 دج

تعليق ولكن فقط أردت أن أذكر السيد وزير النقل بأن هذا المطار عانى الكثير والكثير من هذه المشاكل منذ بدايته إلى يومنا هذا، ولكن السؤال المطروح في الوقت الحاضر هو - السيد وزير النقل - ما ذنب المؤسسات التي قامت بالأشغال؟ ما ذنبها؟ فلحد الآن ما يزال عمالها لم يتحصلوا على أجورهم، هذه كنقطة أولى وكنقطة ثانية، ما ذنب مواطني ولاية باتنة والولايات المجاورة لها في عدم الاستفادة من هذا المطار؟ فالمطار موجود، لكن اسمح لي - السيد الوزير - لأنك لم تكلمني عن قضية الرحلات بالنسبة لهذا المطار الموجود في ولاية باتنة لكن الرحلات سواء الداخلية أو الخارجية إلى يومنا هذا... مع العلم بأن الوزارة كانت قد أعلنت عبر الجرائد بأنه من الممكن أن تبدأ الرحلات نحو الخارج في شهر جوان ولكنني أظن أنه لا يوجد أي شيء إلى غاية يومنا هذا.

أما فيما يخص الديون وقد تكلم عنها السيد وزير النقل وهو مشكور عليها، فالديون الخارجة عن البرنامج، ونظرتي الخاصة لها كعضو في مجلس الأمة وكنايب في الولاية، أقول بأن المبادرات التي اتخذت لينجز هذا المشروع الخاص بالمطار، فأنا أظن أن هناك العديد من الفوائد، للدولة كدولة وللمواطنين كمواطنين وأنتم تعلمون - السيد الوزير - بأن المنطقة بصفة عامة والجهة بصفة خاصة، هي منطقة محرومة ومعزولة ومنطقة تجارية كولايتي «أم البواقي» و«عين مليلة» فكل هاته الولايات ستستفيد من هذا المطار.

السيد رئيس مجلس الأمة - إذا سمحت لي - أطلب من السيد الوزير أن تؤخذ هذه النقاط بعين الاعتبار وبالأخص قضية الرحلات التي حدثنا عنها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد وزير النقل إذا أراد التعقيب.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي الرئيس. في الحقيقة ليس لدي جواب على التعقيب الذي قُدم،

وبتاريخ 6 ماي 1998 تمت إعادة تقييم العملية بموجب قرار وزارة النقل بمبلغ 406.400.000 دج أي بزيادة تقدر بـ 216.000.000 دج. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الأشغال تم إنجازها على أساس عقود أبرمت مع الشركات وأخرى دون أي عقد.

يقدر المبلغ الإجمالي للعقود المبرمة بـ 402.498.977 دج استهلك منها 278.528.177 دج، ويقدر المبلغ الإجمالي للأشغال المنجزة بدون عقد بـ 128.009.845 دج وهذا المبلغ غير متكفل به لحد الآن.

لدي هنا الأرقام في جدول وحتى لا أخرج الجماعة لأنها أرقام دقيقة أعطيها لك بعد قليل وعلى ضوء الجدول المقدم يتبين ما يلي:

1 - ديون تقدر بـ 123.970.799 دج لم يتم دفعها والتي تدخل في إطار رخصة البرنامج.

2 - ديون تقدر بـ 128.009.845 دج لم يتم دفعها والتي هي خارجة عن رخصة البرنامج.

فبالنسبة للأولى والمشكل غير مطروح فإن وزارة النقل ملزمة بدفع الديون، لكن المشكل يبقى مطروحا بالنسبة للأشغال التي أنجزت والتي لا تدخل في إطار رخصة البرنامج المقررة.

وللتأكد من ذلك قامت الوزارة بمهمة تفتيش، ونحن في انتظار ما ستسفر عنه نتائج التفتيش، وإن الوزارة ستتخذ الإجراءات الملائمة للتكفل بهذه الديون. (Il faut trouver surtout une solution en autorisation de programme, mais surtout en crédit de paiement).

لكل هذه الأسباب فإن عملية التسليم النهائي لا يمكن أن تتم إلا بعد تسديد الديون ورفع التحفظات التقنية للأشغال المنجزة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير وكما جرت العادة، هل يريد السيد صاحب السؤال تناول الكلمة في خمس دقائق؟

السيد بلقاسم بن حصير: شكرا للسيد الرئيس. إذا سمحت لي فقط ويسمح لي السيد وزير النقل، فبكل نزاهة وبكل وضوح، ليس لدي أي تعقيب ولا

خاص بمستخدمي الملاحة الجوية، هذا ما في الأمر وشكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير كما أشكر صاحب السؤال، ومنتقل الآن إلى السؤال الثالث والأخير وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر مازوزي، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله إلى السيد وزير الطاقة والمناجم فليتنفضل مشكورا.

السيد عبد القادر مازوزي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد، السيد الرئيس المحترم، معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر. يسعدني ويشرفني أن أتقدم أمامكم بسؤال شفوي موجه لمعالي وزير الطاقة والمناجم حول تسعيرة الكهرباء في المناطق الحارة.

فطبقا للمواد 30، 133، 134 و 161 من الدستور وبناء على أحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة خاصة المادة 76 منه، يشرفني أن أتقدم أمامكم بعرض انشغالات المواطنين القاطنين بأقصى الجنوب والمتمثلة في تسعيرة الكهرباء بهذه المناطق المعروفة بالحرارة الشديدة في فصل الصيف والقاتلة أحيانا وما ينتظرونه من التفاتة قوية من طرفكم للتخفيف من معاناتهم الحقيقية في فصل الصيف من تسعيرة الكهرباء التي أصبحت تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث يزيد استهلاك الطاقة في الفصل المذكور آنفا (أي فصل الصيف) بأكثر من الضعف والذي يدوم من شهر أفريل إلى نهاية شهر سبتمبر من كل سنة حيث يصل متوسط درجة الحرارة في الظل إلى مايفوق 48 درجة مئوية فوق الصفر وتقفز إلى أكثر من 50 درجة فوق الصفر أثناء شدة الحر في الأشهر الثلاثة جوان، جويلية وأوت.

وقد طرحنا هذا الانشغال وعبرنا عنه في كل المناسبات وقد عبر عنه المواطنون في عدة مناسبات عن طريق المجتمع المدني وعن طريق الزيارات التي قام بها السادة الوزراء للمنطقة

أشير فقط إلى السؤال الذي طرحه السيد النائب وقال ما ذنب المؤسسات؟ وفي الحقيقة أقول له أنا كذلك ما ذنب الوزارة؟ إنسان يبني مطارا خارج الشيء المقرر وخارج (les autorisations de programme) ماذنب الوزارة (quel est en fait le problème au niveau du trésor? Chacun a décidé de faire ce qu'il a voulu dans ce projet, les autorités locales ont décidé de modifier la totalité du projet). ومنحوا رخصة البناء إلى الشركات الخاصة، فما ذنب الوزارة هنا؟ وقد سبق لي وأكدت على أننا أرسلنا لجنة تفتيش إلى عين المكان ونحن في انتظار نتائجها. وعلى كل حال فإن الديون الداخلة في إطار البرنامج سنتكفل بها أما الباقي فسوف نرى مع الخزينة العمومية وقطاع المالية، فالقضية ليست قضية سهلة فهي خارجة عن إطار البرنامج، فالخطأ لا يرجع للوزارة ولا للمؤسسات وإنما للسلطات المحلية.

أما فيما يخص السؤال الثاني المتعلق باستفادة مواطني باتنة من مطار الولاية، فأنا أظن بأن مواطني باتنة على علم بأن المطار يعمل بصفة عادية، أما إذا قلت لي استغلال مطار باتنة بكثافة فهذا لا يرجع إلى مطار باتنة لوحده فعدم الاستغلال المكثف أمر موجود في جميع مطارات الجزائر وذلك لأن الأسطول الجوي لشركة الخطوط الجوية الجزائرية يتكون من 39 طائرة تحلق منها يوميا 25 إلى 26 طائرة، فعمر الطائرة عندنا يساوي معدل 23 سنة، فمن المستحيل أن تطير طائرات الخطوط الجوية الجزائرية دفعة واحدة، ونملك 52 مطارا ومن المستحيل أن نعطي لكل مطار دورية ضخمة أو نكتف من دوريات الطيران فيه فهذا من المستحيل، فلا نستطيع فعل ذلك لأنه يلزمنا 200 طائرة!

أما استغلال مطار باتنة للخطوط الجوية الخارجية، فقد كنت قد أعلنت عنه سابقا وسيأتي إن شاء الله تدريجيا بما في ذلك الهبوط ليلا وفي الوقت اللازم فلا داعي للقلق (c'est un problème de personnel et surveillance aérienne) فهو ليس مشكلا متعلقا بالآلات أو بالمال إنما هو مشكل

السيد الرئيس: أشكر السيد عبد القادر مازوزي وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير للردّ على السؤال فليفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة والمناجم: سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة أعضاء الحكومة، أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة. أشكر السيد عبد القادر مازوزي على سؤاله الشفوي حول تسعيرة الكهرباء بمناطق الجنوب وعلى اهتمامه بانشغالات المواطنين.

صحيح أن مواطني الجنوب غير محظوظين بسبب الطبيعة وبالأخص أولئك المذكورين في سؤالكم، كما هو صحيح أيضا أن تكلفة الكهرباء المتوفرة في الجنوب سواء المنتجة محليا أو الآتية من مناطق أخرى بواسطة الخطوط ذات التوتر العالي، هي بعيدة جدا عن سعر البيع الحالي، هذه التكلفة تضاف إليها أعباء معتبرة وضرورية لاستغلال وصيانة المنشآت الكهربائية من جهة ومن جهة أخرى أعباء متعلقة بتكاليف الوقود والنقل، وإذا حملنا سعر التكلفة على مستهلكي الجنوب فإن هؤلاء سيدفعون مبلغا أكبر أي بثلاث مرات مقارنة مع التسعيرة الحالية، هذه الزيادة في الكلفة يتحملها مواطنو المناطق الأخرى، في إطار معادلة التسعيرة (le système de péréquation) أي على أساس مبدأ المساواة في المعادلة والتي تفرض أسعار الكهرباء والغاز موحدة على المستوى الوطني، من جهة أخرى أعلمكم أنه في إطار الإصلاحات المؤسساتية فإن مشروع قانون حول الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز بواسطة القنوات هو في طريق الإعداد ويرمي إلى وضع نظام شفاف محفز ومنافس هدفه الأساسي تقليص الكلفة على المستهلكين النهائيين وفي الأخير أعلمكم أن شركة سونالغاز تدرس الآن مشاريع تكييف البيوت على أساس استعمال الغاز الطبيعي الذي سيرمي إلى أقل كلفة للمستهلكين. نرجو أن نكون قد أجبنا على انشغالاتكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، فهل يريد صاحب السؤال تناول الكلمة في خمس دقائق؟

والذين سمعوا وتحسسوا معاناة المواطنين المعبرة بصدق عن قلقهم تجاه هذا الموضوع المتمثل في تسعيرة الكهرباء خاصة فيما يسمى بمثلث النار (le triangle de l'enfer) وهو محور أدرار- عين صالح- رفقان والذي تصعب الحياة فيه بل لا تطاق في فصل الصيف، لكن سيادة الوزير، السادة الأعضاء المحترمون، السيد الرئيس فإن المواطنين متشبثون بالاستمرار والبقاء في هذه الأراضي الطيبة رغم قساوة مناخها وهم ينتظرون إجراءات ملموسة لصالحهم ضمن التوجه العام للتكفل بالمناطق الريفية ورفع المعاناة عنها ومن بين أهم معاناة المواطنين بهذه المناطق تسعيرة الكهرباء في فصل الصيف.

معالي الوزير، ماذنب المواطن الذي يسكن المناطق الداخلية الحارة في الاستهلاك الكبير للطاقة ليقى نفسه من حرارة وقساوة الطبيعة التي لا ترحم؟ وهل تصدقونني إن قلت لكم إن بعض المواطنين يملكون المكيفات الهوائية ولكنهم لا يستطيعون تشغيلها لكون تسعيرة الكهرباء أثقلت كاهلهم والتجأوا إلى المروحة التقليدية ونحن في بداية الألفية الثالثة فهل هذا يشرفنا سيادة الوزير؟ السؤال يبقى مطروحا!

إن ما يؤلمنا حقا هو معاناة المواطنين بهذه المناطق وإن مطلبهم بمراجعة تسعيرة الكهرباء بها في فصل الصيف يعد من بين الانشغالات والأولويات المطلقة التي يجب التكفل بها من طرفكم ومن طرف الحكومة الموقرة لأنها مطالب أساسية تجعل المواطن يحس بأنه متكفل به في أموره الأساسية ومعاناته الحقيقية.

في انتظار تحقيق ذلك سيادة الوزير، ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتخفيف معاناة المواطنين من هذا الكابوس أو الشبح إن صح التعبير الذي أصبح يطاردهم 6 أشهر في السنة؟ في الأخير، سيادة الوزير المحترم، تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجنوب وخاصة في أدرار هي ثلاث مرات كلفة استهلاك الكهرباء في الشمال ولهذا يجب لتحقيق المساواة بين المواطنين أن نوحّد السعر في الوطن ولهذا نجد مواطني أدرار يدفعون نفس السعر الذي يدفع من طرف مواطنين آخرين من الوطن وفي نفس الوقت عندما بنينا محطة الكهرباء بـ 100 ميغاواط كان المشروع مبنيا على استعمال 100 ميغاواط وحسب الدراسات لاستعمال هذه الكهرباء لاسيما في الفلاحة وألزمنا شركة سونلغاز بالتعجيل بابتدائها وكلفها ذلك ديونا وكل هذا المشروع مبني باستعمال 100 ميغاواط وحين انتهينا من المشروع استعمل 25 ميغاواط فقط، ولهذا فإنّ 75 ميغاواط المتبقية هي النسبة غير المستعملة الآن وكل مواطني الجزائر يدفعون كلفة هذه الديون غير المستعملة، وهذا هو المشكل المطروح علينا، ولهذا فأنا أظن بأن المشروع كبير جدا وفي نفس الوقت ألزمنا الأمر تطوير حقول الغاز الطبيعي بكلفة غير عادية ونتيجة ذلك فإن الكلفة صارت أكثر بثلاث مرات من الكلفة العادية ولهذا إذا استطاعت الحكومة أن تقرر بأن تكون هناك مساعدة مباشرة للمواطنين في الجنوب ولكن وزارة الطاقة والمناجم لاتستطيع أن تتخذ قرارا في هذا المجال ولكنها تستطيع أن تطبق القانون وهو قانون «نفس السعر لكل المواطنين في الوطن» وشكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير كما أشكر صاحب السؤال وبهذا ننهي البند الأول من جدول أعمالنا وعليه أشكر السادة الوزراء على حضورهم أشغال جلستنا، كما أشكر السادة الأعضاء على أسئلتهم، ولتمكين السادة الوزراء من مغادرة القاعة والانصراف إلى أشغالهم الوزارية، نرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة ثم نستأنف أشغالنا بتناول نقاط تهم شؤون المجلس الداخلية ونطلب من أعضاء المكتب أن يلتحقوا بمكتبي للاستشارة وشكرا.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

السيد عبد القادر مازوزي: شكرا لكم سيادة الرئيس، السادة الأعضاء. كان بودي أن لا أعقب على معالي الوزير لكن لا مفر من التعقيب بالنسبة لتسعيرة الكهرباء في الجنوب وأعتقد أن السيد الوزير يعلم ذلك وأعطي مثالا بولاية أدرار بحيث إن محطة الكهرباء التي تفوق قوتها 100 ميغاواط تسير حاليا بطاقة إنتاج تعادل ربع طاقتها الإنتاجية أي بـ 25 ميغاواط وإن تموين هذه المحطة هو من ولاية أدرار نفسها عن طريق أنبوب الغاز الرابط بين بلدية سبع ومقر ولاية أدرار وإن الاستثمارات التي تمت لربط محطة الكهرباء بمكان الإنتاج تعادل 12 مليار سنتيم - وأقول 12 مليار سنتيم - في الوقت الذي كان النقل الخاص بالوقود يتجاوز سنويا 12 مليار سنتيم، عملية النقل فقط كانت تساوي أكثر من 12 مليار سنتيم وبالتالي الاستثمارات التي تمت قد استرجعت في سنة واحدة وأصبح الغاز يتدفق على المحطة مجانا - إن صح التعبير - ثم أقول إذا كانت ولاية الوادي تعاني من مشكل صعود المياه على السطح وولاية تمنراست تعاني من مشكل نقص المياه وولاية الجزائر تعاني من عدم استكمال إنجاز المطار وميترو الجزائر، فإن ولاية أدرار تعاني من مشكل تسعيرة الكهرباء وكل هذه المشاكل لها أولوية للتكفل بها لأنها تمس مباشرة حياة المواطنين وهذا يدخل ضمن اختصاص وبرنامج الحكومة فإذا لم تف الوزارة أو الحكومة بهذه الاهتمامات فأين ينصب اهتمامها يا ترى؟ وقبل أن أختتم أقول:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم
وتأتي على قدر الكرام المكارم
شكرا لكم سيادة الرئيس، شكرا لكم السادة الأعضاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مازوزي ونطلب الآن من السيد الوزير التعقيب إن أراد وله لذلك عشر دقائق.

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا للسيد الرئيس. كما قلنا في الإجابة فإن كلفة استهلاك الكهرباء في

ملحق

1- نص الأمر رقم 2000-01 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000 يتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها على إثر قرار المجلس الدستوري رقم 02/ق.أ.م.د/ 2000 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1420 الموافق 27 فبراير سنة 2000 والمتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 97-15 المؤرخ في 24 محرم عام 1418 الموافق 31 مايو سنة 1997 الذي يحدد القانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى.

24 محرم عام 1418 الموافق 31 مايو سنة 1997 الذي يحدد القانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى،
- وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصه:

المادة الأولى: تخضع ولاية الجزائر إلى الأحكام المطبقة على جميع الولايات، ولاسيما منها الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 7 أبريل سنة 1990 والمذكور أعلاه.

المادة 2: تخضع البلديات التي تشتمل عليها ولاية الجزائر إلى الأحكام المطبقة على جميع البلديات، ولاسيما منها الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 7 أبريل سنة 1990 والمذكور أعلاه، مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على مدينة الجزائر العاصمة.

المادة 3: ستتخذ أحكام خاصة عن طريق التنظيم لمطابقة تنظيم ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها وسيرها مع التشريع والتنظيم المعمول بهما، دون المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه، ولاسيما من أجل:

- إعادة أجهزة المداولة والتنفيذ إلى ممارسة المهام المسندة إليها،
- إعادة تحديد تنظيم الهياكل القائمة وصلاحياتها وكيفية سيرها،

إن رئيس الجمهورية،
- بناء على الدستور، لاسيما المواد 4 و 15 و 16 و 18 و 78 و 101 و 102 و 124 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد،
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990، والمتعلق بالولاية،
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990، والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،
- وبمقتضى الأمر رقم 97 - 07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997، والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات،

- وبمقتضى الأمر رقم 97 - 14 المؤرخ في 24 محرم عام 1418 الموافق 31 مايو سنة 1997 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي لولاية الجزائر،
- وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 02 / ق.أ.م.د / 2000 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1420 الموافق 27 فبراير سنة 2000 والمتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 97 - 15 المؤرخ في

- ضبط كفاءات إعادة تخصيص الذمم المالية،
- توضيح آليات وإجراءات وكفاءات تسيير أنشطة
المصالح ومراقبتها.

المادة 4: دون المساس بالأحكام المنصوص
عليها في المادة 3 أعلاه، وفي إطار استمرارية
الخدمة العمومية، تتخذ السلطات المختصة، كل
فيما يخصها، التدابير الملزمة لكي تضمن، في
جميع الظروف، السير العادي والمنتظم للمرافق
والهيئات العمومية.

المادة 5: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 ذي القعدة عام 1420
الموافق أول مارس سنة 2000.

عبد العزيز بوتفليقة

2- نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 م

والتي تشكل قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

أحكام جبائية

المادة 2: تعدل وتتم أحكام المادة 100 - 1 من قانون الطابع وتحرر كما يلي:

I - تخضع السندات بمختلف أنواعها ... (بدون تغيير حتى) ... تحدد حصته كما يلي:

- مبالغ تفوق 15 دج ولا تزيد عن 50 دج 5 دج.

- مبالغ تفوق 50 دج ولا تزيد عن 100 دج 10 دج.

- ما تجاوز ذلك، تطبق على كل قسط من 100 دج أو جزء من مئة دينار جزائري زيادة تقدر ب..... 2 دج.

II - (الباقي بدون تغيير)

أحكام جمركية

المادة 3: تخضع البضائع المتعلقة بالوضعيات التالية من التعريف الجمركية لنسب الحقوق الجمركية الآتية:

إن رئيس الجمهورية،

- بمقتضى الدستور لاسيما المواد 119 فقرة 3، 120، 122، 126، 127 و 180،

- بمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 07 يوليو 1984، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية،

- بمقتضى القانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000 .

بعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

أحكام تمهيدية

المادة الأولى: يعدل ويتم القانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 بالأحكام الآتية

النسبة	تعيين المنتجات	رقم التعريف الجمركية
45	عوامل سطح عضوية (ماعد الصابون) ... محضرات غوasl (بما فيها محضرات الغسيل المساعدة) ومحضرات تنظيف وإن احتوت على صابون غير تلك الواردة في البند 34.01 - غيرها .	34.02.90.00
15	مبيدات الحشرات والقوارض والفطريات والأعشاب الضارة، موقفات الإثبات ومنظمات نمو النبات، ومطهرات ومنتجات مماثلة، مهياة بأشكال أو أغفلة للبيع بالتجزئة أو كمحضرات أو أصناف مماثلة كالأشرطة والفتائل والشموع المكبرته وأوراق قتل الذباب: - غيرها .	38.08.90.90

45	ألواح، صفائح وأشرطة وعيدان وأشكال خاصة من مطاط مبركن عدا المطاط المقسى: - من مطاط خلوي: - ألواح و صفائح وأشرطة.	40.08.21.00
25	خيوط من شعيرات تركيبية غير مستمرة (غير خيوط الخياطة) غير مهيأة للبيع بالتجزئة: - تحتوي على 85% وزنا أو أكثر من ألياف أكريليك أو مواد أكريليك غير مستمرة: - مفردة .	55.09.31.00
25	- أسلاك من حديد أو من صلب من غير الخلائط مطلية أو مغطاة بالزنك .	72.17.20.00
25	- أدوات للتفريز.	82.07.70.00
25	- أدوات للخرط.	82.07.80.00
5	- قواعد مصابيح: - من البورسلين.	85.36.61.10

الميزانية العامة للدولة

الموارد

المادة 6 : تعدل وتتم أحكام المادة 84 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 وتحرر كما يلي:
المادة 84 - طبقا للجدول (أ) الملحق بهذا القانون، تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2000 بألف ومائة وتسعين مليار وسبعمائة وخمسين مليون دينار جزائري (1.190.750.000.000) دج.

النفقات

المادة 7: تعدل المادة 85 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وتحرر كما يلي:
المادة 85- يفتح لسنة 2000، قصد تمويل النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة ما يأتي:

أحكام مختلفة

المادة 4 : طبقا للمادة 571 من الأمر رقم 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، المتضمن القانون البحري المعدل والمتمم بالقانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 يونيو 1998، يترتب عن حق الامتياز بخدمات النقل البحري دفع حقوق.
تحدد شروط و كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 5 : تعدل أحكام المادة 59 من القانون رقم 78-13 المتضمن قانون المالية لسنة 1979، المعدلة والمتممة بالمادة 67 من القانون رقم 88-33 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1409 الموافق 31 ديسمبر 1988 المتضمن قانون المالية لسنة 1989 وتحرر كما يلي:

«المادة 59 : (بدون تغيير حتى)
أن يكتسبوا كل خمس سنوات، الباقي بدون تغيير
تعدل تبعا لذلك أحكام المادة 9 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

قانون المالية،

- كل الموارد الأخرى المتعلقة بتشغيل الصندوق.
بالنسبة للنفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي،

- تخفيض الدين العمومي.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 11: يمكن تنفيذ العمليات الاستثمارية المغطاة بتمويل خارجي عن طريق حساب تخصيص خاص للخزينة وهذا بغض النظر عن الأحكام التشريعية المتعلقة بتسجيل مشاريع التجهيزات العمومية في ميزانية الدولة.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 12: يحدث في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم 104 - 302 بعنوان «حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي».

يقيد في هذا الحساب:

من حيث الموارد:

- الاقتراضات الخارجية المجندة لتمويل عمليات الاستثمارات العمومية،

- تخصيصات الميزانية الموجهة لتغطية النفقات غير الممولة عن طريق التمويل الخارجي،

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير هذا الحساب.

من حيث النفقات:

- النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية الممولة بالاقتراضات الخارجية.

الوزراء والولاة هم الأمرون بصرف هذا الحساب، بالنسبة لعمليات التجهيز العمومي المسجلة لديهم والتمولة عن طريق قروض خارجية.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

1 / اعتماد مبلغ ثمانمائة وثلاثين مليار وأربعة وثمانين مليون وثمانمائة ألف دينار جزائري (830.084.800.000 دج) لتغطية نفقات التسيير، يوزع حسب كل دائرة وزارية طبقا للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

2 / اعتماد مبلغ ثلاثمائة وستة وأربعين مليار وعشرة ملايين دينار جزائري (346.010.000.000 دج) لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، يوزع حسب كل قطاع طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون.

المادة 8: يرخص اعتماد مالي بمبلغ 6 ملايين دج، بعنوان ميزانية الدولة، ضمن نفقات ميزانية التجهيز، يخصص لتطهير ديون البلديات، كما هو مبين في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون.

المادة 9: تعدل المادة 86 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وتحرر كما يلي:

المادة 86 - يبرمج خلال سنة 2000 سقف ترخيص البرنامج بمبلغ ثلاثمائة وسبعة وثلاثين مليار وتسعمائة واثنين وثمانين مليون دينار جزائري (337.982.000.000 دج)، يوزع حسب كل قطاع طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون.

يغطي هذا المبلغ تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري وتكلفة البرامج الجديدة التي يمكن أن تسجل خلال سنة 2000.

تحدد كفاءات التوزيع، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

الحسابات الخاصة بالخزينة

المادة 10: يحدث في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم 103 - 302 بعنوان «صندوق ضبط الموارد».

يسجل في هذا الحساب:

بالنسبة للموارد:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن

من حيث النفقات:

- تمويل مشاريع التنمية المترابطة المحددة من طرف مجلس وزاري مشترك.
تحدد تشكيلته عن طريق التنظيم.
- الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب، ويوكل تسييره إلى «الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية» أو كل هيئة عمومية مختصة، الذي يضمن التمويل، بناء على محاضر اجتماعات المجلس الوزاري المشترك، للمشاريع المقترحة أو المختارة، وذلك في إطار إجراءات القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- تقدم مشاريع التنمية إلى المجلس الوزاري المشترك المذكور أعلاه من طرف القطاعات وباستشارة الولاية والمجالس المحلية المنتخبة.
يحدد المجلس الوزاري المشترك مشاريع التنمية على أساس دراسات تقنية واقتصادية مقدمة من قبل مكاتب مختصة.
تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عند الضرورة عن طريق التنظيم.

أحكام مختلفة مطبقة على العمليات المالية للدولة

المادة 18: قصد إتمام تطهير عمليات القروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الخزينة للمتعاملين الاقتصاديين المسجلة في حساب رقم «007-304» «قروض للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط» يرخّص للخزينة تصفية الأرصدة المتبقية في الحساب المذكور أعلاه في 31 ديسمبر 1998، وهذا في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول في هذا الميدان بتحويلها إلى حساب النتائج.
المادة 19: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة تأخذ الخزينة على عاتقها ديون المؤسسات العمومية والتجارية المحلة المستحقة للبنوك.
إن السندات التي يرخّص للخزينة بإصدارها في هذا الإطار وتلك الممثلة لديون الدولة تجاه البنوك

المادة 13: يقفل حساب التخصيص الخاص رقم 054 - 302 بعنوان «صندوق تطبيق إستقلالية المؤسسات» المفتوح طبقاً للمادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 1988، ويحول رصيده إلى حساب التخصيص الخاص رقم 061 - 302 بعنوان «نفقات برأسمال».

المادة 14: يقفل حساب التخصيص الخاص رقم 064 - 302 بعنوان «إعانات المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية» المفتوح طبقاً للمادة 187 من قانون المالية التكميلي لسنة 1992، ويحول رصيده إلى حساب التخصيص الخاص رقم 061 - 302 بعنوان «نفقات برأسمال».

المادة 15: يقفل حساب التخصيص الخاص رقم 063 - 302 بعنوان «صندوق تطهير المؤسسات العمومية» المفتوح طبقاً للمادة 143 من قانون المالية لسنة 1991، ويتم تحويل رصيده إلى حساب التخصيص الخاص رقم 076 - 302 بعنوان «حساب تصفية المؤسسات العمومية وحساب التخصيص رقم 062 - 302 بعنوان «تخفيض سعر الفائدة على الاستثمارات».

المادة 16: إن التخصيصات المالية والإعانات المدفوعة للهيئات الوسيطة ذات الطابع التجاري، عن طريق حسابات التخصيص الخاص بموجب حكم تشريعي، تحرر بأقساط حسب الاحتياجات التقديرية لتمويل العمليات المتفق عليها.
هذه التخصيصات والإعانات تودع من طرف الهيئات المستفيدة في حساب إيداع التخصيصات المالية المفتوحة لدى الخزينة.

المادة 17: تعدل المادة 85 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، المتضمن قانون المالية لسنة 1998، المعدلة والمتممة بالمادة 87 من القانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998 المتضمن قانون المالية لسنة 1999 وتحرر كما يلي:

«المادة 85: يفتح في كتابات الخزينة (بدون تغيير إلى غاية).....»

يمكن أن تأخذ الخصائص المنصوص عليها في القانون التجاري. تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 20: تلغى المادتان 134 من الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتضمن قانون المالية لسنة 1997 و 94 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتضمن قانون المالية لسنة 1998.

أحكام نهائية

المادة 21: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في:.....

عبد العزيز بوتفليقة

ملاحق**الجدول (أ)****الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2000**

المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1- الموارد العادية
	1-1 الإيرادات الجبائية
88.600.000	201-001 حاصل الضرائب المباشرة
15.670.000	201-002 حاصل التسجيل والطابع
185.270.000	201-003 حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال
710.000	201-004 حاصل الضرائب غير المباشرة
90.500.000	201-005 حاصل الجمارك
380.750.000	المجموع الفرعي (1)
	1-2 الإيرادات العادية
7.000.000	201-006 حاصل دخل الأملاك الوطنية
10.000.000	201-007 الحواصل المختلفة للميزانية
-	201-008 الإيرادات النظامية
17.000.000	المجموع الفرعي (2)
	1-3 الإيرادات الأخرى
73.000.000	الإيرادات الأخرى
73.000.000	المجموع الفرعي (3)
470.750.000	مجموع الموارد العادية
	2- الجباية البترولية
720.000.000	201-011 الجباية البترولية
1.190.750.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2000 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الوزارات
2.301.235.000	رئاسة الجمهورية
748.515.000	مصالح رئيس الحكومة
141.850.022.000	الدفاع الوطني
9.787.227.000	العدل
74.695.580.000	الداخلية والجماعات المحلية
9.766.919.000	الشؤون الخارجية
17.924.933.000	المالية
146.384.000	المساهمة وتنسيق الإصلاحات
3.191.861.000	الموارد المائية
62.865.000	المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة
809.530.000	الطاقة والمناجم
135.819.967.000	التربية الوطنية
4.347.683.000	الاتصال والثقافة
38.703.077.000	التعليم العالي والبحث العلمي
5.267.130.000	الشباب والرياضة
2.080.186.000	التجارة
1.171.164.000	البريد والمواصلات
8.068.494.000	التكوين المهني
5.030.366.000	الشؤون الدينية والأوقاف
21.764.021.000	السكن
266.998.000	الصناعة وإعادة الهيكلة
40.878.463.000	العمل والحماية الاجتماعية
51.962.000	التضامن الوطني
60.089.410.000	المجاهدين

16.024.274.000	الفلاحة
21.109.000	العلاقات مع البرلمان
35.143.906.000	الصحة والسكان
2.324.471.000	الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة العمران
474.886.000	السياحة والصناعة التقليدية
3.462.836.000	النقل
164.232.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
642.439.706.000	المجموع الفرعي
187.645.094.000	التكاليف المشتركة
830.084.800.000	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في
المخطط الوطني لسنة 2000 حسب القطاعات

بالآلاف دج

مبلغ ترخيصيات البرنامج	مبلغ اعتمادات الدفع	القطاعات
—	—	المحروقات
400.000	400.000	الصناعات التحويلية
3.000.000	7.700.000	الطاقة والمناجم
	3.800.000	(منها: الكهرباء الريفية)
89.467.000	51.235.000	الفلاحة والري
2.755.000	3.777.000	الخدمات المنتجة
57.707.000	64.995.000	المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية
33.455.000	42.920.000	التربية والتكوين
10.034.000	12.400.000	المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية
74.364.000	74.383.000	السكن
23.000.000	21.500.000	مواضيع مختلفة
37.000.000	32.000.000	المخططات البلدية للتنمية
331.182.000	311.310.000	المجموع الفرعي للاستثمارات
		- آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة:
	2.000.000	- ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

	15.300.000	إعانات وتبعات التهيئة العمرانية - نفقات برأسمال
	900.000	- إعانات التجهيز للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية
	1.000.000	- تكلفة تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية
4.800.000	7.500.000	- الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة
		- الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها
2.000.000	2.000.000	- الاحتياطات من أجل تصفية ديون غير مدفوعة
	6.000.000	- الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات
6.800.000	34.700.000	المجموع الفرعي للعمليات برأسمال
337.982.000	346.010.000	المجموع العام

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (02) الفاكس: 74.60.34 (02) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 07 جمادى الأولى 1421 هـ

الموافق 07 أوت 2000م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587